المركز القومى للترجمة



هيرفى كيمف

الخروج من الرأسمالية

من أجل إنقاذ الكوكب

ترجمة وتقديم : أنور مغيث

2182

الخروج من الرأسمالية

من أجل إنقاذ الكوكب

الخروج من الرأسمالية

من أجل إنقاذ الكوكب

تـــأليف: هيرفي كيمف

تـــرجمة وتقديم: أنور مغيث



2013

كيمف، هيرفى.

الخروج من الرأسمالية: من أجل إنقاذ الكوكب/

هيرفى كيمف. ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة

للكتاب، ٢٠١٣.

١٥٢ص: ٢٤سم. ـ (المركز القومى للترجمة)

تدمك ٤ ٣٣٩ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ الرأسمالية.

أ ـ العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ١٠١٩٦/ ٢٠١٣

I. S. B. N 978 - 977 - 448 -339 - 4

ديوى ٣٣٠,١٢٢

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلي تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى، وتعريفه بها. والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

تقديم المترجم 9
مقدمة 15
الفصل الأول: الرأسمالية : كشف حساب قبل الرحيل 21
معجزات الإنتاجية 21
مملكة المضاربين 25
الفساد فى قلب الرأسمالية 29
انتصار التفاوت 33
اقتصاد العالم 36
مرحبا بكم فى العصر الجيولوجى الإنسانى 39
الفصل الثانى: عصاب الأسواق 45
الفرد، الملك عاريًا 45
علم النفس بدلا من السياسة 49
خصخصة المجال العام 51
فقدان الرابطة الاجتماعية 53

أيتها الأسر، أنا أمزقكم 56
أن تحيا، هو أن تستهلك وتشعر بالحرمان 58
كل شىء يُباع ويُشترى 61
خبز وألعاب وجنس 65
السوق ضد الرأسمالية 68
الرأسمالية تريد قتل المجتمع 71
التبادل بدون كلام 74
الفصل الثالث: سراب التنمية الخضراء 77
«طاقة المستقبل»، مفهوم مسموم 81
الطاقة النووية، وهم ضد التغير المناخى 83
رياح خادعة 85
غابات للسيارات 88
حلم مدفون للأبد 91
فى بلد الذهب القذر 93
ثلاثة دروس عن الرأسمالية 97
بقاء النوع الإنسانى باعتباره مؤشرًا اقتصاديًا 98
المجتمع يستطيع أن يكسب المليارات 102
نهاية الصنمية 103
فاصل: الشمعة والأحجار ولمعان النقود 107
الفصل الرابع: التعاون أو الاستبداد 113

الرأسمالية زهرة عفنة 114
البدائل موجودة من قبل 115
الخروج من الرأسمالية وليس من اقتصاد السوق 119
فرض ضرائب على الأغنياء بالتأكيد 122
شجاعة البطء 123
زراعة الحديقة الكوكبية 126
نحو السلام الدائم 128
المراجع 131

تقديم المترجم

كوكب الأرض فى خطر.

إنذار مفزع توجهه لنا التغيرات المناخية، وإن تشكك البعض فى مدى خطورة هذه التغيرات، فإن الإنذار يأتى إلينا من ثقب الأوزون، ومن أزمة انقراض الأنواع الحية وتناقص مساحة الغابات وانتشار التصحر وأزمة النفايات، ولا سيما النفايات الذرية. كل هذه تجليات مختلفة، وإن كانت متداخلة ومترابطة لأزمة واحدة هى أزمة البيئة.

ما العمل إذن؟

يتضمن هذا السؤال الاعتقاد بأن لدينا قدرة على التصرف لمنع هذا الخطر. فهل لهذا الاعتقاد أساس يبرره؟ لبيان ما إذا كانت لدينا قدرة على فعل شىء، علينا أن ندرك أولاً الفارق بين أزمة البيئة وعلامات الساعة.

طبقا للتراث الدينى الساعة هى لحظة نهاية الحياة على هذا الكوكب. وتوجد علامات على قدومها، ولكنها تأتى وفق تقدير إلهى مسبق ولا مجال أمام الإرادة الإنسانية للتدخل فى الأمر.

أما مظاهر أزمة البيئة فكلها تنشأ بوصفها توابع للنشاط الإنتاجى للإنسان ونتائج لطريقته فى العيش. وبالتالى يمكن أن تتغير الحال إذا ما غيَّر الإنسان طريقته فى إنتاج ما يحتاج إليه، وإذا انتقل إلى العيش بأسلوب مختلف، وهذا هو الأساس الذى يجعل سؤال ما العمل، ممكنًا بل وضروريًا.

ولقد طرح هذا السؤال منذ عقود، وامتلأ العالم بمبادرات متعددة ومتنوعة تهدف للحفاظ على البيئة وإيقاف تدهورها المستمر؛ فتم تكثيف الجهود للبحث عن مصادر للطاقة البديلة والمتجددة، وبدأت عمليات إعادة تدوير النفايات للاستفادة منها، والعودة إلى الزراعة البيولوجية الخالية من الأسمدة الكيماوية والمبيدات، واختراع فلاتر لتقليل التلوث بغاز ثانى أكسيد الكربون وغيرها من المبادرات. وإذا أخذنا فى الحسبان مستوى التدهور الذى وصلت إليه أزمة البيئة والإيقاع المتسارع الذى تسير به، فإن هذه الجهود يُنظر إليها عند من يحسنون الظن بها، على أنها جهود غير كافية وغير قادرة على تحويل الاتجاه. أما عند من يسيئون الظن بها ويتشككون فى جديتها، فهى مجرد عمليات تمويه هدفها الإبقاء على النظام القائم لمصلحة المستفيدين منه، مع إعطاء الانطباع بأن هناك جهوداً تبذل لحماية البيئة وذلك لخداع البشر البسطاء.

هذا الكتاب يندرج تحت هذا الاتجاه الأخير، فلقد شخَّص لنا المؤلف فى كتاب سابق بعنوان "كيف يدمر الأثرياء الكوكب" والذى ترجمناه للعربية، الحالة المزرية التى يعانيها كوكبنا اليوم من حيث التغيرات المناخية وانقراض الأنواع الحية ونسبة التلوث. وربط بين هذا الوضع والاقتصاد القائم على التفاوت والاستهلاك السفيه، كما ربطه بالسياسة بوصفها إدارة لمصالح الطغمة الحاكمة فى المجتمع. وذلك ليبين لنا أنه لن تصلح الحلول الفنية أو التقنية لمشكلة البيئة، إذ إن الأمر يستدعى تغييراً جذرياً فى السياسة والاقتصاد.

وفى هذا الكتاب، كما يبدو من عنوانه، يطرح المؤلف علينا ضرورة الخروج من الرأسمالية من أجل إنقاذ الكوكب.

لقد بدأ النظام الرأسمالى الصناعى فى العقود الأولى من القرن التاسع عشر، وكان كارل ماركس من أوائل المنادين بضرورة تجاوزه، مبرراً ذلك بأنه نظام لا يهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية كما كانت الحال فى النظم الاقتصادية السابقة، وإنما يهدف أساسًا إلى تحقيق الربح وإعادة استخدامه فى تحقيق

تراكم مستمر لرأس المال، وهو ما سيؤدى فى نظر ماركس إلى استغلال العمال والإفقار الدائم لهم. وهذا سوف يخلق تناقضًا جذريًا بين العمال والرأسماليين، سوف يؤدى فى النهاية إلى انهيار الرأسمالية بسبب نضال العمال المتواصل لانتزاع حقوقهم. ولكن الرأسمالية استطاعت أن تخفف حدة هذا التناقض عن طريق رفع مستوى دخول العمال عن طريق النهب الاستعمارى لشعوب الجنوب، وكذلك عبر تدخل الدولة لضمان مستوى معيشة مقبول للعمال فى البلاد المتقدمة.

ظهر فى النصف الثانى من القرن العشرين تناقض جديد يصعب على الرأسمالية التخفيف من حدته، وهو التناقض بين النظام الرأسمالى من جانب وموارد الطبيعة المحدودة من جانب آخر، فالنظام الرأسمالى، لكى يستمر فى الحياة، يسعى دائمًا للحصول على مزيد من الأرباح، ولكى يتمكن من ذلك يقوم بتشجيع الاستهلاك الذى يتم إشباعه عن طريق الزيادة فى الإنتاج. وهذه الزيادة بدورها تقتضى الزيادة فى استنفاد موارد الطبيعة، وهى مخزون غير متجدد لن يكفى على المدى الطويل فى تغطية حاجات سكان الكوكب الذين يتزايدون باستمرار، كما يجعل حياة الأجيال المقبلة عرضة لمخاطر كبرى.

وجاءت العولمة والأزمة المالية لتزعزعا الثقة فى إمكانية استمرار الرأسمالية، وجعلتا لها أعداء كثيرين يبحثون عن صيغة جديدة فى الإنتاج والاستهلاك تتلافى هذه المخاطر وتحافظ على التوازن بين الإنسان والبيئة المحيطة.

يبين الكتاب خطر استمرار النظام الرأسمالى على البشرية بأسرها من خلال ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر بيئية ناتجة عن الاستهلاك المفرط للطاقة وموارد الطبيعة، ومخاطر اجتماعية ناتجة عن تحفيز الاستهلاك الترفى ودخول منطق الربح إلى مناطق تتعلق بالعواطف والإنجاب والعلاقات الأسرية، ومخاطر سياسية تتهدد الديمقراطية وحرية اختيار الناس للحياة التى يريدونها. كل هذه المخاطر تتكبدها البشرية بسبب رغبة كبار الرأسماليين فى الكسب رغم أنف الجميع.

لم تكن مشكلة البشر مع الرأسمالية، منذ أن ظهرت على مسرح الاقتصاد العالمى، أنها تؤدى للتفاوت الطبقى الرهيب فحسب وإنما أيضا لأنها تؤدى لاغتراب الإنسان. والاغتراب فى نظر ماركس هو شعور الإنسان بأنه فى انفصال عن ذاته وفى صراع معها، فلبقائه على قيد الحياة ورعاية أولاده يضطر لبيع قوة عمله مقابل آجر، وينتج سلعًا لا يستطيع امتلاكها. وينشأ عن ذلك شعور بالتشيؤ، وبأنه هو نفسه قد أصبح سلعة معروضة فى الأسواق يسرى عليها قانون العرض والطلب.

كان نقد ماركس مرافقًا لعصر "الرأسمالية المتوحشة"، التى سادت طوال القرن التاسع عشر، وتنبأ ماركس لها بالوقوع فى الأزمات الدورية التى تتخذ أشكال التضخم والبطالة والكساد. وفى العقد الثانى من القرن العشرين رأى عالم الاقتصاد الإنجليزى كينز، إن الفترات الخالية من الأزمات فى ظل الرأسمالية هى الاستثناء، فى حين إن القاعدة هى الأزمات الدائمة. واقترح لإصلاح الأمر تدخل الدولة الرأسمالية فى الاقتصاد لتكفل لمواطنيها التأمينات والمعاشات وإعانات البطالة. وبدأ عصر ما يسمى بالدولة الراعية، وفى هذا العصر، حسبما يرى الفيلسوف هربارت ماركيوز، لم يختف اغتراب الإنسان، بل ازداد استفحالاً. ذلك لأن الرأسمالية قد حولت تطلعات الإنسان إلى السعادة والحرية إلى مجالات للربح، فأصبحت السعادة هى الاستهلاك والحصول على أكبر قدر من السلع، وأصبحت الحرية هى إشباع النزوات التى تقوم وسائل الإعلام بتأجيجها باستمرار، كل هذا مع التحكم فى الإنسان بحيث لا يستطيع أن يتخذ بشكل حر أى قرار مصيرى يتعلق بحياته. هذا الإنسان الذى تصيغه الحضارة الرأسمالية يطلق عليه ماركيوز: الإنسان ذو البعد الواحد، الذى يتخلى عن الحرية مكتفيًا بوهم الحرية، ويكف عن السعى إلى السعادة مكتفيًا بوهم السعادة.

وفى هذا الكتاب يبين لنا المؤلف، ليس من خلال تأملات وتحليلات فلسفية، وإنما من خلال رصد للواقع الحى، كيف أن اغتراب الإنسان قد وصل مع

الرأسمالية الحالية إلى مستوى ربما لم يكن يخطر ببال كارل ماركس أو هربارت ماركيوز؛ فقد طغى منطق المردودية الاقتصادية على مجمل العلاقات الإنسانية، فنرى مواطنين يبيعون أعضاء من جسدهم وآخرين يبيعون أبناءهم. وتحول التليفزيون إلى أداة تتبنى سياسية مقصودة وممنهجة تهدف إلى دفع الناس لاستهلاك سلع، ليست فقط ترفية، وإنما ضارة بصحتهم وصحة أطفالهم.

حينما نشأت الرأسمالية لم يكن الماركسيون وحدهم هم من ينادون بضرورة تجاوزها، ولكن هناك تيارات أخرى دينية وطوباوية ونقابية وفوضوية. وكثيرًا ما أُتهم المطالبون بالخروج من الرأسمالية بالخيالية وعدم الواقعية، وبلغ هذا الاتهام ذروته بعد انهيار المعسكر الاشتراكى. وراحت الرأسمالية المنتصرة تحتفى بذاتها، وبدأ الحديث عن نهاية التاريخ، وهى أطروحة تعنى الانتصار النهائى للرأسمالية الليبرالية على مستوى العالم. وفى ليلة سقوط جدار برلين صرح الرئيس الأمريكى جورج بوش الأب، معبرًا عن هذه الأطروحة قائلاً: اليوم ينام الإنسان ملء جفونه فى جميع أرجاء الأرض دون أن يسأل نفسه أى نظام أتبع؛ فقد انتصرت الرأسمالية الليبرالة بصورة حاسمة.

والآن وبعد مضى نحو عشرين عامًا على سقوط جدار برلين، تفاقمت أزمة الرأسمالية بأبعادها الثلاثة: الاستغلال وتدهور البيئة والاغتراب، وتزايد خصومها، وخصوصًا من الشباب الطامحين إلى عالم جديد، وتوسعت حركتهم حتى بلغت أغلب بقاع الأرض، واحتلوا الميادين مطالبين حكوماتهم بالكف عن تدليل طغمة رجال الأعمال، والكف عن ترك الحبل على الغارب للبورصات المالية. إن البشرية تتطلع بالفعل إلى الخروج من الرأسمالية، وتأمل فى ابتكار نظام جديد، وإن لم تتحدد ملامحه بعد.

أنور مغيث

٢٦/ ١١/ ٢٠١١

مقدمة

ولد أبى عام ١٩٢٠. جيل مسحوق. كانت طفولته مغمورة فى ذكريات يخترقها الجرح الدامى لحرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨، ومجازرها ومعاناة القارة منها، وبطولة بلا جدوى ثقيلة على الكاهل. وبعد أن أجهزت أزمة ١٩٢٩على الاقتصاد، رأى صباه الرخاء يتداعى، وتتداعى معه الحياة المرحة التى كانت ملامحها قد تشكلت. ودقت طبول الحرب من جديد لتعلن عن المجزرة القادمة. وسرق المدفع العائد شباب هذا الزمن وألقى به فى الخوف والبؤس والقتال، ووطأة القهر، واضعًا إياه فى مواجهة الوجه البارد للاإنسانية.

ولا يمكن لنا أن نفهم المشكلة التى تتطلب حلاً فى بداية هذه الألفية الثالثة إذا نسينا الشباب المهدور لهؤلاء الشبان والشابات من هذا الجيل، فى بلاد الغرب وروسيا واليابان، والحماس الذى ملأهم عندما جاء ما نطلق عليه فى فرنسا "التحرير"، والذى كان كذلك للعالم بأسره. وأخيرًا بدا أن دوار الحرب قد زال. صار بالإمكان أن نعيش ونحب ونعمل، دون أن يكتسى الأفق بغمام المصير الأسود. كان أزرقًا مثل اللانهائى. وكان ما أطلق عليه أحد الاقتصاديين الممتلئين بالحماسة والعاطفة "الثلاثين المجيدة"، ثلاثة عقود اتسمت بانتشار الثروة المادية بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ.

وأنا ولدت عام ١٩٥٧. جيل مشبع. وحتى حين كانت الظروف صعبة كان الأمر على ما يرام. كنا نمر من معجزة إلى معجزة، فى عالم ما زال يتسم بالوداعة

الريفية التى كانت تلقى بظلالها حتى فى قلب المدن، اكتشفنا الثلاجة والغسالة الآلية وسيارة بابا، والتليفزيون ـ الملون، إذا شئتم ـ وأدوات من كل نوع. وبعد ذلك، كانت هناك بنفس القدر إثارة عامة ومرحة تنعش سياسة تتصف بالشغف، وموسيقى دائمًا أكثر ابتكارية تجعلنا نعتقد أننا سنغير العالم. وفتحت حبوب منع الحمل أبوابًا ممنوعة. حتى التهديد السوفيتى وفكرة الحرب النووية الشاملة كانت تضيف على النشوة المخيمة نغمة من القلق تزيدها حمية.

نما هذا الجيل وكأن طفولته ستستمر دائمًا، وحسب أن لحظة من لحظات التاريخ هى يقين ثابت. وهكذا واصلنا الإنتاج والعمل والاستهلاك دون أن نرى أن مصابيحنا المبهجة قد بدأت تخفت ألوانها، وأن طموحاتنا بهتت وبراءتنا الشابة قد تحولت إلى أنانية مشئومة. لقد راكمنا جبلاً هائلاً من الممتلكات دون أن نفهم أن وجودنا ينتابه الخراب.

ولد ابنى الأول عام ١٩٨٤. جيل بلا أمان. مدلل، ينعم بالرفاهية ومستريح. غيرت المعلوماتية ديكور العالم، وتم وضع الولاءات القديمة السياسية والدينية والنقابية فى مخزن الكماليات، وصارت الدعاية الإعلانية هى الفن الجديد، ريجان يعيد صياغة أمريكا والاتحاد السوفيتى ينهار، وكلينتون يضفى الابتسامة على العولمة، واكتشفنا السفر إلى أربعة أركان العالم؛ والتاريخ، كما قيل، قد انتهى. هذا الجيل، المشبع بالتليفزيون، والطفل الملك الذى أصبح فردًا حرًا بإفراط كان يمكنه أن يظن أنه بلا هموم. ولكن الحلم، كما فى بلد أيام الخميس الأربعة التى وقع فيها بينوكيو، بدا خدعة. الآباء المتراخون هم ماديون جشعون، ومجتمع الفرجة المرح يحتفى بالبورنوجرافيا والرياضة التجارية، وتبين أن الاحتقار المعلن للسياسة هو سلاح السيطرة. وكل المخترعات فى نهاية المطاف ليست سارة.

وقبل كل شىء، كانت الأزمة البيئية تحرك سحاباتها السوداء فى السماء التى تزداد حلكة، ويعلن الاقتصاد عن نهاية الأزمنة السهلة. لقد وعدوهم بالقمر فإذا بهم يكتشفون المستنقع.

ولكن هل تجدر بهم الشكوى؟ لا، فهذا الجيل عليه أن يواجه أكبر تحد عرفه تاريخ البشرية. وهو منع الأزمة البيئية والتى هى لقاء النوع البشرى مع حدوده فى المجال الحيوى من التفاقم وجر الإنسانية إلى الفوضى، وعليه إنقاذ الحرية ضد إغواء السلطة، وابتكار اقتصاد منسجم مع الكوكب، وبذر نباتات المستقبل كى تعمل الأجيال المقبلة على طريقتها لتزدهر مجتمعات الألفية الثالثة. إنها ليست نهاية التاريخ ولكنها بداية تاريخ جديد. مهمة رائعة ومبهرة وغير أكيدة. لن تكون حياتكم سهلة، وإنما ستكون كثيفة.

منذ عامين كتبت: "لقد دخلنا فى وضع أزمة بيئية دائمة وكوكبية. سوف تعبر عن نفسها فى انهيار مقبل للنظام الاقتصادى العالمى". وبعد ذلك بعدة شهور، فى صيف ٢٠٠٧، بدأت الأزمة المالية لتطلق أزمة اقتصادية هى ليست سوى التكييف الضرورى لنظمنا مع انهيارات المجال الحيوى.

لن يكون هناك ما هو أسوأ من أن نترك الطغمة تواجه الصعوبات من خلال اللجوء إلى المعالجات القديمة، وإلى الانطلاق الضخم للإنتاج، وإلى ترميم النظام السابق. جاءت اللحظة للخروج من الرأسمالية، بوضع الأزمة البيئية الملحة والعدالة الاجتماعية فى قلب السياسة.

وصفت الأزمة البيئية فى كتاب **كيف يدمر الأثرياء الكوكب**، وبينت صلتها بالوضع الاجتماعى الحالى الذى يتسم بتفاوت مفرط. واستناداً إلى عالم الاقتصاد "ثيودور فيبلن Theodor Veblen بينت صلاحية تحليله للتنافس الفاضح لتفسير ظواهر الإفراط فى الاستهلاك الجارية فى مجتمعاتنا، وبالتالى الأثر البيئى الهائل لها. لن يوجد إذن حل للأزمة البيئية دون إدانة النظام الاجتماعى. حسبما استنتجتنا.

ويمكن تلخيص موقفنا فى المبادئ السبعة الآتية

١ ـ ترك الأزمة البيئية تتعمق سيدفع بالحضارة إلى تدهور مستمر وهائل فى شروط وجودها.

٢ ـ حظيت فرضية آثار السقف، والذى فيما بعده لن تجد الأنظمة الطبيعية توازنها، بمصداقية كبرى.

٣ ـ لا شىء يبرر أن يكون نصيب الأفارقة أو الآسيويين أو أى جماعة بشرية أخرى من موارد المجال الحيوى على المستوى الفردى أقل مما يحصل عليه الأوربيون واليابانيون وأهل أمريكا الشمالية.

٤ ـ لن يتمكن أعضاء المجتمع البشرى من الوصول إلى المستوى الحالى لاستخدام الموارد لدى الأوربيين واليابانيين والأمريكيين دون تخطى سقف التوازن فى المجال الحيوى. فعلى هؤلاء إذن تخفيض استهلاكهم للموارد إلى مستوى قريب من المتوسط العالمى المنخفض كثيرًا عن مستواهم الحالى.

٥ ـ تتسم المجتمعات المسماة بالمتقدمة بالتفاوت. والإنصاف يعنى أن تخفيض الاستهلاك المادى ينبغى أن يكون أكبر بالنسبة للأغنياء عن غيرهم. الانخفاض العام للاستهلاك المادى سوف يعوضه تحسين الخدمات الجمعية التى تتضافر من أجل الرفاهية العامة.

٦ ـ التنافس الفاضح موجود فى قلب أداء المجتمع العالمى. ويعنى أن عادات الطبقات الأكثر ثراء تحدد النموذج الثقافى الذى يتبعه مجمل المجتمع. تقليل التفاوت وبالتالى تقليل إمكانات الاستهلاك الفاضح لدى الطغمة سوف يعدل النماذج العامة للسلوك.

٧ ـ التحدى السياسى الأكبر للفترة التى ستبدأ هو إجراء تحول نحو مجتمع أكثر عدلاً، وفى توازن مع المحيط البيئى دون أن تدمر الطغمة الديمقراطية كى تحافظ على امتيازاتها.

ولكن كيف يمكن الانتقال من هذا التشخيص إلى التعديل الضرورى للعلاقات الاجتماعية؟ أولاً من خلال الوعى الواضح بطبيعة الخصم. فالطغمة تزدهر فى نظام اقتصادى هو الرأسمالية التى وصلت إلى ذروتها. ومن المهم فهم

خصوصيتها بالنسبة لأشكالها السابقة: لقد غيرت الرأسمالية من نظامها منذ سنوات ١٩٨٠، وخلال هذه العقود الثلاثة نضج جيل يرى التفاوت يتفاقم والاقتصاد يقترن بالجريمة، والمال يستقل عن الإنتاج المادى، وينتشر الطابع السلعى فى الأرض بأسرها.

ولكن قراءة اقتصادية بحتة لهذا المسار سوف تغفل ما هو جوهرى. إذا كانت الآلية الثقافية للاستهلاك السفيه موجودة فى قلب الآلة الاقتصادية الحالية، فإن الحالة النفسية الجماعية التى وصلنا إليها هى الوقود المحرك لها.

فى العقود الثلاثة الأخيرة نجحت الرأسمالية بشكل كامل فى فرض نموذجها الفردى فى التصور وفى السلوك، مهمشة المنطق الجماعى الذى كان يكبح، حتى ذلك الوقت تقدمها، وتكمن الصعوبة الخاصة بالجيل الذى نما تحت هذه السيطرة فى واجب إعادة اختراع التضامن، بينما تكرر له الشروط الاجتماعية بلا توقف أن الفرد هو الكل. للخروج من الآلية المدمرة للرأسمالية ينبغى أولاً تفكيك أنماط ثقافية والتخلص من التحكم السيكولوجى.

تسعى الرأسمالية إلى تحويل انتباه جمهور واع أكثر فأكثر بالكارثة المحدقة بجعله يعتقد أن التكنولوجيا، وهى كيان خارج عن مجتمع البشر، يمكنها أن تتجاوز العقبة. سوف يكون المخرج ـ والفرصة ـ فى "التنمية الخضراء". ينبغى هنا أيضًا تفكيك هذا الوهم الذى لا يهدف إلا إلى إدامة نظام السيطرة القائم.

لا يكمن المستقبل فى إعادة إطلاق للاقتصاد تقوم على التكنولوجيا، ولكن فى ترتيب جديد للعلاقات الاجتماعية. تقتضى تحديات الساعة الخروج من منطق الربح الأقصى والفردى لخلق اقتصادات تعاونية تسعى إلى احترام الكائنات والمحيط الطبيعى.

تتأهب الرأسمالية إلى اختتام وجودها القصير. فبعد قرنين من ازدهار خارق للعادة، مدعومًا بتحول تقنى مشابه للذى عرفته مجتمعات الصيد باكتشافها ثورة الزراعة أثناء العصر الحجرى المتأخر منذ آلاف السنين، سوف تتخلص الإنسانية

من هذا الشكل العابر، الفاعل ولكنه عنيف، والباذخ ولكنه عصابى. يمكن لنا الخروج من الرأسمالية بالتحكم فى الهزات المحتومة التى سوف تُنتج. أو الغرق فى فوضى تحدثها طغمة قابعة على امتيازاتها بسبب عماها وأنانيتها. إن ما يجعل الميزان يميل هو، القوة والسرعة اللتان بها نتمكن من العثور على اقتضاء التضامن وفرضه.

الفصل الأول

الرأسمالية، كشف حساب قبل الرحيل

معجزات الإنتاجية

أثناء دراستى، أرادت مدرسة العلوم السياسية التى كنت بها، توعية طلابها بآخر ما وصل إليه التقدم التقنى، وفرضت إجباريًا بعض الدروس عن علوم الحاسب الآلى. واللحظة الأكثر أهمية فى هذا الدرس كانت تأتى عندما كان يجب ثقب بطاقات من الكارتون قبل إدخالها فى آلة تقوم بإجراء عمليات تمت برجمتها. وأرجو ألا يظن القراء الشباب لهذا الكتاب أننى هنا أمزح؛ لقد كانت البرمجة عن طريق البطاقات المثقوبة فى بداية سنوات ١٩٨٠، وسيلة شائعة للتواصل مع الحواسب الآلية.

فى هذه الفترة بدأت فى كتابة مقالات على آلة كاتبة ميكانيكية، كان العود المعدنى الذى يحمل فى آخره الحرف محفورًا يضرب الشريط المغموس بالحبر الذى توجد وراءه الورقة. ورغم الهالة الأسطورية لهذه الممارسة التى تجعلك تتقمص هيئة مخبر صحفى أمريكى غارق فى الويسكى والسجائر، سرعان ما انتقلتُ إلى الآلة الكاتبة الكهربائية ماركة (IBM) حروفها محفورة على بلية معدنية أو على شكل زهرة المارجريت. كان هذا قبل أن أختبر آلة لمعالجة النصوص ماركة فيليبس معقدة بعض الشىء إذ تستطيع أن تحتفظ ببعض الصفحات فى الذاكرة. قادتنى مصادفات الحياة بعد ذلك إلى مجلة العلم والحياة Science et vie Micro وهى مجلة مخصصة لعلوم الكمبيوتر، وكنا نتسلى كثيرا

باختبار عشرات الحواسب التى تنتجها صناعة فتية ومتحمسة بإيقاع سريع كشخص مجنون يوزع الحلوى.

وأتذكر دائما وصول جهاز الماكينتوش فى بداية ١٩٨٤: انبهار تام. كان الجهاز سهل الاستخدام، مدمجًا، واخترع "الفأر" وسيلة جديدة للتواصل مع الآلة، ووجود "الايقونات" على "المكتب" سهل ممارسة كانت حتى ذاك مقصورة على بعض الشباب غريبى الأطوار يعيشون على الكوكاكولا والبيتزا أثناء برمجتهم سلاسل من اللوغاريتمات حتى الثالثة صباحًا.

جهاز الماكينتوش، فى طبعته الأولى، لم يكن يسمح بمعالجة نصوص تتجاوز العشرة آلاف علامة، أى سبع صفحات. وذاكرته الحية كان مقدارها ١٢٨ كيلو أوكتا. واليوم الذاكرة الحية للكمبيوتر الذى أكتب عليه هذا الكتاب هى، ٢ جيجا أوكتا.. أى خمسة عشر ألف ضعف. هذان الرقمان يمثلان إطارًا للتطورات الأكثر بروزا فى الثلاثة عقود الأخيرة: طفرة الإنتاج التى أحدثتها "الثورة" المعلوماتية. هذا التزايد فى قوة الدوائر الإلكترونية قد أدى إلى طفرة فى إنتاجية العمل فى جميع البلاد المتقدمة بعد الأزمة البترولية فى أعوام ١٩٧٠.

ولقد تقصى أنجوس ماديسون Angus Maddison، أشهر مؤرخى الإنتاجية، تطور الإنتاجية حسب ساعة العمل فى اثنى عشر بلدًا أوروبيًا وكان كالتالى:

١,٥٥ ـ فى العام فيما بين (١٨٧٠ ـ ١٩١٣).

١,٥٦ ـ فيما بين (١٩١٣ ـ ١٩٥٠).

٤,٧٧ ـ فيما بين (١٩٥٠ ـ ١٩٧٣).

٢,٢٩ ـ فيما بين (١٩٧٣ ـ ١٩٩٨).

بالنسبة لمجمل بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE (أوربا والولايات المتحدة وكندا اليابان) تباطأ الإيقاع بعد ذلك فيما بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ ولكنه بقى عند ١,٨ فى العام. وهكذا تتسم فترة الرأسمالية التى افتتحت فى

غمار الصدمة البترولية بزيادة فى الإنتاجية هى بالتأكيد أقل مما كانت عليه أثناء "الثلاثين المجيدة" ـ وهى سنوات (١٩٤٥ ـ ١٩٧٥) ـ ولكنها أكبر من نصف القرن السابق على الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٩، والتى كانت رغم ذلك فترة تحول هائل فى الاقتصاد العالمى.

نشرت التحولات المعلوماتية أجهزة معالجة المعلومات بتكاليف ضعيفة وفاعلية قوية.

إنها تجمع بين مبدأ الرقمنة وتنفيذه بواسطة الميكروإليكترونيك. الرقمنة تقوم على تمثيل ظاهرة واقعية ـ صوت، ضوء، رسم، صورة ـ من خلال سلسلة من الأرقام. وهى تتم من خلال تحويل هذه الظواهر، المسماة أنالوجية، ذات الإشارة الكهربائية المستمرة، إلى سلسلة من الدفعات الكهربائية يمكن تحليلها فى صيغة ٠ و ١. هذه الرقمنة ينفذها الميكروإلكترونيك الذى يحرك بصورة سريعة أكثر فأكثر هذين الرقمين، الـ ٠ والـ ١.

وهناك مقياس لتطور كفاءة الميكروبروسيسور، وهو تكلفة المعالجة لمليون عملية: كانت دولارًا واحدًا فى عام ١٩٧٠، وهى الآن ٠,٠٠٠٠٠٠١ أى أقل بمائة مليون مرة.

حجم هذا التحول فى الأنشطة الانسانية بواسطة المعلوماتية يمكن رصده تقريبًا فى كل عنصر من عناصر الديكور اليومى لساكن المدن فى بلد غنى. ويمكن أيضا قياس هذا التحول، حيث نعرف أن الكوكب يحتوى اليوم على أكثر من مليار حاسب آلى أى بمعدل واحد لكل ستة من السكان.

يوجد ألف مثال على منتجات وعلى أنشطة معدلة بواسطة توغل الميكروإليكترونيك. فحينما كنت صغيرا، كان هناك مذياع صغير يقبع فى صالون منزل أبى ويستقر عليه دوار أسطوانات نسمع خطوطه المحفورة الدقيقة. وفى سنوات ١٩٧٠ خصصت أول نقود كسبتها لشراء جهاز hi fi، وهو دوار أسطوانات بسماعتين، وكان مصنوعًا فى "ألمانيا الشرقية" التى كانت تعرض حينذاك

منتجات رخيصة الثمن. وفى نفس الفترة تزايدت أعداد شرائط الكاسيت قبل أن يفرض القرص المدمج نفسه فى سنوات ١٩٩٠: لقد انتصر الرقمى على المحاكى، والآن نحن نشهد ظهور جهاز MP3، والموسيقى على شبكة الإنترنت: والفريق الذى يعزف فيه ابنى جوزيف على آلات الإيقاع له صفحة على الشبكة، ويمكنكم الاستماع لبعض قطعه الموسيقية.

أدى ارتفاع الإنتاجية الذى أدت إليه المعلوماتية إلى انخفاض تكلفة المنتجات المصنعة. وقد سمح هذا بارتفاع المستوى المادى للمعيشة.

وهذا أيضا تتم ترجمته بواسطة قدرة هائلة على تعديل وتكييف المادة. فقد غزا الميكريروسيسور الآلات، كما سمحت الحواسب الآلية بتصور أجهزة أكثر فاعلية. لم يؤد إدخال المعلوماتية على السلاسل التكنولوجية إلى إدخال الاقتصاد فى مجال ما هو غير مادى. بل بالأحرى أدى إلى زيادة كمية المواد المعدلة: أولاً بسبب كتلة النفايات والتلوثات التى سببتها الحواسب نفسها التى سرعان ما تصبح قديمة وبالتالى يتم التخلص منها، ولكن أيضًا وخصوصا بسبب أن التلاعب فى العلامات الذى يسمح به الحاسب الآلى لا يحل محل التلاعب بالمادة، بل على العكس يزيد منه بإدخال تصميم الآلات الأكثر قدرة. على سبيل المثال وصل استغلال الرمال الداكنة (bitumineux) فى ألبرتا إلى شفا الإفلاس، التغيير التكنولوجى الذى حل محل الحفارات العملاقة بواسطة شاحنات يمكن أن تحمل أكثر من مائة طن من الرمال فى الحمولة الواحدة سمح بالإبقاء على النشاط. مثال آخر: كان كل عامل أجير، من بين الـ ٣,٩٢٠ الذين كان يضمهم عام ٢٠٠٧، مصنع الحديد والصلب فى أرسيلور بمدينة دنكرك، كان ينتج ٣,٥٧ ضعف من الصلب (١٦٣٠ طنًا) أكثر من سابقيه عام ١٩٧٧ (٤٥٦ طنًا). وليست الصناعة وحدها التى تأثرت: على سبيل المثال، مر الإنتاج السنوى من الحليب لكل بقرة فى فرنسا من ٤٧٠٠ لتر فى العام سنة ١٩٨٠ إلى ٧٠٠ ٧ لتر سنة ٢٠٠٦، الإدارة المعلوماتية للماشية وبرامج التلقيح الصناعى لعبت دورًا جوهريا فى هذا التقدم.

كان سام واثقا من نفسه. فهو يعرف جماعة فى مدينة ليكفيو يمكن قضاء بعض الليالى عندهم. جمعت بيننا منذ يومين مصادفة الأوتوستوب. كان لديه كلب ويرسم فى المساء لوحات يلفها فى حافظة. وصلنا إلى ليكفيو فى أوريجون. الكوخ الذى كان يحمل عنوانه بدا طافيًا على بحيرة مليئة بكراكيب من الخردة والسيارات والإطارات والألواح والماعز... رجل ملتح وامرأتان وصبى يعيشون هنا. ولكن لم يكن بإمكانهم إيواؤنا. منذ ثلاث سنوات كانت توجد جماعة يأتى إليها كل من يرغب. كان هناك دائما نحو عشرة أشخاص يعملون ويدخنون ويعزفون الموسيقى. ولكن الزمن قد تغير. رحل صديق سام ولم يبق سوى الملتحى الذى كان يكسب رزقه من رعى خمسين رأسًا من الماعز. وفى الخلف مبنيان من الخشب فى شكل الفطر، بهما آلات موسيقية وأوراق مبعثرة يتراكم عليها التراب فى صمت. ذهبت روح الهيبز إلى السماء مع المجوهرات.

فيما بعد، فى ساليناس بكاليفورنيا، شرح لى مسافر آخر بالأوتوستوب فى جزء من الطريق السريع، أن حركة سنوات ١٩٦٠ ماتت. "لا شىء يتحرك الآن. الناس لا تفكر سوى فى جنى المال، والبلد يتجه ببطء إلى نزعة محافظة تزداد تشددا مع الوقت". كنا فى عام ١٩٧٨. كانت الولاية الذهبية قد تبنت للتو عبر استفتاء "الاقتراح ١٣"، وهو مطالبة بتخفيض الضرائب ساندها حاكم الولاية السابق رونالد ريجان، ووقع عليها ١,٢ مليون من أهل كاليفورنيا. تم تجميد ضريبة السكن، وتابعتها ولايات أخرى. وفى نوفمبر ١٩٨٠، انتخب ريجان حاكما للولايات المتحدة. واعتلت السلطة رأسمالية بلا حياء وأصبح المال ملكا وإمبراطورًا بل وإله.

بعد ذلك بثلاثة عقود، كان رأس المال المالى يضم مبالغ تفوق بثلاثين ضعفا مبالغ التبادل فى الاقتصاد المسمى بالواقعى. وهذا يعنى أن المضاربة على القيم فى البورصة وعلى العملات قد انفصلت عن مقدار المنتجات العينية التى تمثل

أساسًا لها فى الوضع العادى. ويتكون إجمالى الناتج المحلى PIB من الملكيات والخدمات المقدمة. فى عام ٢٠٠٢ وصل إجمالى الناتج العالمى إلى ٣٢٠٠٠ مليار دولار، وكان إجمالى الصفقات المالية قد وصل إلى أكثر من مليون مليار دولار! مهول! مهول.

كيف أصبح مثل هذا الانفصال بين الإنتاج المادى والعلاقة المالية ممكنا؟

عند الخروج من الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٤، تمت هيكلة نظام التبادلات فى مؤتمر بريتون وودز، لكى يتم تفادى تكرار الفوضى المالية التى سبقت الصراع.

وقد دعمت النظام المالى العالمى بالدولار الذى أصبح يتحدد معدل صرف كل عملة أخرى على أساسه. قبل ذلك كان الذهب هو الذى يقوم بهذا الدور.

إن نمو التجارة الدولة خلال الثلاثين المجيدة وازدهار الشركات المتعددة الجنسية قد قادا إلى فبركة دولارات تتجاوز ما هو ضرورى بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة وحدها. حرب فيتنام تكلفت كثيرًا، وتضخم العجز فى ميزانية الولايات المتحدة بصورة هائلة، وانهار نظام بريتون وودز. فى أغسطس ١٩٧١ قرر الرئيس نيكسون الخروج من نظام معدل الصرف الثابت. ولم يعد الدولار مغطى بالذهب. النظام الجديد للصرف العائم كان يعنى أن معدلات العملة يحددها السوق. وخلق هذا فرصًا للربح من جانب مضاربين قادرين على اللعب بين اختلافات معدلات الصرف بين العملات.

وهناك مثال مشهور هو جورج سوروس، الذى ربح فى ١٩٩٢ أكثر من مليار دولار حينما لعب بمهارة ضد الجنيه الإسترلينى. وشجعت معدلات الصرف العائمة حركة رءوس الأموال. وفيما بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٤، انتقلت الصفقات اليومية فى السوق العالمى من عشرة مليارات دولار إلى ألفى مليار أى مائتى ضعف.

هذا التحليق للاقتصاد المالى حفزته الصدمات البترولية فى عامى ١٩٧٣ و١٩٧٩. لقد حول الارتفاع الكبير فى سعر البترول كمية ضخمة من رؤوس

الأموال إلى البلاد المنتجة. ونظرًا لأن هذه البلاد لم يكن لديها ما تستخدم فيه رؤوس الأموال هذه، فقد استثمرت جزءًا كبيرًا من هذه "البترودولارات" فى الأسواق المالية الغربية. ومن جهة أخرى بدأت بلاد الجنوب غير المنتجة للبترول فى الاستدانة الكبيرة. وتغير إجمالى الدين الخارجى للبلاد النامية من ٥٠ مليار دولار فى ١٩٦٨ إلى ٢٤٥٠ مليارًا فى ٢٠٠١.

وأخيرًا رفعت سلسلة من القرارات السياسية الحواجز أمام حركات رؤوس الأموال بهدف جذب الدخول البترولية، ولتسهيل إدارة ديون الدول. وقد جرت العادة على استثمار سندات الخزانة فى الأسواق المالية فى شكل التزامات مالية "قروض طويلة المدى"، وهو ما سمح للحكومات أن تمول دون أن تؤدى إلى تضخم. كما قامت الحكومات بإزالة العوازل التى تفصل بين المهام المالية المختلفة (إيداع مصرفى واستثمار بالمضارية) من أجل جذب رؤوس الأموال إلى البورصات. وقد حصل بنك لاسيتى فى لندن، متنافسًا مع وول ستريت، على إلغاء الإشراف على الصرف، فى حين أنه عام ١٩٨٧، خفف "الانفجار الكبير" فى مجال المال من القواعد التى تتحكم فى حركة رؤوس الأموال. ثم تابعت البلاد الأخرى هذا النموذج.

هناك إجراء آخر سيدعم هذه الحركة التى تسير على ثلاثة أقدام. فى عام قرر "بول فولكر Paul Volcker مدير المخزون الفيدرالى للولايات المتحدة، زيادة معدل الفائدة بصورة كبيرة من أجل تخفيض التضخم وإنعاش الاقتصاد. وهذا جعل انتقال رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة مربحًا. والنتيجة: فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٣ انتقل معدل الفائدة الحقيقى من ٢٪ إلى ٨٪. وجعل انتقال الفائدة إلى قيمة متوسطها ٥٪ استثمار رؤوس الأموال يتضاعف فى أقل من ١٥ سنة.

ولا يوجد رمز يعبر عن هذه المرحلة فى الرأسمالية أفضل من الكلمات التى استخدمها المعلقون: فيما قبل كانت كلمة "مستثمر" تشير إلى صاحب مشروع استخدم رأسماله فى عملية صناعية أو تجارية غير مضمونة النتائج. الآن

المصطلح يعنى الأشخاص أو الشركات التى تلعب فى سوق المال والذين ليسوا فى حقيقة الأمر سوى مضاربين.

المعرفة المهمة لهؤلاء المضاربين تم تتويجها بجائزة نوبل فى الاقتصاد، أى جائزة بنك السويد المركزى ـ والتى منحت عام ١٩٧٧ إلى كل من "ميرتون" Mer-ton ـ و"شولز" Scholes. وقد مُنحا الجائزة لأنهما بلورا منهجا يسمح بتقدير قيمة المنتجات المشتقة. هذه المنتجات هى مضاربات على القيمة من خلال رصيد مالى آخر. وبلغة فرنسية بليغة يقال حساب احتمالات الربح martingale. وقد قادهم تطبيق منهجهم إلى نجاح غير متوقع: كان الحائزان على الجائزة يديران مع أصدقاء لهما صندوق مضاربات LTCM، الذى أفلس عام ١٩٩٨، وتحديداً بسبب تبادل المنتجات المشتقة.

لقد أصبح السوق المالى العالمى نظامًا للفروسية يتم فيه دفع الديون التى سببتها المضاربات بواسطة التزامات جديدة بلا ضمان واقعى. لقد انتهى المختصون إلى تزوير هذه العملية باستخدام مصطلح التوريق titrisation: يتعلق الأمر بآلية جديدة تسمح لمؤسسة أن تحول مخاطرة عدم سداد قرض إلى منتج مالى معقد يباع فى السوق. ويرى جان هيرفى لورنزى Jean Hervé Lornzi من حلقة الاقتصاديين أن "التوريق أساس فى أداء اقتصاد القرض الذى يسمح للاقتصاد العالمى بالتطور". بعبارة أخرى: الازدهار العالمى يقوم فى هذا النوع من الرأسمالية على استدانة منفلتة الجماح لم نشهدها من قبل.

عيب الديون هو، أننا مضطرون يومًا ما لسدادها بطريقة أو بأخرى. الدين العالمى له سعره فى العالم الواقعى بصورة ينساها دائما اقتصاديونا البارعون، كما سنرى لاحقا. ولكن عدم شعورهم بالمسئولية يكفى لخلق الاضطرابات فى مجال اختصاصهم. المرحلة الحالية للرأسمالية قد شهدت عاصفتها المالية الأولى عام ١٩٨٧، والتى سبقت عاصفتى ١٩٩٨ و ٢٠٠٠. والأزمة الجديدة عام ٢٠٠٧ هى الأهم فى هذه السلسلة. فهى ليست حادثًا ولكنها عرض على أزمة عامة للمجتمع البشرى فى بداية الألفية الثالثة.

أحد الملامح الجوهرية لتركيز الاقتصاد على المال هو تعميم الفساد. فهو ليس سمة ثانوية ولكنه أحد المحركات الأساسية. لقد وضع ماكس فيبر أخلاق البروتستانتية فى قلب الرأسمالية، وتميزت الرأسمالية الوليدة بتراجع الفساد. لقد كان قدوم البرجوازية فى القرن التاسع عشر قائمًا على رفض النظام السابق والذى كانت فيه المَلكية والأرستقراطية تحددان الأوضاع القانونية والعدالة وجزءًا من التبادلات على قاعدة محاباة الأقارب والمراوغة، الحكم التعسفى للأمير الذى يضفى من فوق قمة الهرم، الشرعية على النظام بأسره. كانت البرجوازية المتقشفة تزعم إقامة مملكة فاضلة وعادلة، يحكم الاقتصاد فيها بقوانين السوق، ولا تستطيع أى قوة أن توقف من تحققه العادل. لقد تبخر هذا المثل الأعلى. فقد أصبحت الرأسمالية تزدهر من الآن فصاعدًا على الريح والنزعة الاستعراضية واحتقار القواعد الجماعية.

كيف يمكن تفسير هذا التدهور للروح الرجوازية؟ يرى "آلان كوتا" Alain Cot-ta" الذى كان من أوائل من شخصوا هذا التدهور، أنه يأتى من تعقد المجتمعات: دائمًا تنظيم régulation يؤدى إلى مزيد من الفساد، بما أن عدم التناسب بين مرتبات الموظفين والآثار المترتبة على قراراتهم يشجع على الإغواء.

إن المبالغة فى الأيديولوجيا الفردية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والتى أعلت بشكل مفرط من قيمة الثراء والنجاح الفردى على حساب الخير العام، قدمت تبريرًا نظريًا لتسوية الأمور مع الأخلاق. "روبيرتو سافيانو" Roberto Saviano، فى نهاية تحقيق ممتاز عن عصابات المافيا فى نابولى، يبين ذلك بوضوح ويقدم سيكولوجية "الأب الروحى" على هذه الصورة: "الذين يزعمون أن ذلك لا أخلاقى، وأنه لا يمكن أن يكون هناك وجود إنسانى بلا أخلاق، وأن الاقتصاد ينبغى أن تكون له حدود وأن يخضع لقواعد، هؤلاء لم يستطيعوا أن يستولوا على السلطة لقد انتصر عليهم السوق. الأخلاق هى فرامل الخاسرين، وحماية المهزومين،

والتبرير الأخلاقى لمن يستطيعون أن يراهنوا على كل شىء ويربحوا كل شئ". ويستنتج: "إن منطق المشروعات القائمة على الجريمة ورؤية الآباء الروحيين تتسمان بنزعة ليبرالية راديكالية. القواعد تمليها وتفرضها الأعمال، بواسطة الإكراه على تحقيق ربح والانتصار على المنافسين. والباقى لا يهم".

لعبت البنى الجديدة للاقتصاد دورًا جوهريًا لتخفيف الانضباط القانونى، بجعل رؤس الأموال والسلع تنتقل بحرية، بينما استمرت الحدود القانونية والبوليسية. ويرى "فرانسوا موران" Françios Morin أن التمويل من الخارج off-shore يسمح على مستوى كبير وبصورة مشروعة تمامًا بتنظيم هروب ضريبى تسعى المجموعات العالمية الكبرى بالتأكيد للاستفادة منه، كما يسمح، فى غموض شديد هذه المرة، بإساءة استخدام المال العام لصالح القادة.

من جهة أخرى أجبر صندوق النقد الدولى والبنك الدولى البلاد، التى تريد أن تمر فى وادى الإذلال الذى يفرضه، على فتح حدودها لرؤوس الأموال. ولقد سمح هذا لأفراد الطغمة فى هذه البلاد بإيداع دخولهم، التى تراكمت فى الغالب بسبب استغلال المواد الخام، فى الشمال بدلاً من الاقتصاد المحلى، وأحيانًا بقسوة مفزعة كما فى حالة الأزمات المصرفية الأرجنتينية والإكوادورية. وحسب دراسة قام بها باحثان من جامعة ماساشوستس، خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٤، لكل دولار تم إقراضه لأفريقيا جنوب الصحراء، خرج فى نفس العام ٦٠ سنتًا فى صورة هروب لرؤوس الأموال.

تمت أيضًا دعوة الفساد إلى البلدان الغربية، فالكوابح التى وضعها ميراث الديمقراطية السياسية قامت النخب بتخفيفها تدريجيًا. وظهرت الرشاوى أحيانًا فى وضح النهار، كما فى ألمانيا حيث بيَّن القضاء أنه فى مجموعة شركات سيمنس حدث اختلاس لـ ١,٣ مليار يورو على عدة سنوات. وفى فرنسا، الحسابات السرية لاتحاد الصناعات والمهن المعدنية أكثر تواضعًا، ولكنها تلقى الضوء على نفس الممارسة من قبل أرباب العمل، كما أن شركات مثل ألستوم

وتاليس ضالعة فى قضايا رشوة. لقد أصبح الفساد هو المصطلح الجامع لاقتصاد متعدد الأشكال: غسيل أموال الجريمة فى شراء العقارات بإسبانيا، بيع غير شرعى لرخص البناء من قبل المجالس المحلية فى ليتوانيا، نقود من تحت المائدة للحصول على أسواق فى بريطانيا العظمى... إلخ. وظهرت تقنيات جديدة مثل التلاعب فى الحسابات من أجل دعم سعر السهم، وقد ظهر ذلك جليًا فى عدد من الشركات الكبرى بالولايات المتحدة ـ Adelphia Communications, Qwest, Global Crossing, Tyco, Enron , Citigroup, BCCI ـ. والتعديل بصورة بعدية لتواريخ منح الأسهم stock-options هى مناورة أخرى تهدف إلى السماح للمديرين بكسب المزيد من النقود: ٢٣٪ من الشركات لجأت إليها، حسبما كتب باحثان من جامعتى إيوا وإنديانا.

الذهاب والإياب بين الوظائف العامة العليا فى الدولة وإدارة الشركات وسيلة مضمونة دائما للتفاهم. وقضية الشركة الفضائية الفرنسية - الألمانية EADS تعد مثالية، من وجهة النظر هذه، على تحلل فكرة الخدمة العامة. ويتم التحقيق القضائى مع كثير من المديرين بتهمة افشاء السر، حيث إن بيع الأسهم (stock-options) الخاصة بهم قد سبق الإعلان على النتائج السيئة للشركة. والحال أن الأمر يتعلق بشركة ولدت بفضل الإرادة السياسية والتى استمرت فى دعمها منذ أعوام ١٩٦٠ فى إطار جهد دؤوب لتأسيس صناعة فضائية أوربية مستقلة عن العملاق الأمريكى. والرأسماليون المدرجون فى تهمة إفشاء السر لم يكونوا مستثمرين بقدر ما كانوا مستفيدين من الطلب العام، فى حين أن المديرين المعنيين كانوا دائما موظفين كبارًا وأصبحوا مديرين لشركات بأمر من الأمير.

وملمح آخر يدل على فقدان معنى الشرف هو، العادة التى رسخها متخذو القرار للتخلص من الجزاءات على أخطائهم. فلقد حصل شارلز برنس على مكافأة قدرها ١٠,٤ مليون دولار من سيتى جروب، فى حين أن قيمة سهم الشركة انخفضت بمقدار ٤٨٪، وجارى فورس رئيس شركة sprint قبض ٢١,٨ مليون دولار فى حين أن ٤٠٠٠ من موظفيه قد تم تسريحهم، وقبض روبرت

ستيفنس من شركة لوكهيد مارتن ٢٠ مليون دولار فى صورة أسهم stock options فى حين أن الشركة تجاوزت بمقدار ٨ مليارات دولار الميزانية المتوقعة فى العقود الحكومية؛ وطلبت باتريسيا روسو غطاء ذهبيا بقيمة ٦ ملايين يورو فى حين أن شركة الكاتل - لو سنت التى تديرها قد خسرت ٣,٥ مليار يورو فى عام ٢٠٠٧، وأعلنت عن إلغاء ١٦٥٠٠ وظيفة.

إن تعميم الفساد فى الرأسمالية التى فى طور الانتهاء يرافقه منطقيًا تزايد اقتصاد إجرامى ذى أهمية كبرى. الظاهرة معترف بها رسميًا، وقد أعرب مايكل موكاسى Michael Mukasey وزير العدل فى الولايات المتحدة علنًا عن قلقه من "دخول الجريمة المنظمة إلى قطاع الطاقة وقطاعات اقتصادية إستراتيجية أخرى".

والمثال الروسى يوضح كيف يتم هذا التدخل. فيلاحظ القاضى جان دوميلار: "امتص أفراد الطغمة دماء الاقتصاد الروسى بوسائل أحيانا إجرامية تمامًا وغالبًا ما تكون مفرطة فى العنف. ويأتون اليوم لاستثمار رؤوس أموالهم فى أوربا، يشترون عقارات وصناعات ويستثمرون فى قطاعات اقتصادية كاملة. ولكن من هم؟ هل هم مجرمون تمكنوا من تحقيق التراكم البدائى لرأس المال، كما كان سيصفهم ماركس، فصاروا برجوازيين وجاءوا للاستثمار؟ أم هم من رجال المافيا يتسللون إلى اقتصاداتنا؟

الفساد ينشر فى الروح العام فكرة أن من هو محل تقدير ليس الفاضل ولكن الماكر. ويبرر عدم احترام السلطة: بينما كان أفراد الطغمة يحمون أنفسهم كان تطبيق عقوبة الحد الأدنى peine plancher يرسل إلى السجن لمدة عام سارقى مذياع السيارة. قانون الرأسمالية المنتصرة، القاسى على الفقراء، الناعم على الأغنياء، يقطر سم مخالفة احترام القواعد الجماعية.

من جهة أخرى، أصبح اقتصاد الفساد والتهريبات غير الشرعية يشكل عاملاً دوليًا هائلاً فى الاقتصاد العالمى، يبين حجم الأموال التى تنتقل فى الفراديس الضريبية مدى ضخامته. فهى موارد أفلتت من يد الجماعات التى أنتجتها،

وتغيب عن عملية القيام بالسياسات اللازمة من أجل مواجهة الأزمة البيئية وتقليل الظلم الاجتماعى.

هذا الوضع يضع الطغمة، التى ليست كلها فاسدة، فى اختيار صعب لم تحسمه: إما أن تستمر فى قبول سيطرة الفساد، وهو الأمر الذى يزيد من هشاشة النسيج الضعيف للمجتمعات، وإما أن نبدأ فى إدانته، ولكن هذا يتضمن قلب حركة الليبرالية المعمة للاقتصاد، بما أن الفساد ليس ظاهرة ثانوية، ولكن سمة جوهرية فى نظام قائم على حرية رؤوس الأموال.

السيطرة على الاقتصاد "الإجرامى" تقتضى تدخلاً منسقا من الدول، وهو ما يناقض الايديولوجيا السائدة. وهذا يفترض من جهة أخرى أن يكون القادة السياسيون لا مبالين بمصالح المجموعات والأشخاص الذين يستفيدون من اقتصاد الفساد.

انتصار التفاوت

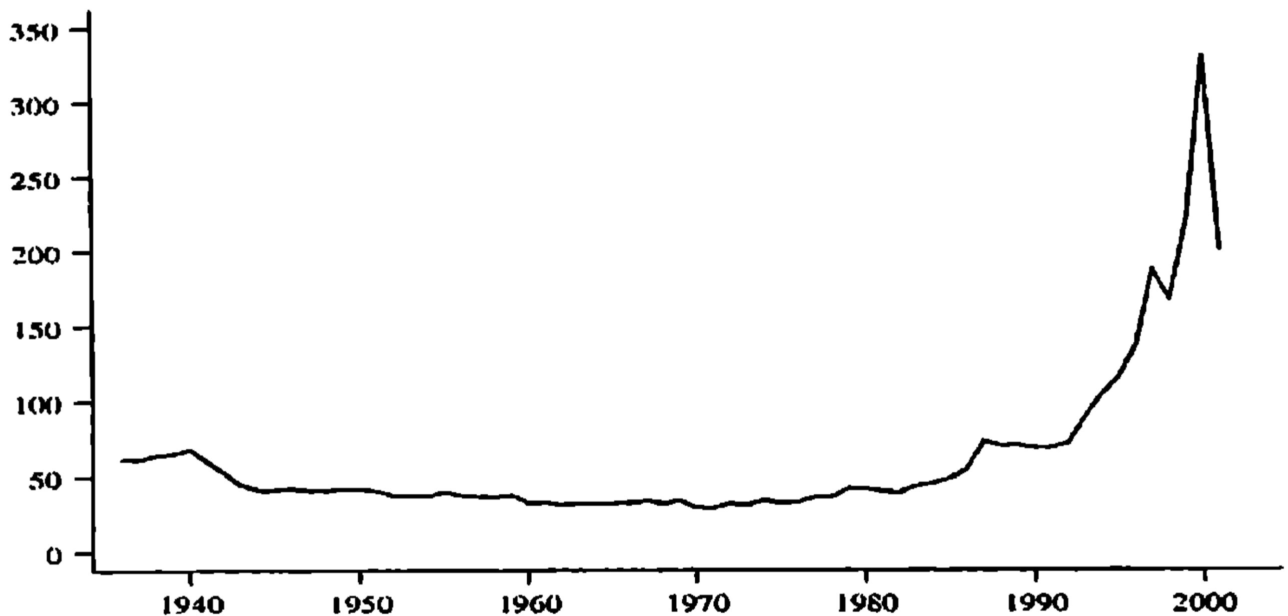
ارتفاع الإنتاجية، تحول الاقتصاد العالمى إلى اقتصاد مالى، فساد وبائى، ويوجد ملمح رابع يميز الحالة الحاضرة للرأسمالية: تصاعد بارز فى التفاوت الاجتماعى ابتداء من سنوات ١٩٨٠. لقد شهدت الثلاثون المجيدة توزيعًا منصفًا لمكاسب الإنتاجية، ارتفع مستوى المعيشة للجميع، والفجوات بين المجموعات الاجتماعية لم تكن تتزايد.

ابتداء من عام ١٩٨٠، مع وصول رونالد ريجان ومارجريت تاتشر إلى السلطة فى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، انفلتت الدخول الأكثر ارتفاعًا من الجسد الاجتماعى واستولت على النصيب المتنامى من الثروة الجماعية.

وتكثر الدراسات التى تؤكد هذه الظاهرة. وتوجد دراستان مضيئتان بشكل خاص، لأنها تسجل ذلك على المدى الطويل. الأولى أجراها اثنان من علماء الاقتصاد "كارولا فريدمان" Carola Frydman، "ورافن ساكس" Raven Saks

تبين التغيير العميق الذى حدث للرأسمالية فى سنوات ١٩٨٠. وحلل الباحثان، على مدى ما يقرب من ستين عامًا تطور الدخول لثلاثة مديرين أساسيين لمائة شركة كبرى فى الولايات المتحدة. وكان أحد أوجه عملهم هو بيان نسبة الدخل المتوسط لأكبر المديرين إلى الدخل المتوسط للأجور فى البلد: ولدينا هنا مؤشر أصيل على تطور التفاوت منذ نصف قرن (انظر الرسم البيانى). وتثبت قاعدة بياناتهم استقرارًا كبيرًا حتى سنوات ١٩٨٠ ـ كان المديرين يربحون نحو أربعين ضعفًا من الدخل المتوسط ـ ثم تزايد مستمر وسريع: فى عام ٢٠٠٠ وصلوا إلى ثلاثمائة ضعف من الدخل المتوسط. والملاحظة لا مراء فيها: استقرار أثناء الثلاثين المجيدة، وتطور بالغ ابتداء من ١٩٨٠ إلى قمة وصلها عام ٢٠٠٠، وتوقف بسبب ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

العلاقة بين دخول ٣ مديرين لأكبر ١٠٠ شركة فى الولايات المتحدة والدخل المتوسط لذوى المرتبات فى الولايات المتحدة (فريدمان وساكس)



الظاهرة التى أبرزها فريدمان وساكس، بيَّنها بطريقة أخرى عالم اقتصاد فى بيركلى هو «إيمانيول سيز" Emmanuel Saez. وقد درس على مدار فترة طويلة فى الولايات المتحدة نصيب دخل العائلات الذى يستحوذ عليه ١٠٪ من العائلات الأكثر ثراء. والمنحنى قريب جدًا من منحنى فريدمان وساكس، وهو أمر طبيعى

بما أنه إذا كانت أداة الملاحظة مختلفة. فالظاهرة التى تتم ملاحظتها واحدة. ولأن سيز استطاع أن يذهب بعيدًا فى الزمن فقد لاحظ أنه بعد الانطواء الذى حدث عام ٢٠٠١، استعادت الطغمة صعودها: فى ٢٠٠٦ فى الولايات المتحدة يستولى الـ ١٠٪ الأكثر ثراء من السكان على نصف الدخل الكلى. يا للكفاءة!

هذا الميل العام فى تطور التفاوت، والبارز جدًا فى الولايات المتحدة، يوجد بصورة أو بأخرى فى الغرب كله، مؤكدًا على قطيعة مع النظام الرأسمالى الذى كان موجودًا فى سنوات ١٩٨٠.

ونلاحظ من جهة أخرى صعود هذا التفاوت على المستوى العالمى، لدرجة أن الأفراد الأكثر ثراء لم يكونوا يوما ما فى التاريخ المعاصر، أبعد عن الأفراد الأكثر فقرًا، فى حين أن التفاوت بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة لا نجد له مثالاً فى التاريخ الإنسانى.

هذا التصاعد للتفاوت العالمى تمكّن من الاستمرار بصورة مستقلة عن تحسين ظروف الجميع، والذى بدأ منذ زمن طويل ويشهد عليه الارتفاع العام والمستمر إلى حد كبير لمعدل الأمل فى الحياة. ولكن منذ سنوات ١٩٩٠، توقف هذا التراجع للفقر سواء كان فقرًا مطلقًا أم نسبيًا. وإذا استمر الموقف الحالى فإنه حسبما يرى عالم الاقتصاد «دانيل كوهن" Daniel Cohen سوف يكون فى عام ٢٠٥٠ "ربما ٢ مليارا من الأثرياء، من ٢ إلى ٣ مليارات ممن يتطلعون إلى أن يصبحوا أثرياء ومن ٤ إلى ٥ مليارات من الناس يبقون فقراء جدًا، وهو ما يعنى أن العالم فى ٢٠٥٠ سوف يرى تزايدًا فى الصعوبات التى يشهدها العالم المعاصر: سوف يزيد عدد الأثرياء ربما بمقدار الضعف، وهو ما يؤدى إلى مشاكل بيئية هائلة. وسوف يكون هناك دائما كثير من الفقراء، ربما أكثر من اليوم، وهو ما يعنى أن عدم التوازن بين الأثرياء والفقراء سوف يبقى مرتفعًا".

توجد خبرة مشتركة تشهد، أكثر من أى اعتبارات أكاديمية، على العولمة التى ظهرت أخيرًا وبصورة قوية: عدد الأسفار التى قام بها كل واحد منا، فى إطار الطبقات الوسطى الغربية، فى السنوات العشر الأخيرة. قارنوا مثلاً انتقالاتكم بانتقالات آبائكم. سوف يظهر الفارق دائما مذهلاً أيًا كان الوسط الاجتماعى أو المهنة.

لماذا ظهرت هذه العولمة، التى كونت مجالاً اقتصاديا كوكبيا للسلع، وللبشر على نحو جزئى، بمثل هذه الكثافة فى العقود الثلاثة الأخيرة؟ يشرح جيمس فولشر James Fulcher الأمر بهذه الصورة: من أجل استعادة أرباح خفضتها حيوية التنافس الدولى، بحثت الشركات منذ سنوات ١٩٧٠، عن عمل رخيص الثمن خارج البلاد الصناعية. وقد وجدته فى أوربا الشرقية بفضل انهيار الاتحاد السوفيتى، وفى المكسيك وفى جنوب شرق آسيا وكذلك أيضا فى الصين حيث جعلت سياسة الانفتاح ربع سكان العالم يدخلون فى النظام الرأسمالى. هذه البعثرة للصناعة زادت من ضغط التنافس الدولى مدعمة بذلك العولمة. ولقد لعب التقدم التقنى دورًا جوهريًا بتسهيله عمليات النقل بكل صورها.

ما الظواهر التى تعبر عن العولمة؟ أولاً، من خلال الأشياء. التجارة العالمية للسلع والخدمات تضاعفت ست مرات فيما بين (١٩٧٩ ـ ٢٠٠٧) وبسعر الدولار الثابت (قيمة الدولار عام ٢٠٠٠) زادت من ٤٨٩ مليارًا إلى ٢٩٧٦ مليارًا. ثم بعد ذلك السفر، روح الترحال لجانب كبير من البشر تدفعنا لأن نذهب كى نرى ما إذا كان العشب أكثر خضرة خلف التل: كان السياح فى العالم ٢٥ مليونًا عام ١٩٥٠، واليوم هم أكثر من ٧٠٠ مليون.

عولمة الرموز الثقافية على نفس الدرجة من الأهمية مع السلع والأسفار، فشيئًا فشيئًا تتشكل ثقافة إنسانية موحدة تؤدى إلى تحديد منظومة من المرجعيات المشتركة. وكل مسافر يمكنه أن يلاحظ ذلك، فيما وراء تنوع أنماط

العيش الأكبر بريقًا وثراء من أى وقت مضى. لقد أدهشنى منذ عامين فى نيامى فى النيجر، أحد أكثر بلدين أو ثلاثة فقرًا فى العالم، وكما هى الحال فى الغالب فى أفريقيا يعيش الناس جزءًا كبيرًا من النهار والليل فى الشارع، بسبب غياب المسكن المريح. فى الشارع الذى كنت أسكن فيه كان البقال يضع كل مساء مقاعد أمام دكانه ـ وهو كوخ من الخشب مغطى بسقف من ألواح ورق الكارتون ـ ويخرج جهاز تليفزيون. والجيران الذين يسرعون للفرجة يعرفون بهذه الطريقة ما يحدث فى العالم.

وتروى مجلة لوبوان Le Point: "يعشق الصينيون التليفزيون، ويعمل فى الصين ٤٣٠ مليون جهاز (ضعف ما كان موجودًا عام ١٩٩٢) و ٩٦٪ من الأراضى الصينية تغطيها موجات هرتز. وفى عام ٢٠٠٧ رصدت الإحصائيات الرسمية أكثر من ٢٠٠٠ قناة. يشاهد الصينيون التليفزيون فى المتوسط ثلاث ساعات فى اليوم".

ما عواقب هذه العولمة الثقافية؟ إحداها أن ظواهر التنافس للتقليد تعمل الآن على المشهد العالمى. فى كتاب **كيف يدمر الأثرياء الكوكب**. لخصت تحليل عالم الاقتصاد الكبير ثورشتاين فيبلن. وهو يرى أن هناك دافعًا يهيمن على اقتصاد المجتمعات البشرية هو "الميل للتنافس والمقارنة مع الآخر لجعله أدنى". ليس الهدف الأساس للثروة هو تلبية الحاجة المادية وإنما هو أن تكفل "تميزًا مستفزًا" أى بعبارة أخرى عرض علامات تدل على مستوى أعلى من الأقران. وفى مجتمع يديره هذا القانون الأنثروبولوجى فإن جزءًا من الإنتاج يهدف إلى إشباع الحاجات الملموسة لوجود أعضائه. ولكن مستوى الإنتاج اللازم لهذه الغايات قد تم تحقيقه بسهولة، وبداية من هذا المستوى فإن الزيادة الإنتاجية يدفع إليها الرغبة فى عرض المرء لثرواته كى يتميز عن غيره. وهذا يعنى استهلاكًا سفيها وإهدارًا معممًا.

إن نظرية فيبلن تفسر بصورة فاعلة الأداء الحالى للمجتمع الرأسمالى، وتسمح عولمة الثقافة بالدافع الذى حدده أن يلعب دوره على المسرح العالمى: ليس البورجوازيون الصغار من سكان سينسيناتى أو موتيليمار وحدهم الذين يسعون إلى نسخ مؤشرات الرفاهية التى وضعتها طغم نيويورك وروما وباريس، ولكن أيضا أفراد الطبقات الوسطى فى جميع البلاد، وخصوصا فيما يسمى بالبلاد الصاعدة، الذين يولون وجههم شطر البلاد الغنية حيث يجدون فيها النموذج الذى يحاكونه لكى يكفلوا لأنفسهم فى أوطانهم هذا الوضع الرمزى.

وهذا ما يشير إليه على سبيل المثال «راجندرا باشورى» Rajendra Pachauri، رئيس مجموعة الخبراء متعددة الحكومات فى تطور المناخ GIEC: "تتأثر البلاد النامية أو الصاعدة بصور الرفاهية فى البلاد الغنية. خيالهم يسبح فى الاستهلاك والثقافة الغربية. وتؤكد ذلك أيضًا «سودها مالينجام» Sudha Maha-lingam وهى متخصصة هندية فى سياسات الطاقة: "الطبقات الوسطى فى الهند ترى هذه الصور القوية فى التليفزيون، نمط الحياة الغربى المرغوب فيه بحرارة، ويرون المسلسلات الإنجليزية ويشاهدون قناة ديسكفرى وترافل، ويريدون ذلك، ويعتقدون أنه النمط الأفضل للحياة".

ويلاحظ صحفى صينى أن الإعلاء من قيمة الصورة التى تسم الطريقة التى يستهلك بها الصينيون، هو بالأساس ناتج من الأغنياء الجدد. هم من الآن فصاعدا الفاعلون الأساسيون للاستهلاك فى الصين. ورغم عددهم المحدود فهم الذين يطلقون الميول ويوجهونها".

محرك التنافس الفاضح ـ فى المجتمعات التى يتنامى فيها أيضًا التفاوت الكبير ـ يكشر عن أنيابه بين طغمة تزداد ثراء أكثر فأكثر، وطبقة وسطى كبيرة ومزدهرة بما فيه الكفاية كى تتطلع إلى الشفرات الجديدة للتباهى. يقدّر «جارى جاردنر» Gary Gardner من معهد وورلدوتش أن "أكثر من ربع سكان العالم ينتمون الآن إلى الطبقة العالمية من المستهلكين – ناس يعيشون عند مستوى خط

الفقر فى أوربا أو أعلى منه - يوجد تقريبا نصف هذه الطبقة فى البلدان النامية". أى ١,٥ مليار فى العالم منهم ٧٥٠ مليونًا فى البلدان النامية.

مرحبا بكم فى العصر الجيولوجى الإنسانى

سواحل ناميبيا من أكثر السواحل وفرة فى الأسماك فى العالم. يأتى إليها من عمق المحيط تيار ماء بارد غنى بالمواد الغذائية، خالقًا وسطًا مساعدًا على تركيز الأسماك. لدرجة أنه أثناء التوسع الهائل للصيد الذى جرى فى كل مكان فى العالم بداية من سنوات ١٩٥٠، بدت ناميبيا كنزًا لا يفنى. كانت حصيلة الصيد فيها فى سنوات ١٩٧٠ تصل حتى ١٧ مليون طن من السردين والأنشوجة وحيوانات أخرى بحرية. ولكن الخزينة كان لها قاع: فقد نضب المخزون. ولم تعد الحصيلة سوى نحو مليون طن فى بحر ناميبيا. نهاية المشهد الأول.

المشهد الثانى: لا يحظى حيوان قنديل البحر بتعاطف كبير من البشر، الذين لا يستسيغون طعمه وينزعجون من لدغاته المؤلمة التى تسبب التهابات لبعض السكان فى المحيطات. وقناديل البحر حيوانات لافقارية بلا مخ ومفترسة لا تعرف الشبع فهى تأكل طول الوقت. هذه السمة الأخيرة تجعلها تقترب، حسب رأى بعض العلماء، من الإنسان الرأسمالى. ولكن لندع ذلك جانبًا. تقدّر قناديل البحر كثيرًا النشاط الإنسانى. فهى تحب أن تختفى الحيوانات التى تفترسها ـ التونة والسلاحف البحرية ـ وهى مولعة بتزايد الآزوت الذى يأتى به إلى البحر تفريغ مياه المجارى القادمة من اليابسة، ومعجبة بهذا التسخين المناخى الذى يقلل من دوران تيارات المياه الباردة التى تقضى عليها. تعلن الألفية الثالثة عن نفسها، بالنسبة لقناديل البحر، باعتبارها فترة فردوسية.

المشهد الثالث: صيادو ناميبيا بعد أن نهلوا طوال الصيف، وجدوا أنفسهم محرومين عندما هلت عليهم الندرة. فلم تعد هناك قطعة واحدة من السردين أو الأنشوجة. راحوا يشكون المجاعة لقناديل البحر جيرانهم الجدد. ولكن القناديل

لم تبال. أكنتم تصطادون؟ جاءنا ذلك على الطبطاب. اسبحوا الآن. لأن قناديل البحر قد غزت مياه ناميبيا وتتسلى باليرقات وصغار الأسماك التى تجدها. حتى إن دراسة عميقة أجريت عام ٢٠٠٦، بينت أن الكتلة الحيوية لقناديل البحر فى هذه المياه تتجاوز بأربعة أضعاف الكتلة الحيوية للأسماك: ١٢ مليون طن مقابل ٣,٦ مليون!

لا توجد فرص كبرى أن يتغير هذا التوازن البيئى الجديد بالعودة إلى الوضع السابق. فهو صدى لما يُلاحظ على سواحل الأرض الجديدة. هذه الضاحية الكندية على المحيط الأطلنطى كانت قديمًا غنية بسمك الباكالاه. وانهال عليه الصيادون بصورة مفرطة، فانخفض المخزون، وأعلنت الحكومة الكندية تجميد الصيد عام ١٩٩٢، آملة فى أن يتكاثر النوع، بعد أن تمت حمايته. ولكن لأسباب لا يعرفها العلماء، بقى مخزون الباكالاه منخفضًا. بدا أن توازنًا جديدًا قد استقر، أكثر فقرًا من ذى قبل.

تبين ناميبيا وتيرنوف Terre-Neuve آلية عامة ومميزة للوضع البيئى الحالى: فيما وراء سقف معين من التغيير أو الافتراس أو التدمير، تغير النظم البيئية عملها بصورة لا رجعة فيها. آلية السقف هذه، والتى تم التعرف عليها فى بعض الحالات، يمكنها أن تؤثر على أنظمة بيئية أكثر اتساعًا. على سبيل المثال، حول قدرة الأقاليم المحيطية الممتدة على عدة ملايين من الكيلو مترات المربعة على امتصاص ثانى أكسيد الكربون، أو حول قدرة إقليم غابات الأمازون على مقاومة دورات الجفاف المتكررة، بما أن تدميرها مستمر، وهو بالفعل ما يحدث بسبب الحلف القائم بين الرئيس البرازيلى لولا ولوبى الصناعات الغذائية. هذه الأمثلة تتعلق بالمحيطات وبالتنوع الحيوى حيث يكون تدهورها السريع على نفس الدرجة من الأهمية مثل التغيرات المناخية، إذ يشكلان معًا أزمة بيئية ذات حجم تاريخى. تأثير السقف موجود فى قلب تحليل التغير المناخى. فالنقاش العلمى لا يدور بين "متشككين" و"أنصار" للتغير المناخى، كما تحاول الإيهام بذلك بعض وسائل الإعلام الكسولة أو المنحازة. ولكنه يدور بين الجماعة الموجودة فى هيئةGIEC

التى يعرض تقريرها الأخير المقدم فى يناير ٢٠٠٧، حالة المعارف حول الموضوع، وجزء من علماء المناخ الذين يعتقدون أن GIEC، حذرة أكثر من اللازم، لأن علامات تسارع التغير المناخى هى من الآن مرئية. و«جيمس هانسن» Janes Hansen مدير معهد جودار Goddard لدراسات الفضاء هو قائد هذا الاتجاه. فقد صرح فى يونيه ٢٠٠٨ أمام الكونجرس فى الولايات المتحدة: "يقترب المناخ من نقاط انقلاب خطيرة. تتهيأ عناصر "إعصار كامل" وطوفان شامل. يمكن للمناخ أن يصل إلى نقاط تحفز ردود فعل ضخمة تؤدى إلى تغيرات قوية وسريعة". وراجندرا باشورى رئيس GIEC ، هو بالكاد أقل تحذيرًا: لاحتواء ارتفاع درجات الحرية فيما بين ٢ درجة مئوية و ٢,٤ درجة مئوية، والتى هى بحسب دراساتنا الخط الممنوع عبوره كى لا نضع أنفسنا فى خطر، لم تبق لنا إلا سبعة أعوام من أجل قلب المنحنى العالمى لبث غازات الاحتباس الحرارى". أى من الآن وحتى ٢٠١٥.

يستمر صانعو القرار فى الدعوة إلى نمو أقصى للاقتصاد، وتستنكر النداءات المتواضعة إلى التراجع فى النمو التى تتمكن من اختراق جدار الإعلام الرأسمالى. لكن فى الواقع نحن فى تراجع! فالتوسع الاقتصادى ملوث لدرجة تجعل تدهور رأس المال الطبيعى يستمر بإيقاع متسارع. وكون أن الاقتصاديين لم يتمكنوا من الاتفاق، أو لم تكن لديهم الشجاعة الكافية لحساب وتقدير هذه الظاهرة، لا يمنع من أن تكون واقعية تماما. كل زيادة فى نمو الإنتاج المحلى العام ترتبط اليوم بتراجع فى إمكانات الحياة على الأرض.

الحقل المنسى للاقتصاد ـ البيئة ـ أصبح هو المحدد الأساسى، حتى وإن ظلت الأغلبية الكبرى من الاقتصاديين تتعامل معه على أنه كمالى. لا يمكن للأنشطة البشرية أن تستمر فى العمل إذا ما لم يتم سريعًا إعادة التوازن بين هذا النشاط وبين المجال الحيوى الذى يعتمد عليه. لم تكن رأسمالية الثلاثين سنة الأخيرة، فيما يخص تدمير المجال الحيوى تمثل تحولا خاصًا بالنسبة للماضى. لقد اكتفت

بمتابعة اتجاهات سابقة. ولكن الفرق هى أنها على علم بالكارثة الجارية ـ وهو ما لم يكن حال الأزمان السالفة - ولم تعر بعناد هذه العلامات أى انتباه.

إذا كانت العقود الثلاثة الأخيرة، من وجهة نظر تحول المجال الحيوى، امتدادًا للفترة التاريخية التى افتتحتها الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر، فهى مع ذلك تعد شاهدا على واقعة كبرى تاريخية، وهى أننا وصلنا إلى حدود المجال الحيوى، ونقطة القطيعة مع التوازنات البيئية. أكثر من التعويذات المتكررة للعمليات الكارثية التى لا يستطيع إنكارها أى شخص مهموم بمعرفة حالة العالم ـ التصحر، تقلص التنوع الحيوى، ندرة متزايدة فى المياة، تدهور التربة، تزايد الأحماض فى المحيطات، توسع عمرانى، ذوبان الجليد... إلخ ـ يشهد الظرف الإنسانى على هذا الوضع الفريد.

فى بداية ٢٠٠٨، نشرت لجنة الترصيف stratigraphie من الجمعية الجيولوجية فى لندن مقالاً وقع عليه كل أعضائها، ويستحق الاهتمام الشديد. ولكى ندرك كنهه، ينبغى التذكير بأن علم التراصف هو دراسة تتابع التراكمات الرسوبية على سطع الأرض، وهو يحدد العصور الجيولوجية لكوكبنا منذ الأصل، منذ ٤,٥ مليارات من السنين. هكذا تمكن العلماء على سبيل المثال من تحديد العصر، الذى شهد تفجر الحياة، الذى تكون فيه الفحم، الملائم للحشرات العملاقة، وهو العصر الطباشيرى والذى فى نهايته حدث انقراض الديناصورات... إلخ.

ونحن نعيش منذ زمن قريب فى ظل العصر الجيولوجى الجديد أو الهولوسين، وهى فترة افتتحت منذ نحو عشرة آلاف عام، والتى تتواكب مع ما يسميه علماء الآثار العصر الحجرى المتأخر. أعضاء لجنة الترصيف قرروا إذن أنه من المقبول من الناحية العلمية أن يصنفوا الفترة التى نعيشها تحت اسم جديد وهو العصر الجيولوجى الإنسانى أو الأنثروبوسين Anthropocéne. فى الواقع، أصبحت الإنسانية والتى هى الآن نوع بين أنواع أخرى، فاعلاً جيولوجيا، أى قادر على

تغيير بنية المجال الحيوى: الترسيب الطبيعى تغير بصورة كبيرة بواسطة أكثر من أربعة آلاف سد صناعى، وارتفع مستوى غاز الكربون فى الغلاف الحيوى أكثر من أى وقت مضى منذ مليون عام، واختفاء الأنواع التى ينتجها يمكن مقارنة مقداره مع ذلك العصر الذى أدى إلى انقراض الديناصورات. حموضة المحيطات ترتفع سريعًا... ويستنتج العلماء: "حزمة البراهين الجيولوجية كافية من أجل الاعتراف بأن الأنثروبوسين باعتباره حقبة جيولوجية جديدة ينبغى أن تطرح للنقاش الدولى".

لزمن جديد، مجتمعات جديدة،

اللهم إلا إذا فضلنا مصير الديناصورات.

الفصل الثانى

عُصــاب الأســواق

الفرد، الملك عارياً

فى مدينـة مونتـريـال فـى متـحـف مـاكـورد McCord، الـذى يقـدم قـصـة الحـيـاة اليومية فى عاصمة كيبيك، يكتشف الزائر ألف تفصيلة يمكن أن تشبع فضوله. وسيلفت انتباهه شيئان متجاوران، وإن كان يفصل بينهما ثلاثة عقود. يتعلق الأمر بعربتين بعجل صغير تستخدمان فى نقل الأطفال الرضع. وتختلف التسمية، رغم أنه لا الوظيفة ولا التكنولوجيا قد تغيرتا فعليا خلال هذه الفترة، ولكن التصميم العام انقلب تماما ليعبر عن تغيير كبير فى السيكولوجيا الجماعية للمجتمعات الغربية.

يمكن لمحب الاستطلاع إذن أن يفحص منتجين من الشركة الإيطالية بيج بريجو، الأول من عام ١٩٧٠ ـ وهو مهد ـ والثانى من عام ١٩٩٧ ـ وهو عربة. المهد يغلف الطفل ويضعه بحيث يكون متجها نحو الشخص الدافع، أى فى اتصال بصرى يطمئنه بأنه موجود فى علاقة قوية مع محيطه المعروف. أما فى العربة، فالأمر على العكس، الطفل موجه إلى العالم الواسع، تقوده رغما عنه قوى غير مرئية، ومضطر لأنه يواجه مجموعة من الانفعالات التى لا تحصى والتى تنبثق من رصيف مدينة، ولاسيما حين لا يفصلنا عنه سوى عشرات السنتيمترات.

فى المهد، شخص محاط وفى علاقة، فى العربة، فرد مدفوع دفعًا إلى عالم مجهول. الانتصار الكبير للرأسمالية فى الثلاثة عقود الأخيرة، ليس فى أنها

فتحت سوقًا عالمية، وأدت إلى تفاقم التفاوت، وأطلقت السباق التكنولوجى بواسطة الرقمنة، ولكنه يكمن فى أنها غيرت الوعى العام بإقناعه بأن يعطى الفرد وضعًا أهم بكثير من العلاقات الإنسانية.

النزعة الفردية ليست بالتأكيد ملمحًا جديدًا فى الحضارة الغربية التى وجدت فى تمجيد الفردية الأساس الفلسفى والنفسى لحداثتها، وذلك منذ المنعطف الذى يحدده كوجيتو ديكارت. ولكن هذه الفردية كانت دائما فى صراع، وهو ما أدى إلى اعتدالها، مع الارتباطات الجماعية القديمة للدين، ثم مع ضروب التضامن الجديدة التى أثارها عنف الاستغلال الرأسمالى. والحال أنه فى الفترة الأخيرة، سقطت هذه العقبات، وتجسدت صورة الفرد فى الوعى الجمعى بوصفه الفاعل المكون للمجتمع والأفق النفسى الذى يرجع إليه كل شخص. فلم يعد من المفترض أن يكوّن المرء شخصيته إلا فى إطار علاقة منفعة مع باقى العالم المكون من أفراد آخرين أو هيئات مجردة قائمة على أساس عقلانى، متحررة من أى عاطفة أو أى شحنة رمزية.

وجدت هذه الأيديولوجيا تعبيرها الأكثر صراحة وتألقًا لدى «آين راند» Ayn Rand ـ الذى كان كتابه "فضيلة الأنانية" من أكثر الكتب مبيعا حينما ظهر فى الولايات المتحدة عام ١٩٦٤، ويبدو أنه بقى أيضًا كذلك. بالنسبة لفيلسوفة الرأسمالية هذه. "على الإنسان أن يعيش لمصلحته الخاصة، لا مضحٍ بذاته من أجل الآخرين، ولا بالآخرين من أجل ذاته. أن يعيش المرء لمصلحته الخاصة يعنى أن تحقيق سعادته الخاصة هو الهدف الأخلاقى الأسمى للإنسان". وهو ما يعنى فى حقيقة الأمر أن يمتد المبدأ الذى صاغه آدم سميث فى نهاية القرن الثامن عشر إلى مجمل نواحى الحياة: "كل فرد يجتهد بصورة مستمرة فى أن يجد الاستخدام الأكثر ربحية لكل رأس مال يملكه". ولكن سميث كان يقصر هذا المبدأ على المجال الاقتصادى، كما بلور من جهة أخرى فلسفة "للشعور الأخلاقى" نسيها أتباعه.

الفلسفة التى كانت آين راند لسان حالها سوف تتكرس فى علم الاجتماع، وفى التحليل الاقتصادى تحت صورة "الفردية المنهجية": الفرد فقط هو الوحدة التى يعتد بها فى التحليل، والمجتمع هو نظام ينبثق تلقائيًا من اختيارات قام بها كل إنسان. يتم إذن تفسير الأحداث الاجتماعية وضروب السلوك الجماعى بواسطة سلوك الأفراد. كما يعرض عالم الاجتماع «آلان إيرنبرج» Alain Ehrenberg، "يبدو المجتمع حينئذ لقاء بين ذوات، وهو ما يؤدى إلى تصور تعاقدى محض لما هو اجتماعى، فى صيغة اتفاق بين أطراف حرة. الأفراد فيه ليسوا ملزمين إلا لأنهم قرروا هم أنفسهم الالتزام"، ويقرر: "فكرة أن المجتمع واقع ينشأ من ذاته - Sui generis، وهى فكرة أساسية عند دور كايم تحدد الواقع الاجتماعى بوصفه مقرونًا بكون البشر يعيشون معًا، تصبح فكرة لا أساس لها". هذه "الآلية فى التحرر المعمم والتى بدأت خلال سنوات ١٩٦٠ ـ ...) انتهت بإنتاج انطباع أن كل فرد، منظور إليه بوصفه وحدة كلية مستقلة، هو المسئول بشكل كامل عن وجوده الخاص".

وضع الفرد فى المقدمة هو بالنسبة للرأسمالية رهان أيديولوجى مركزى: تقديم الفرد بوصفه مسئولاً كلية عن ظروفه يسمح بمحو مسئولية التنظيم الاجتماعى، وبالتالى عدم مساءلته. ليس مصادفة أن المجلة المقاتلة للاقتصاديين الماليين المجتمعين حول «ميلتون فريدمان» Milton Friedman كانت تسمى «المجلة الفردية الجديدة» (1961-1968): New Individualiste Review.

وعبرت مارجريت ثاتشر بصراحتها المعتادة عن الفكرة المركزية:

"ما المجتمع؟ مثل هذا الشىء غير موجود! هناك أفراد، رجال ونساء هناك عائلات، والحكومات لا تستطيع أى شىء إلا من خلال الناس والناس يهتمون أساسًا بذواتهم، المجتمع غير موجود".

القول بأن مسار الفرد لا يتوقف إلا عليه، يعنى أيضا أن من هم أفضل هم أولئك الذين ينجحون. حينئذ ينبع وضع المسيطرين مما يشبه القانون الطبيعى.

من جهة أخرى يؤكد رئيس بورصة بروكسل:" الرأسمالية هى النظام الطبيعى للمجتمعات الإنسانية". هذا الاحتفاء "بالأفضل" وجد فى سنوات ١٩٩٠ فى الولايات المتحدة تبريرًا "علميًا" مع الكتاب الناجح للمؤلفين «شارلز موراى: Charles Murray ، وريتشارد هيرنشتاين: Richard Hernstein». منحنى الجرس، العقل والبنية الطبقية فى الحياة الأميريكية ـ The Bell Curve: Intelligence and class structure in the American life ـ الكتاب يريد أن يثبت أن انخفاض معدل الذكاء لدى السود كان هو سبب تدنى نجاحهم الاجتماعى فى الولايات المتحدة، وكان سبب ارتفاع معدل إجرامهم. علاوة على ذلك يوجد لمعدل الذكاء أساس جينى. لقد أثار الكتاب جدالاً ساخنًا. وظهر بيان وقع عليه كثير من الجامعيين للتضامن مع الكاتب، نُشر فى صحُيفة وول ستريت الصحيفة اليومية للماليين الأمريكيين، وها هى قد صارت حكمًا معروفًا فى الخلافات العلمية.

وبصورة دورية توجد براهين أخرى تأتى لتدعم هذه الفكرة عن الأساس الطبيعى للنظام الرأسمالى، مثل كتاب صدر أخيرًا يبين كيف أن الانتخاب الطبيعى يسمح للأغنياء بالبقاء على قيد الحياة: "عبر العصور، بقاء الأكثر ثراء نشر عبر السكان السمات التى سمحت لهؤلاء الناس أن ينجحوا اقتصاديًا فى البداية: الفكر العقلانى، التوفير، القدرة على العمل الشاق"، كما يفسر «جريجورى كلارك» Gregory Clark.

فى المقابل، ليس على الفقراء سوى لوم أنفسهم على مستواهم المتواضع: ولاحظت عالمة الأنثروبولوجيا «بسكال جامول» Pascale Jamoulle، فى تحقيق قامت به فى الضواحى الشعبية فى شمال فرنسا، "أن الأفراد المحبطين والموجودين بالضرورة فى مرتبة أدنى "ينتهون إلى معاقبة أنفسهم. يمنعهم العار من الانفتاح على الغير، أن يشاطروه معاناته وأحزانه. الرجال يهربون من عائلتهم، يموتون فى صمت واكتئاب. ويحتمون فى التشرد، والقيادة الخطرة للسيارات والأدوية المؤثرة سيكولوجيًا.

علم النفس بدلاً من السياسة

نظرًا لأن الفرد عُدّ الفاعل الوحيد الذى يشكل المجتمع، انتهى تحليل التفاعلات الاجتماعية إلى علم النفس. ومن جديد يبين آلان إيرنبرج ذلك بوضوح: مجتمعاتنا "لديها ميل إلى استخدام تمثيلات مركزة حول الفرد الذى يختزل ما هو اجتماعى إلى الزوج أنا/ الآخر، ومن هنا بلاشك تأتى اليوم موضة الانفعالات التى، من وجهة نظر عدد من علماء البيولوجيا وعلماء الاجتماع، سوف تكون جسرًا بين البيولوجى والاجتماعى".

حينئذ سوف يتم تقديم كل مظاهر الخلل المتزايدة التى لا يمكن تفاديها، والتى يثيرها النظام على أنها تأتى من مشكلات سيكولوجية. على سبيل المثال، أصبح جيروم كيرڤل الذى سبب خسارة عدة مليارات من اليورو لبنك سوسيتيه جنرال الذى يعمل به، حالة نفسية. إذ يرى طبيب متخصص أنه "قد أخطأ بسبب فرط الثقة أكثر من عدم الضمير"، ويلاحظ أن "قاعات السوق هى مسرح لمعارك الأنا" حيث إن تاجرًا فى حالة عدم يقين يمكن أن يفقد كل عقلانية". إذا كان كيرڤل قد فقد كل عقلانية فذلك بحسب هذا التحليل النفسى المبتذل، لأن السوق نفسه كان عقلانيًا. وعلى القضاة أن يجروا فحصا نفسيا للمضارب صاحب الأنا المستثار. ونحن ننسى أنه فى عام ١٩٩٥، سبب المضارب الشاب نيك ليسون خسارة ٤٧٠ مليون جنيه لبنك بارينج سيكيورتس الذى كان يعمل به فى سنغافورة؛ فى ٢٠٠٧ أغرق جيروم كيرڤل بنك سوسيتيه جنرال فى خسارة ما يقرب من ٥ مليارات يورو أى عشرة أضعاف تقريبًا. ما ينبغى تفسيره هو هذا التزايد بعشر مرات خلال اثنى عشر عامًا.

وعلى نفس المنوال ليست الصعوبات التى يلاقيها العاملون فى الشركات نتيجة لتنظيم سيئ للمهام، ولا للضغط الممارس من الإدارة أو التوتر الجماعى ولكن بسبب "كفاءة" الموظفين. فى المركز التقنى لشركة سيارات رينو انتحر ثلاثة عمال فيما بين أكتوبر ٢٠٠٦ وفبراير ٢٠٠٧، وشكّل هذا عرضًا لوباء سيمتد إلى عدة

شركات: "إجراءات الوقاية مثل مراصد التوتر أو أرقام التليفون الخضراء المجانية فى شركتى رينو وبيجو. "تنفسن" المشكلة بدلاً من مساءلة أشكال تنظيم العمل التى تدفع الموظفين للانتحار، كما تلاحظ عالمة الاجتماع «أنى تيبو مونى» Annie Thébaud-Mony.

رهان الأيديولوجيا الفردية هو أيضا رهان اقتصادى: فهو يسمح بإضعاف جماعة الموظفين فى علاقتهم برب العمل، ومع إضفاء السمة الفردية على الأجور الذى ينتشر منذ سنوات (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) المتعارض مع سلم أجور تحدده الأقدمية، "ثم تطوير صورة جديدة للعلاقات: مثل علاقة رب العمل ـ الأجير التى سمحت لهذا الأخير بأن يبنى حياته المهنية بالإفلات من الشرنقة الجماعية.

كما يلاحظ رجل القانون «بيير ايف فيركنت» Pierre-Yves Verkindt أن الصورة تنسى نقطة أساسية: فى عالم العمل، يوجد قوى وضعيف، الأول لديه السلطة، والثانى يخضع لها".

ويتم السعى أيضا لعمل عقود بصورة فردية: يتعلق الأمر بكسر العرف الجمعى قدر الإمكان أو كسر الدرجات التى يحددها القانون من أجل الوصول إلى علاقات بين فرد ـ حر، بالطبع ـ والشركة. المثل الأعلى هو الخروج النهائى من نظام الأجور، كما يجهز لذلك البعض فى ألمانيا، حيث يتم تشجيع الأجراء لإنشاء شركتهم أو تأجير خدماتهم لأرباب عملهم القدامى بثمن أدنى من أجرهم السابق.

يلاحظ ذلك، مارسيال بتيجان، نقابى فى شركة بيجو، على مناهج الإدارة الفردية القائمة على الكفاءات: "فقبل، كان يتم إعطاء أهداف لفرق، أما اليوم فهى تعطى لأفراد". إن تقسيم العمل "قد تم دفعه إلى أقصاه" كما يلاحظ الطبيب النفسى كريستوف دوجور. فهذا التقسيم هو قبل كل شىء فى خدمة منهج للحكم داخل شركات يرى أنها كلما كانت لديها سلطة للانضباط، والتحكم فى الناس، كلما كسبنا بمعايير الفاعلية والتفاعل. والحال أن أفضل طريقة للسيادة هى تفريق الناس".

وهكذا نضع كل شخص فى مواجهة الجميع. التنافس، وهو وسيلة لإضعاف المقهورين، هو أيضا رؤية للعالم. الداروينية الاجتماعية ـ صراع من هم أفضل من أجل البقاء فى الصف الأول ـ تضع بلا وعى فى نظر الطغمة أساس شرعيتها، كما رأينا. كما أنها تحدد أيضا نمط أداء الاقتصاد العالمى، المتصور على أنه حلبة واسعة يتصادم فيها الأفراد والمجموعات والشركات والبلاد بلا هوادة من أجل البقاء. وبالنسبة لأحد أنصار الأمر الواقع مثل «كلود أليجر» Claude Allègre ـ الذى تقوم وسائل الإعلام بتدليله لأنه محسوب على اليسار ـ الكوكب ما هو إلا موقع لمعركة تجارية ضارية". ينبغى على المرء إزاحة المنافسين وإلا فسوف يُزاح هو. هذه المنافسة الدائمة، كما يلاحظ «إنجمار جرانيشتيت» Ingmar Gran-stedt «تولّد عالمًا ينتشر فيه الخوف، الخوف من عدم العثور على مكان أو من تدهور الوضع الاجتماعى، الخوف من أن يجد المرء نفسه بين الخاسرين». الآخرون يمثلون تهديدًا وليس دعمًا.

وهكذا يغذى الجمع بين النزعة الفردية والهوس بالتنافس، العصاب الجمعى الذى يفت فى عضد المجتمعات الغربية: فالفرد، الذى لا يناهز أبدًا الرغبات التى تثيرها الإعلانات، والمنخرط، من أجل التفوق الرمزى فى تنافس بدون انتصار ممكن، عرضة للقلق من أن تتم إزاحته، يبقى بشكل دائم تحت مستوى تطلعاته.

خصخصة المجال العام

العالم، وقد أصبح حلبة شجار بالكلمات بين أفراد غرباء عن بعضهم بعضًا، لم يعد ينتمى إلا إلى أولئك الذين يستولون عليه. منطقيًا، تمت خصخصة المجال العام بالمعنى المزدوج للكلمة، حيث أصبح شأنًا خاصًا للأفراد، بدلاً من أن يكون مجالاً للتعايش والمشاركة، ومن الناحية الاقتصادية صار مملوكًا لشركات خاصة.

العلامات على ذلك كثيرة، بدءًا من الخبرة الشائعة فى القطار أو الأوتوبيس والتى من النادر فيها ألا نتعرض لخطبة من راكب يتصل بالتليفون المحمول بعالم آخر، ومنقطع تمامًا عن رفاق طريقه. إذ يتحدث المرء عن شئونه لكل الناس،

ولكن بالانغلاق عن كل الناس. والتغلغل فى الفضاءات الطبيعية المفترض من حيث المبدأ أنها محمية هو، شكل آخر من احتلال المجال العام، فترى «هيلين كرييه» Hélène Crié، فى الولايات المتحدة تصل السيارات رباعية الدفع والدراجات البخارية والطفطف quads بسهولة إلى أعماق الطبيعية. وترخيص السيارات الصالحة للسير فى جميع أنواع التضاريس الأرضية قد تضاعف ثلاث مرات منذ ١٩٩٨ فى كاليفورنيا وكولورادو وإيداهو ومونتانا وأوتاه، وتضاعف أربع مرات فى الإقليم المجاور للوس أنجلوس بل وخمس مرات فى ديومنج منذ ٢٠٠٢، وفى عطلات نهاية الأسبوع والأعياد يجدر أن نلقى نظرة على الطرق السريعة: سيارات مجهزة للنوم مليئة بالأطفال، يقودها أجدادهم تجر خلفها مقطورة محملة بالدراجات البخارية والطفطف، تتبعها السيارات الرباعية الدفع يقودها الآباء. والحجة الأساسية لهؤلاء المتعصبين للطبيعة البدائية: السيارات رباعية الدفع تسمح لكبار السن والمعاقين بالوصول إلى الأماكن الجميلة التى كانوا سيحرمون منها لو تم احترام القانون.

فرضت السيارات نفسها على وجودنا لدرجة أننا ننسى أنها تمثل: احتلالاً للمجال العام. وهذا التحذير يأتينا من الهند، فيقول «سونيتا ناران» Sunita Na-rain ـ ينقل الأوتوبيس أكثر من ٦٠٪ من الناس، و ٢٠٪ مازالوا ينتقلون بالدراجات، ولكن الأوتوبيس يشغل أقل من ٨٪ من مساحة الشوارع، والدراجات ٢٠٪. فى المقابل تشغل السيارات ٧٠٪ من المجال العمرانى، فى حين أنها لا تنقل سوى ٢٠٪ من الناس".

أصبحت سلطة النقود مقبولة لدرجة جعلتنا نتعود على هذه الفيلات المغلقة فى ساحل كوت دازور كما فى أى مكان آخر، والتى تمنع من الوصول إلى الشاطئ. وهذه الأراضى الخاصة التى تقسم مدينة سولوينى وتملؤها بالسياجات، وهذه الملكيات الشاسعة الموجودة فى أماكن بعيدة مثل ـ لوزير وأعالى اللوار فى فرنسا، وبتاجونيا فى الأرجنتين... إلخ.

وليس الأفراد وحدهم هم الذين يستولون على المجال العام، ولكن الشركات هى أيضا باسم التنمية الاقتصادية أو ضرورة تلبية "الطلب" تحتل هذا المجال. سوف يتم ذلك بصورة فظة كما حدث فى الهند، حيث تنهب الشركات، بمساعدة الحكومة، الأراضى الزراعية لإقامة مصانع سيارات «تاتا نانو» Nano de tata الرخيصة الثمن، وقد تم بناؤها على أرض طرد منها مئات الفلاحين، فى سنجور بولاية البنجال. والأمر نفسه يحدث مع مصانع الصلب والمناجم والمصانع فى أرجاء البلاد باسم تنمية صناعية تتم على حساب الفلاحين، وعلى حساب هذا المورد الذى أصبح نادرًا للغاية وهو المكان. ولكن فى البلاد الأكثر ثراء الغزو، حتى نتحدث بدقة، ليس أقل وجودًا. لقد صار الريف اصطناعيًا بلا كابح. الاتصالات عبر الهاتف المحمول وموجات wi-fi تغزو المجال الكهرومغناطيسى دون أن يتم تحليل مسبق للآثار الصحية الممكنة المتولدة عن بث الموجات. ونشر الأطعمة المعدلة جينيًا تشبه ـ بسبب العدوى المترتبة عليها بالضرورة ـ فرض نمط زاعى على الآخرين.

فقدان الرابطة الاجتماعية

"كانتان: آه ! قولوا لى يا شباب، أراكم مرهقين هذا المساء.

فرانسواز: إنها الماكينة ٢٥ التى تعطلت كالعادة.

هيلين: والأسوأ من ذلك، أن صديقنا جاستون فى المستشفى حتى هذه الساعة.

مارى كريستين: منذ زمن ونحن نقول ذلك لرئيس الوردية.

كانتان: ولكن لن يفيد بشىء، اسمعونى فالرئيس لا وقت لديه،

فرانسواز: قريبا سوف لن يكون هناك سوى حل واحد: الإضراب، حتى يسمعوننا. وإذا تخاذلنا، حلال على أرباب العمل.

مارى كريستين: الأفضل هو أن نتحد ونتناقش جميعًا وننشئ نقابة.

حدثت مظاهرة، وإضراب، وحصل العمال على إصلاح الماكينة الخطيرة.

ثلاثون عاما بعد ذلك:

هيلين: يا شباب أرجو ألا تكونوا قد نسيتم، إلى المظاهرة فى الغد!

فرانسواز: آسفة يا رفاق أرجو أن تفهموا، أهمية الحصول على عقد عمل بالنسبة لى بعد كل هذه السنين من العمل المؤقت. ليست هذه هى اللحظة للفت الانتباه إلىّ.

ميشيل: إنك طيبة، فأنا فى هذا الشأن لست إلا عاملاً من الباطن.

هيلين: يمكن أن أعتمد عليك أنت على الأقل.

نوهرا: أود، ولكن ورائى عملاً وأسرة تحتاج للغذاء، وبيتًا أدفع إيجاره، إذن لن أخاطر.

راشيل: وأنت يا رقم ١٢ ! هل قدمت نفسك إلى إدارة شئون العاملين.

هيلين: هكذا هى الحال، أشم رائحة صدأ.

لا إضراب ولا مظاهرة.

ويعلق خبير: "دكتور بوميه، صباح الخير. هذه الظاهرة يمكن الحصول عليها من خلال ضغط على كتلة الأجراء. وهذا الضغط يقلل من روح التماسك، وشيئًا فشيئا يكون الفرد معزولاً".

آمل أن نكون قد فهمنا، فالحوار الذى تقدم يعرض موقفين للعمل تفصل بينهما ثلاثون عامًا يقعان فى سنوات ١٩٧٠ ثم فى سنوات ٢٠٠٠. وقد كتبه عامل فى مصنع الحديد والصلب sidérurgiste بمدينة جراند سانت العمالية بالقرب من دنكرك، بمساعدة الممثل نيكولا لامبير، بمناسبة بيان ـ التجمع الدولى من أجل مسرح ملتزم ـ والذى يجرى فى هذه المدينة فى يوليه ٢٠٠٧. ولا نستطيع أن نقول أفضل من ذلك عن كيف أن العمال فقدوا روح التضامن، وكيف أن النزعة الفردية التى تمارس عملها فى كل المجتمع قد دمرت الثقافة العمالية.

ويلخص «سيرج حاليمى» Serge Halimi الموقف: "وجدت الطبقة العاملة نفسها متشظية بواسطة التقنيات الجديدة فى فردنة العمل (مكافأة الجدارة، حلقات الجودة) وبواسطة انهيار السلم الوظيفى (عقود مؤقتة ـ تشغيل بالمهمة) وبواسطة الحط من شأن العمال المؤهلين (والذين كانوا تقليديا فى طليعة المعارك النقابية والسياسية) وبواسطة مؤسسة مدرسية تعمل على الحط من شأن الثقافة العمالية". ويكمل كريستوف دوجور "فيما سبق كانت جماعة العمل تقدم مقابلاً للعمل فى شروط صعبة، ومقابلاً للظلم وللتحرش، من خلال منظومة قوية للتضامن كانت تسمح بالصمود، فلا يترك أحد الآخر يغرق. اليوم تمت تصفية الرباط الاجتماعى، لم يعد بالإمكان الاعتماد على الآخرين، لأن الجماعة منقسمة وغير منظمة".

إذا كانت الثقافة العمالية، قد تحللت، فقد حدث نفس الشىء مع الشعور بالتضامن تجاه المجتمع فى مجمله. ولن يندهش أحد حينما يسمع كارلوس غصن رئيس شركة رينو يصرح فى الإذاعة أن " كل مرة تسحبون فيها النقود من الدولة لتعطوها للمواطن، فهذا حسن". لأنه بالطبع فى العقلية الجديدة الدولة تنهب الفرد المنتصر بلا مقابل.

هذا النسيان لما هو جمعى حاضر جداً لدى الفكر الإيكولوجى السائد، الغارق فى التفاصيل. على سبيل المثال وحسب جمعية الكوكب الهوائى Planéte éo-lienne ـ "إن مروحة هوائية بقوة ١ ميجاوات مع ٢٢٠٠ ساعة من العمل بكل الطاقة فى العام تنتج ٢٢٠٠٠٠٠ كيلو وات فى الساعة kwh أى استهلاك ١٠٠٠ منزل فرنسى مزود بالكهرباء".

وهكذا فكل منزل مفروض أن يستهلك ٢٢٠٠ kwh فى العام. فى الواقع، ٢٥,٧ مليون منزل فرنسى تستهلك إجمالا ٤٨٠ تيراوات فى الساعة، أى ١٨٦٨٠ كيلو وات فى الساعة لكل منزل! من أين أتى هذا الفارق المذهل؟ من اللاوعى الفردى الذى يتحدث من خلال تعصب مروجى الطاقة الهوائية: إنهم لا يحسبون

سوى الكهرباء المستهلكة فى المنزل، بواسطة المصابيح والتليفزيونات والحاسوب والآلات الأخرى التى تشكل الحياة العادية للمواطن الغربى. ولكنهم ينسون أن هذا الغربى يذهب إلى العمل فى أماكن مكيفة الهواء، ويقوم بمشترياته فى سوبر ماركت مدفأ ومكيف، ويستفيد من الإنارة العامة، ويشاهد مباريات كرة القدم فى ملاعب مضاءة، ويشترى منتجات استخدمت كهرباء لتصنيعها، يركب القطار... باختصار "المنزل" يعيش فى المجتمع ويشارك بالتالى فى الاستهلاك الجمعى. فى الواقع، إن مروحة هوائية طاقة ١ ميجاوات تكفل استهلاكًا كهربيًا لـ ١١٧ منزل مشاركًا فى المجتمع.

وبنفس الطريقة، كل الكتب الإرشادية التى تشرح كيف نعيش فى "الأخضر" تقف عند مستوى الفرد ولا تقف أبدا عند مستوى ما هو جمعى. وهكذا يشرح الكتاب الأخضر الصغير للأرض من مؤسسة «نيكولا أولو» Nicolas Hulot، "أحمى نفسى من الحرارة الشديدة"، "أعيد استخدام الأشياء"، "أرفض المعالجات الكيمائية"، "أنطلق بالسيارة ببطء... إلخ. أن يكون المرء مستهلكًا ـ فاعلاً لدى مؤسسة الطبيعة والاكتشاف يعنى «الاستهلاك الملتزم»، حيث إن تستهلك = أن تنتخب، وأحصر تصرفاتى فى «مطبخى»، حقيبة التواليت، جراجى، «ورشتى»... إلخ. شركة كهرباء فرنسا توزع دليل الطاقة = ثانى أكسيد كربون أقل (E =moins CO2) - «من أجل أن نفهم وأن تفعل فى الحياة اليومية، وتضع الكون بين «كوكبى» و «بلدى» و «منزلى».

كوكبنا؟ بلدنا؟ مدينتا؟ إيقاف الاستهلاك، التظاهر، الاحتجاج، النقاش، إغلاق التليفزيون، التمرد؟ لا، فى الجنة الرأسمالية يكفى أن نقوم باللفتات الحسنة تجاه الكوكب " و"السياسات و الصناعات سوف تتبع ذلك".

أيتها الأسر، أنا أمزقكم

تحتفى الرأسمالية بالأسرة، فهى الشكل الاجتماعى الوحيد المناسب لعالمها من الأفراد المنفصلين بعضهم عن بعض. ولكن الأسر نفسها فريسة للمنافسات

الفردية التى تشجعها الرأسمالية: فنرى أجدادًا يتنافسون مع الآباء فى التحكم فى الأطفال، وزوجات تتهم أزواجهن بممارسة الجنس مع أولادهم، الزيجات تتمزق بكل بساطة. فى إطار ثقافة فردية استهلاكية يُنظر إلى الشريك فى علاقة عاطفية على أنه موضوع من بين موضوعات أخرى، يتم الانفصال عنه عندما لم يعد يشبع الحاجة. وزادت حالات الطلاق فى فرنسا من فردية استهلاكية ٣٢٠٠٠ حالة عام ١٩٦٤، إلى ١٣٩٠٠٠ حالة عام ٢٠٠٦، أى زوج من كل ثلاثة.

وأثر حالات الطلاق من الناحية البيئية ليس قليل الشأن: يزيد الطلاق من الطلب على المساكن، ويحفز الاستهلاك المادى. فى الغالب تنبغى مضاعفة غرف الأطفال، وأجهزة التليفزيون وزحافات التزحلق للأطفال المضطرين للانتقال من مسكن إلى آخر. وقد لاحظ باحثان من جامعة ميتشجان أن الطلاق يسهم فى الامتداد العمرانى بمضاعفة المساكن (عدد الغرف بالنسبة لكل شخص فى بيوت المطلقين فى الولايات المتحدة، بحسب هذه الدراسة، أكبر بمقدار من ٣٣٪ إلى ٩٥٪ من بيوت المتزوجين)، فى حين أن استهلاك المياه أعلى بمقدار ٥٦٪ والكهرباء بمقدار ٤٦٪.

الطلاق، هل هو تحرر؟ بالتأكيد إذا كان ضروريًا، ولكنه متأثر بالسيكولوجيا الجماعية التى ترى أن غياب الروابط تعبير عن التحرر. ولكننا ننسى عرضًا أن الأسرة، إلى جانب دورة الحب، هى خلية للحماية الاقتصادية، تزداد فاعليتها على قدر امتدادها، أى بمقدار التمسك بروابط التضامن. عَرَضٌ من بين الأعراض: جزء كبير من العاملين الفقراء هم نساء يعشن وحدهن مع طفل.

«تزايد الجنوح» هو تعبير عن غياب التصور الجمعى لمصالح الأكثر فقرًا. وكتب «جيرمى سيبروك» Jeremy Seabrook: «العمل الجماعى لتحسين وضعهم فقد شرعيته، فقد أطاح به الخطاب عن نهاية الاشتراكية. الجريمة هى الرد الذى يقوم به الأفراد فى مواجهة غياب العدالة: فهى فى آن، كاريكاتير للقيم السائدة (المجرمون أيضا لهم عقلية مذهلة فى الاستثمار وبراعة فى تنفيذ عملهم) واحتفال بالفردية البطولية الموجودة فى قلب الرأسمالية المعولمة.

لم تعد التوترات الاجتماعية موضوعًا يعاجه العمل الجمعى، ولم يعد يترجمها الخطاب السياسى. وتزايد صور العنف الفردية تظهر ضد النظام عصيانًا يفتقد إلى الكلمات التى تمنحه المعنى. وإنما يبرر دعم الرأسمالية لإجراءات "الحفاظ على النظام" باللعب على الحاجة إلى الأمن بالنسبة للسكان الذين يتم بعناية إخفاء الآليات الاقتصادية للظلم عنهم. ولأن الرأسمالية تربح من كل شىء، يتم تطوير الجيوش الخصوصية ـ فى ٢٠٠٨ سمح مجلس الدوما الروسى للمجموعات البترولية الكبرى فى البلاد بتكوين جيوش لحماية خطوط الأنابيب ـ، ويتكاثر الحراس، يتزايد عددهم بمقدار ٨,٥ ٪ كل عام فى فرنسا ـ، وتتم خصخصة السجون ـ تبعًا للنموذج الأمريكى، وقعت الحكومة الفرنسية فى فبراير ٢٠٠٨ عقدًا مع شركة بوييج مانحة إياها حق بناء وإدارة ثلاثة سجون جديدة ـ، ومجمل تقنيات المراقبة والتحكم تصبح قطاعًا مهمًا ينمو بمقدار ٩٪ فى العام على المستوى العالمى.

ناموا فى سلام أيها الأفراد الشجعان، فالديمقراطية الرأسمالية محروسة جيدًا، ضدكم عندما تستيقظون.

أن تحيا، هو أن تستهلك وتشعر بالحرمان

المواجهات بين المواطنين ورجال الشرطة عملة رائجة. ولكن هذه المواجهة التى حدثت أول ديسمبر ٢٠٠٧ فى مكاو القريبة من هونج كونج، تخرج بلا شك عن السياق. مائة وعشرون سائحًا، قادمون من إقليم هوباى الصينى، تمردوا ضد منظمى رحلتهم، كما تحكى صحيفة ستاندارد فى هونج كونج، لأنهم لم يعودوا قادرين على القيام بالتسوق: "قال لنا المرشدون إنه إذا لم نقم بشراء بضائع من المحلات التى نتوقف عندها، فسيتركونا على شاطئ هاك سا". وأمام رفض المسافرين للشراء، صحبهم المنظمون إلى الشاطئ، وهو ما كان أمرًا غير ممتع فى شهر ديسمبر، مانعين إياهم من الدخول إلى الحافلات المدفأة، وتفاقم الأمر حتى إن الشرطة أرسلت وحدة مضادة للتمرد لتهدئة المتمردين غير المستهلكين.

لا أستطيع أن أمنع نفسى من التفكير فى تمرد سياح هاك سا بوصفه تمردًا استشرافيًا: فيومًا ما قد نحتفل بيوم ٤ ديسمبر باعتباره عيدًا لرفض الاستهلاك. ولكن حتى الآن تحافظ الرأسمالية، بفاعلية بالغة، على الشهوة لدرجة لا يستطيع الأفراد معها، إلا باستثناءات قليلة، أن يرغبوا فى شىء آخر سوى الاستهلاك أكثر فأكثر. فنحن لا نطالب بالقدرة على الحياة، وإنما نطالب بالقدرة الشرائية. فأن تشترى يعنى أن تعيش: "الحياة الحقة، هى أوشان"، كان هذا إعلان إحدى شركات السوبر ماركت التى تحمل هذا الاسم.

هذه الرؤية الخاصة للوجود يتم تكريسها بواسطة تأطير سيكولوجى لم تعرفه أى حضارة إنسانية مهما كانت درجة استبدادها. فى العالم بأسره، السكان الذين يحوزون تليفزيون ـ "الطبقة العالمية للمستهلكين"، أى نحو ثلاثة مليارات ونصف المليار من الأفراد ـ يشاهدونه نحو ثلاث ساعات فى اليوم. وكل يوم، يتعرضون بسبب ذلك لعشرات من الإعلانات التى تدعوهم لأن يشتروا ويدمروا أكثر فأكثر حتى يصيروا سعداء.

والبرامج نفسها موجهة إلى هذه الغاية، كما اعترف بذلك يومًا أثناء حوار مدير أكبر قناة تليفزيونية أوروبية، وهى قناة TF1 الفرنسية. ومن المجدى أن نعيد قراءة ما قال. بالنسبة إلى «باتريك لو لاى» Patrick Le Lay، مهنة القناة هى مساعدة كوكاكولا، على سبيل المثال، أن تبيع منتجها. وبالتالى كى يتم تلقى رسالة إعلامية، ينبغى أن يكون مخ المشاهد مهيئًا. ومهمة برامجنا هى تهيئته: أى تسليته، وتهدئته لإعداده بين رسالتين. ما نبيعه لشركة كوكاكولا هو وقت فى مخ إنسانى مهيأ". هذه العبارة المشهورة تعبر بدقة عن آلية الاغتراب. وهذا الاغتراب، كما نذكر، هو أن نبيع للآخر ما نكونه. المشاهدون يقبلون بيع مخهم. وطبعًا يزيد من حدة اغترابنا أننا نعتقد أننا لم نكن يومًا أحرارًا بهذا القدر.

نحن غارقون تمامًا فى التنميط الإعلانى لدرجة ننسى معها إلى أى حد هو حديث العهد: منذ ثلاثين عامًا كان الناس يشاهدون التليفزيون بصورة أقل،

فكانوا يستمعون ويشاهدون أوامر أقل للاستهلاك. هذا التقدم العجيب (مبلغ الإعلانات العالمى يقدر بأكثر من ٥٣٠ مليار يورو) رافق تطور الرأسمالية باتجاه الفردية المفرطة. لأنه بالنسبة لشخص قيل له بلا توقف إن حياته لا تعتمد إلا عليه، وأن الروابط الاجتماعية ليس لها سوى أهمية ثانوية، الرضا يوجد أولاً فى الرضا المادى: فهو مصدر اللذة ـ لذة لم نعد نجدها فى التفاعل والمشاركة مع الآخرين ـ وتعلى من قيمة الشخص، بما أن تراكم الممتلكات هو علامة النجاح، وبالتالى علامة على بقائه على قيد الحياة فى عالم مفرط فى التنافس. الأشياء هى علامات، كما بين ذلك منذ سنوات الستينيات «جان بودريار» Jean Baudril-lard. وهذا يفسر لماذا تظل نظرية التنافس الفاضح لثورشتاين فيبلن قوية اليوم، وبالتحديد اليوم: فى عالم يتسم بالتفاوت، يتخذ السباق إلى التفوق الرمزى عبر الاستعراض المبالغ فيه دائمًا للأشياء قوة بالغة.

يوجد شكلان خاصان وتاريخيان للاغتراب المعاصر: التلاعب بالأطفال وجعل التجارة فى الجنس شرعية.

فى الرسوم المتحركة «رحلة شيهيرو» Le Voyage de Chihiro للمخرج «هاياو ميازاكى» Hayao Miyazaki وجدت الطفلة شيهيرو نفسها مع والديها فى مدينة خالية. وموائد عامرة بالأطعمة المتنوعة واللذيذة فى وسط صالة خالية. كان الوالدان جوعى، فبدءا الأكل تاركين شيهيرو تقوم بالاستكشاف. عندما رجعت اكتشفت أن والديها قد تحولا إلى خنزيرين. تصف الأمثولة عملية نزع الطابع الإنسانى القائمة فى مجتمع الاستهلاك. شيهيرو فى الفيلم أكثر حكمة من والديها. وفى الواقع يدفع الآباء أبناءهم إلى التخمة.

صارت البدانة وباءً عالميًا، يصيب ٤٠٠ مليون شخص طبقًا لمنظمة الصحة العالمية. ونحو ١٧٪ من الأطفال فى فرنسا فيما بين ٧ و ٩ سنوات مصابون بزيادة فى الوزن، بينهم ٣٪ بدناء. والحال أن تعرض الأطفال للإعلانات فائق الحد. ومن جهة أخرى تبين أن التعرض للرسائل الإعلانية التى تروج لأطعمة دسمة

وسكرية يحفز على زيادة البدانة. يتمثل جزء من الحل إذن فى منع بث الإعلانات التى تشجع الأطفال على تناول الحلوى والمشروبات السكرية، كما فعلت السويد وكيبيك. ولكن فى فرنسا، يعارض ذلك كلاً من الصناعة وقنوات التليفزيون: "قناة التليفزيون جولى" Gulli (قناة للأطفال) تعتمد بنسبة ١٠٠٪ على الدعاية، كما يبرر لاجاردير أكتيف، المشرف على القناة. فالصناعة الغذائية تمثل ٢٠٪ من أرباحنا، وثلثا هذا المبلغ سوف يضيع بسبب إجراء المنع". ولا يهم الرأسمالى مسبب الأمراض pathogène كثيرًا الإنفاق الجمعى على الصحة المرتبط بعلاج البدانة.

التأطير يبدأ من الصغر: محطات التليفزيون بيبى فيرست وبيبى تى فى تبث برامجها للأطفال من ستة شهور إلى ثلاث سنوات. ويحتج أطباء نفس الطفولة: فهم يؤكدون "أن دراسات كثيرة فى العلوم السلوكية قد بينت إلى أى درجة يكون الإنسان حيوانًا قادرًا على التشبث بالعناصر الأكثر حضورًا فى بيئته، ولاسيما بتلك التى لديه انطباع أنها تنظر إليه. ويُخشى أن يقوم الأطفال المولُّون وجوههم بلا توقف شطر الشاشات بتطوير علاقة تشبث بما "يلصقهم" بصرف النظر عن المحتوى. سوف يستعيد أخصائيو الدعاية ما دفعوه فيما بعد، بعد أن يكبر الطفل ولا يستطيع الاستغناء عن الحضور الدائم لشاشة مفتوحة بجواره". ستبقى الشاشات مسموحًا بها بالتأكيد.

كل شىء يُباع ويُشترى

ذروة الاغتراب الرأسمالى تأتى عندما يصير الإنسان نفسه سلعة. ويقول ماركس: "إنه زمن الفساد العام والرشوة الكونية، أو بمصطلحات الاقتصاد السياسى، الزمن الذى صار فيه كل شىء، معنوى أو فيزيقى، قيمة نقدية ومعروضة فى السوق". وفى زمن ماركس كانت التجارة فى الجسد تأخذ شكل الحرفة كما وضحها على سبيل المثال موباسان فى قصته: منزل تلييه. ولكن

الفترة التاريخية التى افتتحت فى سنوات ١٩٨٠، قادتنا إلى وضع ما كان يمكن أن يتخيله البرجوازيون الأكثر انحلالاً فى القرن التاسع عشر.

ويلخص الموقف «ريشار بولان» Richard Poulin، «منذ ثلاثين عامًا، التغير الأكثر أهمية فى التجارة الجنسية كان هو دخولها إلى مجال التصنيع وتحويلها إلى أمر عادى ونشرها الكثيف على مستوى العالم. هذا التصنيع، والذى هو شرعى وغير شرعى فى آن، ويدر مليارات الدولارات، خلق سوقا من التبادلات تحول فيه ملايين النساء والأطفال إلى سلع ذات طبيعة جنسية. لم يحدث أبدا فى التاريخ أن أصبحت التجارة الجنسية ضخمة وعميقة كما هى الحال الآن. وتسبب انقلابات جذرية بالنسبة للنسيج الاجتماعى وفى العقول. ونشهد الآن تحول أقاليم فى الكوكب كاملة إلى الدعارة، وتغلغل البورنوجرافيا فى المخيلات الاجتماعية، وكذلك أيضا فى طرق معينة فى التفكير والتصرف".

فى بلاد جنوب شرق آسيا، لاحظ مكتب العمل الدولى فى عام ١٩٩٨ أن: «الدعارة تنامت بشكل سريع فى العقود الأخيرة وأخذت أعمال الجنس أبعادًا لقطاع تجارى يسهم بشكل جوهرى فى فرص العمل والدخل فى الإقليم». الدراسة التى ركزت على إندونيسيا وماليزيا والفيلبين وتايلاند، كانت تقدر أنه فيما بين ٠,٢٥ و ١,٥٪ من نساء هذه البلدان «يعملن فى الدعارة"، وهذا النشاط يمثل من ٢ إلى ١٤٪ من الناتج القومى فى هذه البلاد. وهناك مؤشر على تطور هذا الاقتصاد وهو عدد الداعرات فى هولندا: من ٢٥٠٠ عام ١٩٨١ إلى ٣٠٠٠٠ عام ١٩٩٧، من بينهن ٨٠٪ من الأجانب. أستراليا من جانبها تحصى نحو ٢٠٠٠٠ عامل فى الجنس". فى ليتوانيا، "تهريب النساء، الذى لوحظ فى منتصف سنوات التسعينيات لم يتوقف عن الزيادة. ويقدر عدد النساء التى تهجر ليتوانيا كل عام بنحو ١٠٠٠، لكى يعملن داعرات". والتقدم يستمر كالسعار: ففى نيبال التى، حتى وقت قريب، لم تكن بها أى صناعة للجنس أصبحت تحوى فى ٢٠٠٨ نحو ٢٠٠ صالون تدليك و ٣٥ "بارًا للرقص".

الاتجار فى البشر لا يتعلق فقط بالجنس: فعدد كبير من الأشخاص ـ ربما الثلث ـ يباع من أجل تلبية الطلب على الأيدى العاملة المستعبدة بسعر رخيص فى مجالات الزراعة والخدمة فى المنازل والصناعة. ففى الصين نددت الصحيفة اليومية نافانج دوشيباو فى يناير ٢٠٠٨ بالاتجار فى الأطفال من مدينة ليانج شان فى سيشوان فى إقليم بوانجدونج، وعمرهم من ثلاثة عشر إلى خمسة عشر عامًا. هؤلاء الصبية يتم تأجيرهم كحيوانات الحمل بواسطة مهربين على أبواب مصانع هذا الإقليم الذى منح للصين سمعتها بأنها "مصنع العالم". فى النظم الملكية البترولية بالخليج، كل مواطن يحوز عددًا معينًا من تصريحات الإقامة، ويمكنه أن يمنحه لعدد من العمال المهاجرين، بحسب نسبة لكل بلد تحددها الحكومة. يمكن لعائلة أن توظف خادمًا بالبيت وسائقًا، فى حين أن شركة يمكن لها أن تستجلب عمالاً بالمئات". يمكن للأطفال تغذية هذه التجارة فى العبيد، كما يروى الصحفى الإسبانى «خاكان لوبيز» Xaquin lopez حينما تتبع شراء ثلاثة أطفال من قرية فى بنين وهى قرية داهونتا، وتابع مسارهم إلى مزارع فى كوت ديفوار حيث تم تشغيلهم بلا أجر تقريبًا.

بعض أشكال التجارة تشجعها الافتقادات العاطفية أو الفسيولوجية فى البلاد الغنية.

التجارة فى الأعضاء تطورت فى سنوات ١٩٩٠، مرضى يذهبون للهند أو باكستان أو الفلبين أو فى كولومبيا لزراعة كلية فى أغلب الأحوال. وكانت العراق عام ١٩٩٠ موئلاً مميزًا، حيث جعل البؤس الثمن هو ٧٠٠٠ دولار، أرخص من الهند ١٥٠٠٠ دولار. وأصبحت مولدافيا مصدرًا للإمدادات أخيرًا. التجارة الدولية منظمة بحيث إن أكثر من موقع على الإنترنت يعرض حزمة متكاملة رحلة - عملية جراحية. وانتهت دراسة قامت بها منظمة الصحة العالمية OMS، إلى أن تجارة الأعضاء تتعلق بـ ٥٪ من مجمل الزراعات الشرعية، أكثر من ٣٠٠٠ عملية فى السنة - دون الأخذ فى الحسبان نقل الأعضاء الذى يتم فى الصين من

المحكوم عليهم بالإعدام الذين يمثلون ١٢٠٠ عملية زرع فى عام ٢٠٠٥ ! تبنت الصين فى أبريل ٢٠٠٧ قانونًا يمنع الاتجار فى الأعضاء، وانخفض بصورة هائلة عدد عمليات النقل، مؤقتًا على الأقل. تبنت الهند منذ ١٩٩٤ قانونًا يمنع الاتجار فى زراعة الأعضاء، ولكن هذا لم يكف لمنع السوق السوداء، وهناك فضيحة فى زراعة الأعضاء انفجرت فى فبراير ٢٠٠٨.

تحول الإنسان إلى سلعة امتد إلى الأطفال، بغرض التبنى أو العمل. فى ٢٠٠٤، اكتشفت الشرطة فى مدغشقر خمس شبكات سرية للتبنى. كانت ـ وما زالت؟ يتم تصنيعها أصلاً لهذا الغرض: فيشير الضابط رابتا فيكا من مدينة تاناناريف إلى "هذه المراكز للتبنى التى "نضب مخزونها" والتى كانت تستجلب الأطفال من نساء وافقن، مقابل مبلغ من المال، أن يحبلن بواسطة القائمين على هذه المراكز". فى ٢٠٠٧، فى جواتيمالا وجدت الشرطة ستة وأربعين طفلاً فى دار أيتام مجهولة، وتعتقد الشرطة أنهم كانوا مخصصين للتبنى من قبل أجانب. وتذكر صحيفة لوموند "أن القضاء فى جواتيمالا يقدر أن تهريب الأطفال يدر نحو مائتى مليون دولار فى العام لشبكات المافيا".

مؤجرات الرحم يتجهن إلى الحصول على الاعتراف التام والشامل. وفى كاليفورنيا التى سمحت بالحمل لمصلحة الغير GPA، هذا الحمل يمكن أن يأخذ شكل صفقات تجارية حقيقية كما تلاحظ صحيفة ليبراسيون: "يختار الأبوان مؤجرة الرحم حسب مواصفات بدنية، وحسب مستواها الدراسى ومستوى النظافة العامة. وتتأكد الوكالات أنه لا توجد للمرشحات سوابق فى صحفهم الجنائية ولا ديون ثقيلة. وإذا كانت تكلفة العملية مرتفعة (فيما بين ٥٠٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ يورو حسب الحالة)، تحصل مؤجرة الرحم على ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ يورو".

فكرة وجود بورصة متخصصة فى ذلك سابقة لأوانها، ولكنها ليست عبثية كما تشهد على ذلك هذه القصة البلجيكية، وفيها صارت ابنة لمؤجرة رحم أكثر ربحا

للمنتفعين من الزبون الأصلى. لقد امتلكوا الطفل أمام عين الزوجين رغم أن الزوج أعطى سائله المنوى من أجل إحداث الحمل. السوق يصير عالميا بواسطة تغيير مكان الإنتاج: ففى الهند، يذهب الزوجان الغربيان لطلب الأطفال، فالثمن هنا أرخص من بلادهم حسبما تروى متخصصة فنية طبية من سان أنطونيو: "الأطباء والمحامون والمحاسبون يمكنهم تحمل التكلفة، ولكننا نحن المعلمات والممرضات والسكرتيرات لا نستطيع، اللهم إلا إذا ذهبنا إلى الهند". فالثمن أقل من الولايات المتحدة، ٣٠,٠٠٠ دولار منها ٧٥٠٠ للمنتجة، عفوًا، لمؤجرة الرحم. وتطرح صحيفة تايمز أوف انديا السؤال الصحيح: "فى بلد مصاب بفقر شنيع كيف يمكن للحكومة أن تضمن ألا تقبل نساء الحمل لمصلحة الغير لمجرد الحصول على وجبتين فى اليوم؟".

خبز وألعاب وجنس

التحالف بين الجنس والتليفزيون ثم الإنترنت، هو إحدى الأدوات القوية التى تستخدمها الرأسمالية من أجل تعميق اغتراب رعاياها. خروج اقتصاد الحاجة الجنسية من مخابئه هو الاجابة على حرمان الفرد المفتقد دائما إلى السلع المملوكة فى السباق المحموم. فى أعوام ١٩٩٠، راجت البورنوجرافيا لدرجة مكنتها أن ترفع الراية التى لا يجرؤ أحد على مهاجمتها وهى الحرية. ولم يكن يتبقى سوى العثور على بعض النساء المثقفات يصفقن لهذا الاستخدام السلعى حتى تختفى من شاشة الوعى الجمعى فكرة الاستغلال الجنسى. ونرى الصلة بين كون فيلسوفة مؤيدة لحرية الدعارة مثل إليزابيث بادانتير، وكونها مالكة لـ ١٠,٣٢٪ من رأسمال واحدة من أكبر شركات الدعاية فى العالم ـ publicis ـ وهى عضو فى مجلس إدارتها.

فى عام ٢٠٠٠، قدر عدد الزوار الأمريكيين لموقع جنسى على الإنترنت مرة واحدة على الأقل فى الشهر بـ ٢١ مليون أمريكى. وسوق أفلام البورنو كان يزن ذلك العام فى الولايات المتحدة ستة مليارات دولار، بألف ضعف عن الحال منذ

ثلاثين سنة مضت. ويتم تصوير أكثر من عشرة آلاف فيلم جنسى كل سنة. ويتشابك سوق البورنوجرافيا مع قطاعات اقتصادية أخرى "محترمة" مثل الفنادق التى تريح من الأفلام التى تُشاهد فى الغرف. وقد لعب التطور التكنولوجى دورًا مهمًا فى هذا الانتشار: ففى سنوات ١٩٧٠، كان على هواة الأفلام الجنسية أن يذهبوا ليشاهدوها فى صالات عرض مظلمة ولكنها عامة، ولكن ظهور آلة عرض الفيديو عام ١٩٧٥، سمح بالمشاهدة فى المنزل، فى مأمن من نظرات الآخرين، وهو انتقال للمجال الخاص تم تدعيمه فيما بعد بتعميم شبكة الإنترنت.

والتنوع فى الانحرافات التى وصل إليها هذا النشاط كبير جدًا: بورنوجرافيا للأطفال، وجماع مع الحيوانات والغمر bukake ـ فتاة موجودة فى وسط غرفة ويأتى عشرات الرجال ليقذفوا كل فى دوره على جسمها" ـ، ممارسة الجنس مع شريكين أو ثلاثة... إلخ. والمفروض أن ينسى المشاهد من هم الممثلون والممثلات. ولكن الكاتبة «إيزابيل سورنت» Isabelle sorenete ترى أن "علينا أن نعرف مهما كان ذلك مزعجا أنه خلف كل فرج، كل فم يمص، كل شرج، خلف كل ثقب يُملؤ بالمنى وبالأصابع وقبضات اليد ومئات من الأعضاء الذكورية المتتالية يوجد إنسان بالتأكيد، عدم التفكير أن إنسانًا له بنفس الجسد الهش الذى لأختك أو لأمك سوف يتم اقتحامه بالتتابع، ينزف، ينهار، يوصم مدى الحياة، سوف يسمح أكثر بتقدير بالمشهد البورنوجرافى، والاستمتاع به فى حدود. ولكن ليست هى الحقيقة».

وينطبق اقتضاء الإنتاجية على الفرد الموجه إلى الجنس. وتشرح قناة التليفزيون "الثقافية" آرته Arte، أثناء سهرة بعنوان "ما الشهوة؟" أن "الرهان بالنسبة للسيدة هو أن تصير" "فائقة الشهوة" فى حين أن السيد يستطيع وعليه أن "ينمى إمكانات الشهوة". وكما يلاحظ أحد الصحفيين "إذا كانت هناك رسالة يرسلها إلى المحبين الخبراء الذين استدعتهم قناة آرته، فهى هذه الرسالة: ينبغى بلا توقف استنفار هذه العضلة الموجودة فى نقطة حساسة. باختصار، أن تعمل أكثر لتستمتع أكثر".

هنا، كما فى الاقتصاد بمجمله، يوجد الخيال المهووس، بالحد الأقصى. إحدى صور الجذب البورنوجرافية هى ما يسمى gang bang والتى يقذف عشرات من الرجال فى نفس المرأة. والرقم القياسى فى هذه الممارسة حققته "نجمة البورنو" ليزا سباركس والتى خلال، اثنتى عشرة ساعة قامت بإشباع ٩١٩ رجلاً خلال معرض إيروتكون فى وارسو، فى أكتوبر ٢٠٠٤.

الاهتمام بالبورنوجرافيا يشبه إغراق النفس فى حوض من الماء القذر. ولكن ثقافة بداية القرن الحادى والعشرين مغمورة فى هذا الماء، الذى تجدده بلا توقف ولا أى تأثر صناعة، لا يمكن وصفها أبدًا بأنها هامشية، تنزع الإنسانية سيكولوجيا.

هناك شكل آخر للهو ـ هو تركيز اهتمام الجمهور على "الأحداث الرياضية" ـ يقترن بإضفاء الطابع البورنوجرافى على الوعى الشعبى. وهكذا فأثناء كأس العالم لكرة القدم، والذى جرى فى ألمانيا عام ٢٠٠٦. هذا البلد الذى أصبحت الدعارة فيه شرعية منذ ٢٠٠٢ ـ غض الطرف عن تنظيم بيوت دعارة للجمهور الضخم لخدمة المتفرجين، وقد تم "استيراد" ٤٠٠٠٠ داعرة لهذه المناسبة. وتروى الجمعيات المعارضة لهذا الإجراء: "وتوقعا لهذا التدفق قامت صناعة الجنس الألمانية بإقامة مجمع دعارى ضخم من أجل "الانفجار التجارى" أثناء كأس العالم.

تم بناء بيت دعارة ضخم، أم ينبغى أن نقول "سوبر ماركت للخدمات الجنسية؟ مساحته ٣٠٠٠ متر مربع، يمكن أن يستقبل ٦٥٠ زبونًا ذكرًا، بجوار الاستاد الرئيسى فى برلين. وفى مناطق محاطة بسياج تم بناء "عشش الجنس" التى تشبه دورات المياه وتسمى "كبائن الأنفاق". ولم تكن برلين استثناء: ففى عام ٢٠٠٤، سمحت أثينا بثلاثين بيت دعارة جديدًا وخفضت من قوانينها لتسمح باستقدام عشرين ألف داعرة إضافية لتلبية "الزيادة فى الطلب" المنتظرة أثناء الألعاب الأوليمبية التى جرت ذلك العام.

الأكثر مدعاة للدهشة، ليس هو عنف الاستغلال الموجود فى الصناعة البورنوجرافية والدعارية ـ فالتاريخ لا يبخل علينا بفظائع جنسية مارستها البشرية طواعية ـ وإنما هو اللامبالاة والقبول الصريح اللذان تلقاهما فى ثقافة تضع رسميًا حقوق الإنسان فى قمة سلم القيم الخاص بها. نحن نقيس هنا درجة الاغتراب التى وصلنا إليها. الرأسمالية وقد وصلت إلى ذروتها، أى إلى مرحلة تدهورها الوشيك، لم تعد تتبنى مُثُلاً عليا كانت تزعم، فيما سبق، أنها تغطى واقعها العميق. بالتأكيد، هناك استمرار فى التلويح بعرائس خشبية هى الكلمات المنتفخة عن "قيمنا" من أجل خداع هذا الجزء المهم من الشعب الذى يصر على العيش حسب ما كان يسميه أورويل "الحس المشترك". ولكن الطغمة لم تعد تؤمن بذلك، وتترك النظام عرضًا لجشع لا يشبع، لا غاية له سوى تحويل كل شىء وكل كائن إلى موضوع للملكية وبالتالى للتدمير.

السوق ضد الرأسمالية

"البازار الأخضر" قاعة كبرى نجد فيها، فى أقسام تجمع كل صنف من الغذاء، فواكه وخضراوات، فواكة جافة وتوابل ـ تشكل طوابق بديعة ومتعددة الألوان ـ أسماك... إلخ. اللحوم معروضة على طاولات معدنية مغطاة بقماش، أو معلقة فى مشابك من الحديد الأحمر، يجهزها تجار بقبعة الطبخ ومعاطف بيضاء. وحول القاعة، محلات صغيرة تبيع معلبات محفوظة، وحلوى، عقاقير أو مقاهٍ يأتى إليها الزبائن والتجار للشراب والوجبات الخفيفة.

هذا هو سوق ألماتى فى كازاخستان، وهو من بقايا الاتحاد السوفيتى. حينما كنت أتجول فيه على مهل ذكرنى بسوق سان جيرمان فى طفولتى فى باريس. كنا نجد نفس المنظر من عروض ومحلات، ونفس الإعلان الهادئ ونفس الألوان والمشاعر الإنسانية حيث تتنفس الحياة وليس النقود وحدها. فى هذه الفترة لم تكن التجارة تختزل إلى مجرد انتقال النقود ولكن كانت تنعش علاقة إنسانية.

صالة سان جيرمان فى الحى السادس بباريس، هى اليوم تجمُع من محلات الترف باهظة الثمن، على غرار الحى الذى أصبح هو جيتو لأفراد الطغمة. ولكن فى هذه الفترة كان القانون المسمى "قانون ١٩٤٨" يسمح للعائلات ذات الدخل المتواضع بالعيش فيه، وكان الحى مثل كل باريس شعبيًا بصورة كبيرة. كنا نذهب لعمل المشتروات فى السوق وكنا ننادى اللبَّانين والجزارين بأسمائهم. وكانت أمى تذهب لشراء الخضروات عند جورج الذى كان يضع قلمه الخالد خلف أذنه. ولقد عملت بضعة أسابيع ذات صيف لدى تاجر خضروات وفواكه متجول. كان عمرى ثلاثة عشر أو أربعة عشر عامًا، وكان العامل الشاب يسخر بلطف من البرجوازى الصغير الذى يجد مشقة فى إنزال الأقفاص من الشاحنة أو فى رص أهرام الطماطم. وكان يتحدث مع رفاقه فى السوق لغة لم أكن أفهمها، ثم عرفت بعد ذلك أنها تشبه لغة قلب الكلمات verlan عندما تصير ملمحا دالاً على هوية أبناء المهاجرين.

مسألة أن يكون السوق مركز الحياة فى حى أو فى إقليم، وليس مجرد مكان مقتصر على التعاملات النقدية، هى أمر بديهى فى جميع أرجاء العالم التى لم تسيطر عليها الروح الرأسمالية بشكل كامل، فمن بازار نيامى العميق مثل مدينة، إلى الأسواق الأسبوعية للقرى الكبرى فى الساحل التى تقيها من الشمس حواجز من الخشب، ومن الحارات الملونة فى كيوتو إلى المتاهات الممتعة فى قلب نابولى. فيها نشترى ونبيع بالطبع وفيها أيضا غالبا ما نصنع أو نضع اللمسات الأخيرة للأشياء والملابس، ولكن نتكلم ونتبادل الأخبار ونعلق على السياسة ونتعاقد، أى نكون مجتمعًا.

لم أفهم ذلك بوضوح إلا فى مكان غريب فى الولايات المتحدة. ونحن نعلم أن هذا البلد، وهو من أكبر البلاد التى أفسدتها الرأسمالية، ملىء بالمراكز التجارية والتى يطلق عليها المول، والتى هى معابد هائلة مخصصة للاستهلاك. ولكن مركز ساوزرن بوينت فى كارولينا الشمالية مختلف: فهو ليس بالضبط مركزًا تجاريًا

ولكن نسخة من مدينة صغيرة، نظمت بحيث تعيد خلق الشعور المفتقد ولذة التسكع. ففى قلب مرآب واسع للسيارات نجد مبانى هائلة مقامة بحيث تخلق شارعين أو ثلاثة بلا سيارات، ومليئة بالنافورات والمقاعد والمقاهى المكشوفة والمطاعم، بحيث تستطيع العائلات أن تتجول وتتمعن فى فاترينات العرض. ومجمع سينما موجود فى طرف الشارع الرئيسى له شكل الكنيسة، ويحاكى أيضا دورها الرمزى. وهنا أو هناك فى أرجاء الشارع نجد لاعبًا يتلاعب بمهارة بمجموعة من الكرات أو نجد نافخًا للنار، لمسات تبعث على البهجة فى جولة من التسكع. ولكن كل هذا ليس إلا وهما: هذه المدينة التى بلا سكان ليس لها سوى نشاط واحد هو البيع. إنها مدينة واقعية مشابهة كتوأم لمدينة خيالية فى فيلم **عرض ترومان** Truman show للمخرج بيتر واير، الذى يمثل خير تمثيل الشيزوفرينيا الأمريكية: هناك مدينة الأحلام ـ التى نعيش فيها ونتكلم ونتبادل ونحب ـ والمكان الواقعى، حيث نخدم رأس المال بالاستهلاك كما فى ساوزرن بوينت، أو لنصبح عناصر من المشهد كما فى فيلم Trauman Show. فى الطرف الآخر من شارع ساوزرن بوينت نجد مولاً هائلاً تنتشر فيه محلات أخرى للبضائع الراقية أو مجموعة من السوبر ماركت فى شبكة من الطرق الواسعة المغطاة، ومطاعم رخيصة الثمن Chick Fil A, Steak Escape, Ichiban, Le Bon Bi-stro... إلخ ـ تقدم طعامًا مجهزًا نذهب لالتهامه على إحدى الموائد لقاعة الأكل فى وسط الضجيج وصرخات الأطفال الذين يفرغون طاقاتهم فى ستاد الأطفال. المكان واسع ولا شىء يزعج. الهواء مكيف، والجو لا هو بارد ولا هو حار، نشعر بالراحة ونتسلى بما أننا هنا للتسلية.

ساوزرن بوينت هو تكريم تقدمه الرأسمالية لاقتصاد السوق، وهى حنين لزمن لم تكن التجارة تقصر هدفها فيه على الربح والتراكم، ولكنها كانت تعاش باعتبارها تجربة حضرية، زمن كان السوق فيه طوع العالم وليس الطاغية المهووس له.

الرأسمالية تريد قتل المجتمع

حان الوقت للكشف عما هى الرأسمالية. وقد جرت العادة على عدم استخدام هذه الكلمة الواضحة، وعلى وصم الليبرالية الجديدة، والتى هى ليس أكثر تحديداً، والتى يقع فى حبائلها اليسار. ففى فرنسا على سبيل المثال يعلن الحزب الاشتراكى أن: "الليبرالية لا تعارض أهمية الرباط الاجتماعى ولا ضرورة التقنين السياسى لاقتصاد السوق". حسنًا. وهى "مختلفة عن الليبرالية الجديدة أو الليبرالية المفرطة، المدمرة للرباط الاجتماعى وللتقنين". آه. ولكن كيف يمكن التمييز بين الليبرالية الطيبة والليبرالية الجديدة الشريرة؟

فلنتوقف عن المحاورة والمداورة. ينبغى أن نميز بوضوح بين الليبرالية والرأسمالية. وأنا أفهم الأمر على النحو التالى. تهدف الليبرالية إلى تحرير الأشخاص من التقييدات الفوقية، ومن الإذعان لوضع مشروط بالميلاد. وتحدد نمطًا لتنظيم السلطات فى المدينة، نابعًا من مبدأ أن لكل مواطن نفس الحق الذى للآخرين. وهذا الحق يتجلى فى حرية التعبير وفى إجراء الديمقراطية التمثيلية.

أما الرأسمالية فهى تشير إلى مسار تاريخى يعمل منذ قرنين من الزمان. وتصل الآن إلى حالة سيادة على الثقافات الأخرى، حيث تتبدى للعيان نتائجها القصوى. ولكن ما هى؟

النقاش بخصوصها يملأ مجلدات، ولكن ما يدعو للغرابة؛ أنه نادراً ما نجد لها تعريفًا واضحًا. وتعريف آل كابونى الذى ترويه صحيفة ألترناتيفز إيكونوميكس» alternatives économiques هو بلا شك التعريف الأكثر دقة: "الرأسمالية هى السطو الشرعى الذى تنظمه الطبقة السائدة". ولكن صراحة التعبير التى يتحلى بها هذا المتخصص يمكنها أن تفسد صفاء النقاش، وأفضِّل عليه تعريفًا أكثر تقنية: الرأسمالية هى حالة اجتماعية من المفترض ألا يكون للأفراد فيها أى دافع سوى البحث عن الربح، ويقبلون أن تقوم آليات السوق بتنظيم كل الأنشطة التى تربط بينهم.

وأنا أميز بين "اقتصاد السوق" و "الرأسمالية" متتبعًا فى ذلك التمييز الكلاسيكى الذى أجراه المؤرخ «فرنان بروديل» Fernard Braudel الذى لاحظ أنه على مدار التاريخ نشأ اقتصاد للسوق وتطور، متعايشًا مع أنشطة أخرى وأنماط أخرى من العلاقات. وهو يرى أن الرأسمالية نشأت من اقتصاد السوق، ثم مدته إلى نطاق الكوكب كله. وإذا كان التمييز الذى وضعه بروديل خصبًا، فإن تحديده للرأسمالية كان غامضًا. وقد بين الاقتصادى «كارل بولانى» Karl Polani» من جانبه أن ما يحدد ما نطلق عليه الرأسمالية هو منطق يدفع إلى الاعتقاد بأن آلية السوق يمكنها أن تدير مجمل الأنشطة الاجتماعية.

ويرى بولانى "أن كل أنواع المجتمعات خاضعة لعوامل اقتصادية". ولكن وحدها الحضارة التى تم تدشينها فى القرن التاسع عشر" اختارت أن تؤسس نفسها على محرك، هو الكسب، الذى لم يكن معترفًا بصلاحيته، إلا نادرًا، فى تاريخ المجتمعات الإنسانية، وبالتأكيد لم يرتفع من قبل إلى مرتبة تبرير الفعل والسلوك فى الحياة اليومية".

و"نظام السوق المنظم ذاتيًا" أى فكرة أن اللقاء بين العرض والطلب لكل شىء يمكنها أن تنظم التوزيع الفاعل، هى بالنسبة له "تابعة فقط من هذا المبدأ". ويلاحظ مستندًا إلى العديد من الشهادات الإثنولوجية أن الإنسان فى كل المجتمعات غير الرأسمالية "يتصرف بصورة، لا تسعى لحماية مصلحته الفردية فى إمتلاك الأشياء المادية، ولكن تسعى إلى ضمان وضعه الاجتماعى وحقوقه الاجتماعية وامتيازاته الاجتماعية، ولا يعطى قيمة للممتلكات المادية إلا إذا كانت تخدم هذه الغاية". بيد أنه فى الرأسمالية، "سيطرة السوق على النظام الاقتصادى لها آثار لا تقاوم على مجمل تنظيم المجتمع: فهى تعنى ببساطة أن المجتمع يدار بوصفه ملحقًا تابعًا للسوق. وبدلاً من أن يكون الاقتصاد مندمجًا فى العلاقات الاجتماعية، تكون هذه العلاقات الاجتماعية هى المندمجة فى النظام الاقتصادى".

ولدينا هنا مرشدنا: الخروج من الرأسمالية، هو الاعتراف بأن للأشخاص دوافع أخرى للفعل غير المصلحة الخاصة، ويعنى أيضا أن نسقط عن الاقتصاد ـ أى إنتاج السلع وتبادلها ـ مكانه المتفرد فى المجتمع كى نضع فى مركز التمثيل تنظيم العلاقات الإنسانية من أجل إحداث التناغم بينها.

المطلوب عمل كبير، لأن تصور السوق بوصفه الطريقة الوحيدة للتعبير عن العلاقات الاجتماعية قد غزا الوعى السياسى، انظروا مثلا كيف يفكر الحزب الاشتراكى من خلال "العرض" و"الطلب": "يوجد دائما مكان للمنطق الجمعى، لأن الطلب موجود، وأيضا لأنها بداهة ضرورية، لدينا هنا بلاشك مشكلة "عرض". إذ ينبغى تخفيض سعر المنطق الجمعى لتشجيع الطلب.

وهناك ملمح مهم لعملية الاغتراب المعمم يبين كيف أن منطق السوق الحصرى ينتهى إلى تفريغ العلاقات الاجتماعية الأكثر جوهرية. فى المجمعات الاستهلاكية الضخمة هناك ميل لأن نضع آلات فى أماكن دفع الحساب محل الرجال والنساء: المستهلك نفسه يقوم بتسجيل السلع التى اشتراها، تحت العين المراقبة للحارس. وهكذا تم إلغاء آخر موقع ذى سمة جوهرية فى التبادل التجارى ـ شخصان يتحدثان ـ حتى لا يُرى سوى الرهان الوحيد: خلق الربح بواسطة أفراد تم اختزالهم إلى احتياجاتهم. هذا الاختفاء المبرمج للبشر من صناديق الدفع فى السوبر ماركت يذكرنا بهذه الكلمة للفيلسوفة «حنا آرنت» Hannah Arendt: «لا تنحو الشمولية باتجاه حكم مستبد على البشر، ولكن باتجاه نظام يكون البشر فيه كماليات».

من جهة أخرى سوف تتم مراقبة المستهلك، ونستبق رغباته حتى نجعله يتفادى أن يصيغها بنفسه. وتصف صحيفة «لوباريزيان» Le Parisian المناهج التى تعدها المجمعات الاستهلاكية الضخمة: "عالم من الشاشات ولاقطى الموجات، نصبح فيه بلا وجود بدون التليفون المحمول الذى سوف يتحول إلى جهاز تحكم عن بعد، لن تعود لديكم بطاقة وفاء ولا بطاقة بنكية. لقد حل محلهما تليفونكم. تضعونه أمام

قارئ إلكترونى ليحدد هويتكم، ومثلكم مثل كل المارين، سوف يتم تصويركم خفية بكاميرات عدة موضوعة فى الفاترينات".

تتم متابعة المستهلك وتحديد هوية وتصنيفه بواسطة الأشياء والاستخدامات التى علمناه أن يحبها، تليفون محمول ومرشد لتحديد الموقع متصل بالقمر الصناعى، واستشارة شبكة الإنترنت. يبقى أن نجعله يقبل أن يكون هو نفسه مدموغًا مثله مثل السلع: والـ RFID أو ناقلات الموجات أو ما كانت تسمى بالبطاقات الإلكترونية، يتم تعميمها على الأشياء لكى يتم تحديدها أثناء تنقلها وربط المعلومات التى تخصها مع قاعدة المعلومات الموجودة فى الإدارة. يتم مدها شيئا فشيئا إلى البشر: يتم البدء بالمساجين قبل أن يقترح استخدامها مع مرضى الزهايمر، ومع الأطفال المراد السهر عليهم.

التبادل بدون كلام

ما يميز الرأسمالية عن اقتصاد السوق، إذا لم نفهم الاقتصاد بالمعنى الذى أصبح حصريًا بإنتاج وانتقال السلع المادية، ولكن باعتباره تنظيمًا للاقتصادات المادية والرمزية للحياة، ما يميز إذن الرأسمالية عن اقتصاد السوق، هو أن الكلام فى اقتصاد السوق جوهرى للتبادل، ولكن الرأسمالية تهدف إلى "ترشيد" محض يتم بواسطة تنبيه الفاعلين بما هو محل رهان بواسطة علامات لا لبس فيها: سعر المنتج أو الخدمة موضع التبادل من جانب، مواصفاتها من جانب آخر. حينئذ لا يقتضى التبادل أى كلام ولكن تطبيق إجراء بسيط. ولهذا سعى العلم الاقتصادى بعناد إلى التعبير الرياضى، كى يفلت من عدم اليقين الموجود فى الكلام، والذى لا يحل إلا بواسطة تتابع من الكلمات والإيماءات التى تؤدى إلى الوصول إلى اتفاق ـ أو عدم الاتفاق ـ بين طرفى التبادل.

ما الإنسان؟ أهو الكلام؟ هذه الإجابة السريعة بالتأكيد لن ترضينا. ولكن لا شك أن الكلام مكون يجعل من الإنسان إنسانا. «اللغة سمة مميزة للإنسان مثلها مثل الآلة» كما يؤكد عالم الأنثروبولوجيا «أندريه لوروا جورهان» André

Leroi-Gourhan. الحال أن الرأسمالية فى صيغتها الأكثر تقدما والأكثر تجريبية، تستبعد الكلام من التبادل: البورنوجرافيا وأفعالها الجنسية بدون تمهيد، الدعارة الخرساء، حيث إن جزءًا كبيرًا من التجارة فى النساء يدفعهن إلى الوجود فى بلاد لا يتحدثون لغتها. الإلغاء التدريجى لعاملات وعمال محاسبة الزبائن حتى يسجل الزبون بنفسه المنتجات التى اشتراها، الأطفال، الأجنة، الأمشاج التى لا تنطق لكنها تخضع أكثر فأكثر للتبادل. والتأطير المذهبى للدعاية الإعلانية الذى يوجهه التليفزيون لأطفال حديثى الولادة لا يعرفون الكلام. هنا يظهر المثل الأعلى الرأسمالى: عالم تكون فيه الوسائل متوافقة تماما مع الغايات، وبالتالى سوف يتم حذف معامل عدم الدقة، والغموض والتردد والشعر واللعب، كل هذه العناصر التى تشكل المسرح الذى يلعب عليه البشر عندما يتبادلون الغذاء أو الرغبة أو النار أو الفكر. الرأسمالية تريد إلغاء اللغة، وإذا قبلنا فرضية أن اللغة جزء لا يتجزأ من الإنسان تريد الرأسمالية بالتالى إلغاء الإنسان.

لهذا السبب يلح الرأسمالى على جعل التقنية حلاً للأزمة البيئية، فهو لا يعول فى الأساس إلا على التقنية لحل مشكلات التطور الإنسانى التى تثيرها معروضات التقنية وتفاقم منها. ولأن الرأسمالى منسجم مع نفسه تماما يحلم بالاستغناء عن اللغة أى عن البشر، تاركا الآلات تعمل على تسوية الأمور. فى الغائية الرأسمالية، سوف تتواصل الآلات مع بعضها باللغة الرقمية التى تخلصت نهائيًا، من خلال توالى اللوغاريتمات حيث يمكن تحويل كل شىء إلى تحديد متناهى الصغر بنعم أو لا، بـ ٠ أو ١، من التنوعات اللانهائية للغة البشرية، هذا اللفظ الحر الذى لا يستطيع نظام الترشيد أن يقيده، لأنه يقيم مع العقل، علاقة لا تنقطع أبدًا ولكنها دائمًا متمردة.

الفصل الثالث

سراب التنمية الخضراء

بريبيات Pripyat هى أكبر مدينة أشباح فى العالم الحديث. عدد سكانها ٤٧٠٠٠ فى ٢٦ أبريل ١٩٨٦، ولا ساكن اليوم. ولكن بقيت عماراتها ومبانيها قائمة مثل مبانى مدينة بومبى التى لم تخرب. هذا المكان، وهو من أغرب الأماكن فى الكوكب قد تم نسيانه بصورة متفردة.

على باب المدينة يوجد حاجز، وكشك البوليس الأخضر، وقطة وسياج يحيط بالمدينة التى تسكنها الأشباح. وشارع كبير على جانبيه صفوف العمارات من خمسة أو ستة أدوار، يقود إلى ميدان مركزى به قصر الثقافة. اختفى زجاج المبانى، ولكن كل شىء مهيأ للاستخدام، بالكاد يكسوه الشحوب، تحت الشمس وزخات مطر الربيع الوليد.

تزدهر شجيرات ورد غير مهذبة فى ميدان لينين. والنباتات تغزو الخراسانة المسلحة وتخترق الإسمنت، والأعشاب تزيد من الفجوات بين البلاط. وإذا تجاوزنا الميدان متقدمين إلى شوارع أخرى تقود إلى ساحة سيارات ملاهٍ ذات صدامات مطاطية: هذه التسلية، النادرة فى الاتحاد السوفيتى، كانت مكافأة للرواد المبجلين لأكبر مفاعل نووى فى العالم، تشرنوبيل الواقع على بعد كيلو متر واحد من المدينة التى يسكن فيها عماله وعائلاتهم. كانت سيارات الملاهى سوف تبدأ العمل فى أول مايو ١٩٨٦.

هذه المدينة بلا سيارات وبلا بشر ذات حياة خرساء، ما خلا غناء الطيور، والماء الذى يجرى إلى البلاعات. فنحن نعرج، على سبيل المثال إلى فندق بوليسيا القديم. الأرض مرشوشة بقطع الزجاج والبلاط المتكسر. اختفت الأسقف التمويهية لتظهر الخراسانة التى تتكون عليها نقاط مياه ثم تسقط على التربة محدثة صوتا يقطع الصمت. لم يبق سوى دروع معدنية صدئة. تشقق دهان الجدران. وفى سطح الطابق الثامن تنمو أشجار. ونرى المفاعل بوضوح كبير.

مدينة بريبيات، وقد تجردت تحتفظ بحياة غريبة، تشير إلى هذا النظام الخاص للمدن السوفيتية. كل شىء حاضر لدرجة أن نتوقع فى كل لحظة أن نرى شخصا يستند بمرفقيه على نافذته.

حديقة الأطفال مؤثرة جداً. بقيت صورة بالأبيض والأسود معلقة على الجدار تبين فناء الألعاب الرياضية، حيث نرى أطفالاً بلباس الرياضة يقلدون الحركات التى تؤديها أمامهم المعلمة. بعيداً عن ذلك نقرأ كتابات منقوشة بالألوان، مثل هذه التوصية، "الحياة والعمل كما قال لينين". عرائس ووثائق ولوحات وبقايا كتب مدرسية، عرائس وأحذية مبعثرة على الأرضية. كراسٍ صغيرة ملقاة هنا وهناك، وأسرَّة مصطفة فى غرفة. ورغم الماء الذى يأكل الأوراق والزمن الذى يزيل الألوان، ما زلنا نجد مظاهر الحياة وكأن الأطفال قد تركوا بالكاد المكان فجأة. لا يوجد أى مكان آخر نشعر فيه بحقيقة الكارثة أكثر من هنا.

يتطلب الوجود فى تشرنوبيل خيالاً فاعلاً لأن التهديد غير مرئى، والنشاط الإشعاعى غير محسوس. الخطر مستتر، ولكن عدادات جايجر تشهد على وجوده، وينظم المكان إلى مناطق ممنوعة، وإلى مستودعات غير متجانسة، وعلى ركام جليدى توجد لافتة وحيدة تحمل رمز الأشعة النووية تشير إلى وجود السموم.

المفاعل نفسه، كتلة هائل ولكنها ملساء، هو مبنى ضخم، ضريح بالمصادفة، يثير فزعًا خفيًا، باعتباره شاهداً على دين قديم نسيت عقائده.

فى حديقة جومل الجميلة، المدينة الكبيرة فى جنوب بيلاوروسيا، يزخر الربيع بالحياة والليالى دافئة. وتتنزه فتيات بيلاوروسيا اثنتين مترافقتين، وتكشف قمصانهن عن الصرة، والأولاد يرتدون لباس البحر ويشربون البيرة ضاحكين. وهناك من يعزف الجيتار، وأزواج من رجال ونساء تتعانق. وأطفال يركضون وعلى البلاج، فى الشاطئ الآخر من النهر يسترخى ناس فى ضوء شمس الغروب. ولكن جومل، رغم سحرها الطبيعى، تفقد حيويتها ببطء. المدينة التى تبعد مائة وثلاثين كيلو مترًا عن تشيرنوبيل تقع على حافة المناطق الملوثة بآثار حادث المفاعل النووى الأوكرانى. فالإشعاع الذرى مستمر فى تسميم جومل وكل جنوب بيلاوروسيا. ١,٥ مليون شخص يعيشون فى مناطق ملوثة، حيث تبث الأراضى إشعاعًا نوويًا أعلى من ٣٧٠٠٠ بكريل كل متر مربع.

عاد ديمترى من المدرسة مع صديقه، يقود الزائرين إلى منزله فى قرية قريبة من بودا ـ كوتشيليفو، على بعد ثلاثين كيلو مترًا شمال جومل. الريف أخضر، الشوارع هادئة، الدراجات تمر على الطريق الترابى. صحة ديمترى ليست جيدة رغم عيونه السوداء الواسعة ومظهره الجيد. فى مدخل الحديقة المزروعة بالخضروات أمام المنزل تشرح أمه زفلتانا ما يعانى منه: تصلب ملحوظ فى يديه وساقيه، وضغط منخفض، وآلام فى المعدة متكررة. والطفل يستمع شاردًا.

وفى مكان آخر فى جومل، يصرح فياشيسلاف إياكوفسكى، مدير المستشفى، فى مكتبه الذى ترد إليه نفحات من شوربة الكرنب: "كمية الأمراض لدى الأطفال تتزايد باستمرار، وعدد حديثى الولادة ذوى الأعضاء المشوهة عند الميلاد كبير جدًا: ٨٠٠ من نحو ١٤٠٠٠ مولود فى إقليم جومل عام ٢٠٠٠، مقابل ٢٨٠ من ٢٨٠٠٠ مولود عام ١٩٩٥. من الصعب القول بأن هذا مرتبط بالنشاط الإشعاعى. ولكن الأرقام تبين أن الأطفال المشوهين يأتون من المناطق الأكثر تعرضًا للتلوث الإشعاعى".

وبالتأكيد لا نستطيع الكلام عن تشرنوبيل بلا توقف، ويتابع فياشيسلاف إياكوفسكى: "وإلا فالناس سيصبحون مجانين. ولكن التأثير ملحوظ فى الحياة

اليومية، فى القرى التى يعيش الناس فيها على البطاطس المزروعة فى حديقتهم، والسمك الذى يصطادونه، ومن التوت الذى يلتقطونه فى الصيف من الغابة". طرق كثيرة يبتلعون من خلالها معدن السيزيوم المشع.

الاقتصاد منهار، والشركات لا تقيم هناك، والزراعة لا يمكن تطويرها، حيث يشتبه دائما فى تلوث المنتجات بالنشاط الإشعاعى.

حقبة غريبة. لم نتحدث من ذى قبل بمثل هذه الكثرة عن الطاقة النووية. ولكن هذا التدفق من الكلام يُلقى وكأن هذه الطاقة فى مأمن من أى حادث خطير، وكأن تشيرنوبيل كان مجرد فوضى فى التاريخ، أو حجرًا أسود متلألئًا ولكنه يسقط من السماء بالمصادفة على طريق التقدم.

لقد تصيبنى رعدة عندما أتخيل أن واحدًا من الخمسين مفاعلاً الموجودة فى بلدى فرنسا يمكن أن يفسد ويجعل عشرات أو مئات من الكيلو مترات المربعة غير قابلة للسكنى لمدة عشر سنوات. لأنه رغم الصمت المذنب للقادة، فإن الحوادث ممكنة. فمرات عديدة فى السنوات الأخيرة كم من مفاعل صار، عن حق، قاب قوسين أو أدنى من عطل خطير: فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩٩، تعرض المفاعل الفرنسى فى بلاييه لفيضان خطير، جعل مضخات أساسية للأمان خارج الخدمة. وفى ٢٥ من يوليو ٢٠٠٦ تم إيقاف نشاط المفاعل السويدى فورسمارك على وجه السرعة، حسبما يعلق لارس أولوف هوجلند، مسئول سابق عن المفاعل، "بمحض المصادفة لم يتعرض القلب للذوبان، فهذا كان من الممكن أن يصبح كارثة أخرى". فى ١٦ يوليو ٢٠٠٧، تعرض المفاعل اليابانى كاشيوازاكى كاريوا لضربة من زلزال عنيف، والنتيجة الأساسية كانت هى تسرب مياه مشعة: وبعد ذلك بعام بقى المفاعل فى حالة توقف.

حدثت هذه الأحداث فى ثلاثة بلاد معروفة بجودة أمانها النووى. أصبحت إمكانية أن يحدث حادث خطير، من الناحية الرسمية، واردة: شكلت فرنسا فى ٢٠٠٧ "لجنة قيادة لإدارة مرحلة ما بعد حادث نووى أو حالة طوارئ إشعاعية"

Codipra. بدأت هذه اللجنة فى التفكير فى "الأسئلة التى تستلزم استباقًا"، مثل هذا السؤال: فى حالة توصية السلطات العامة بإبعاد السكان بسبب وجود جرعات قد يتم التعرض لها، فإن وضع الأراضى المعينة ينبغى أن يتحدد بدقة:

ـ هل يتخذ إبعاد السكان شكل التوصية أم يؤدى إلى الحظر المطلق للإقامة؟
ـ فى فرضية أن يكون الإبعاد ضروريًا، كيف يمكن التأكد من احترام حظر الإقامة فى الأراضى المعينة؟ " ويلاحظ أحد أعضاء لجنة Codipra: "من الصعب تصور التضحية بأراض لعدة قرون، بل لعدة آلاف من السنين".

"طاقة المستقبل"، مفهوم مسموم

من المدهش أن يتم تقديم إجراء تقنى يرهن مستقبل الأجيال القادمة على أنه "طاقة المستقبل". لا يوجد مثال أفضل من ذلك على عدم المسئولية الأخلاقية للطغمة الحالية.

«مالكولم ويكس» Malcolm wicks رجل ذكى ورقيق. فى عام ٢٠٠٨ كان وزيرا للطاقة فى إنجلترا، وقد التقيت به بمناسبة تقرير عن الميراث النووى فى هذه البلاد. منذ سنوات ١٩٥٠ وإنجلترا تجمع الفشل فى المجال النووى، وتركز فى سيلافيلد فى الشمال الغربى كمية كبيرة من النفايات المشعة والمصانع الملوثة، والتى لا تعرف ماذا تفعل بها. ولا يمنعه هذا من الرغبة فى بناء مفاعلات جديدة. سألت السيد ويكس: "كيف تخطط لمفاعلات جديدة فى حين أنك لا تجد حلا للنفايات الناتجة فى الماضى؟ الإجابة هى أنه يمكن أن نجد حلا. سوف ندخل فى مسار مجهد ومعقد للعثور على حل. المفاعلات الجديدة سوف تبدأ الخدمة فى ٢٠١٧، بحسب المتفائلين، و ٢٠٢٠ بحسب الحذرين. سوف يخدمون أربعين أو خمسين سنة، لدينا وقت لنجد حلاً، إذن أنت تدفع بالمشكلة إلى الجيل القادم؟ لا، أنت لا تستمع إلىّ. هذه الحكومة العمالية قالت إنه يجب أن نجد حلاً، فقمنا بترتيب هذا المسار". ووصف "المسار" الذى يتمثل فى أن يطلب من قرى أن تستقبل النفايات المشعة لعدة آلاف من السنوات، ثم قال: «أوكى هل لدينا

حل محدد؟ لا، ليس لدينا، ولكن يمكن أن نكون واثقين أنه سيكون هناك حل. ليس من باب قلة العقل أن نبدأ فى التخطيط لمفاعلات جديدة، نعم ستنتج نفايا بعد خمسين أو ستين سنة".

بعد خمسين سنة، يمكن لأحفادنا أن يقولوا لنا: "شكرًا يا جدى، على هذه الهدية الرائعة!".

لا يوجد بلد فى العالم حل مسألة مصير النفايات المشعة، على عكس ما يحاول اللوبى النووى إقناعنا. وفرنسا، التى يجوب رئيسها الكوكب مادحا مثل الأراجوز "طاقة المستقبل"، ليست أكثر تقدما من غيرها. وتحاول الصناعة فرض موقع للدفن فى مدينة بور بإقليم موز رغم معارضة السكان، وعدم اليقين التقنى الهائل فيما يخص كمية النفايات المعدة للدفن إلى الأبد. واستجابة للشغف الذرى للنخب، نجحت فرنسا فى أن تكبل نفسها فى وضع معقد فريد من نوعه فى العالم. لقد اختارت أن تعيد معالجة الوقود المستعمل الخارج من مفاعلاتها. هذا الاختيار يقلل بقوة حجم النفايات الأكثر إشعاعًا، ولكنه يضاعف من أنواعها، وخصوصا بعزل البلوتونيوم. ورغم ذلك، ولأن هذا الإجراء غير مربح، لا تتم معالجة كل أنواع الوقود، ووجدت فرنسا نفسها، بالإضافة إلى النفايات المركزة الناتجة عن المعالجة وعن البلوتونيوم، مع أنواع وقود مستخدمة، هى أيضا مشعة ولكن أقل سخونة وذات حجم أكبر. علاوة على ذلك تنتج فرنسا الموكس MOX، وهو وقود يخلط البلوتونيوم مع اليورانيوم: وما إن يستخدم فى المفاعل، حتى يكون أكثر سخونة وأكثر إشعاعا من أنواع الوقود الأخرى النووية. لدرجة أن البلاد وجدت نفسها أمام ثلاث فئات من النفايات الخطيرة والمختلفة، كل واحدة منها تقتضى حلا تقنيا خاصًا. ولم يتم العثور على أى حل لها.

المأزق العالمى فى النفايات كبير لدرجة أن النخب النووية تداعبها فكرة تخزين نفايات أكثر من بلد فى مكان لا يحتج فيه السكان. فى روسيا، على سبيل المثال، التى لا يوجد بها موقع للدفن لكن تضع وقودها المستعمل فى كراسنويارسك فى

سيبيريا. أو فى الصحراء الصينية بالنسبة لآسيا. وهى أمم تكون فيها إمكانية أن يعرف المواطنون ويناقشوا ما يحدث لهم، هى كما نعرف جميعًا، هائلة!

تمثل النفايات النووية مشكلة أخلاقية لا حل لها. باسم ماذا نترك لآلاف السنين ولمئات من الأجيال منتجات سامة لم تستخدم إلا فى رفاهية جيلين أو ثلاثة أجيال؟

الطاقة النووية، وهْم ضد التغير المناخى

جوالو التجارة الذين يمدحون الطاقة النووية فى أرجاء العالم يناضلون بنشاط من أجل نشر الأسلحة الذرية. هذا الأمر سجله بوضوح رؤساء الأركان ـ المتقاعدون ـ لأهم الجيوش الغربية. فقد كتبوا فى تقرير موجه لإدارة حلف شمال الأطلنطى عام ٢٠٠٨ " التزايد الدال للطاقة النووية لأغراض مدنية سوف يولد مخاطر أمنية كبرى. إن إغواء تخْصيب اليورانيوم فيما يتجاوز استخدامه المدنى وتهريب البلوتونيوم المنتج بهذه الطريقة سيزيد بالتأكيد، وسوف يدمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية". بالنسبة لهذه القيادات العسكرية، يترتب على زيادة الطاقة النووية انتشار لا مفر منه للأسلحة.

التباين الكبير الذى يخضع له مروجو الطاقة النووية يمكن قراءته بوضوح فى الشأن الإيرانى. فلنذكر بالنواة التقنية التى بدونها لن نفهم شيئًا. تتطلب الأغلبية الكبرى من المفاعلات النووية كى تعمل يورانيوم "مخصبًا" بنسبة معينة من يورانيوم أثقل. وبدون يورانيوم مخصب لا توجد مفاعلات. من المنطقى إذن أن تسعى القوى الكبرى النووية أن تطمئن على قدرتها الذاتية على التخصيب. كما أنه من المنطقى أن الدول الكبرى الصاعدة التى تريد استخدام الطاقة النووية تريد أن تكون لها مصانعها الخاصة للتخصيب. وهى حالة إيران. ولكن نظرًا لأن يورانيوم مخصبًا بنسبة كبيرة يسمح بتصنيع قنابل ذرية، فإن من يقول مصنع تخصيب يقول قنبلة ذرية.

تريد الدول الغربية إذن أن تتخلى إيران عن هذه القدرة على التخصيب. وهى بذلك تعترف بأن الطاقة النووية عامل أساسى فى نشر الأسلحة. ولكن باسم ماذا ننكر على الدول الصاعدة حق تخصيب اليورانيوم بنفسها؟

حوادث، نفايات، أسلحة. رغم ذلك... الطاقة النووية لا تبث غاز ثانى أكسيد الكربون.

هذا صحيح. الآن علينا أن نفكر.

فى نهاية ٢٠٠٧ كان هناك ٤٣٦ مفاعلاً تعمل فى العالم، تشكل قدرة كهربية بمقدار ٣٥٢ جيجاوات (GW). هذه القدرة ثابتة منذ ١٩٩٠، ولا تكفل سوى ١٦٪ من الإنتاج العالمى للكهرباء. قام اثنان من الخبراء المستقلين هما «أنتونى فروجات» Antony Froggatt و«ميكل شنايدر» Mycle Schneider، بجمع توقعات زيادة هذه القدرة من الآن إلى عام ٢٠٣٠ التى وضعتها الوكالة الدولية للطاقة (AIE)، ووزارة الطاقة فى الولايات المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخى. التوقع الأكثر ارتفاعًا يجعل للطاقة النووية ٨٣٣ جيجا وات، أى ٢,٤ ضعف من الوضع الحالى، وهو ما يعنى تشغيل نحو ٦١٠ مفاعلات إضافية خلال هذه الفترة، أى بمعدل ٢٥ مفاعلاً فى العام. أى أكثر بسبعة عشرة مرة من عدد المفاعلات التى كانت تبدأ تشغيلها كل سنة فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥. هذا الرقم لا يمكن الوصول إليه. لسبب بسيط: الاستثمار فى النووى مكلف جدا، من خمسة إلى اثنى عشر مليار دولار لكل مفاعل، حسبما ترى صحيفة وول ستريت، حتى وإن لم نحسب حتى اليوم تكلفة إدارة النفايات خلال آلاف السنين.

ولكن ما الذى تمثله هذه الـ ٦١٠ مفاعلات المفترضة، من منظور بث غاز ثانى أكسيد الكربون؟ قامت الوكالة الدولية الطاقة (AIE) ، والتى هى مدافع متحمس عن الطاقة النووية بالحساب: إن التشغيل السنوى لـ ٣٠ جيجا وات يؤدى إلى تخفيض الانبعاثات إلى ٦٪ عام ٢٠٥٠.

الناتج لا يستحق العناء.

وأنا أشدد على حالة الطاقة النووية لأنها تمثل نموذجًا للطريقة التى تتناول بها الرأسمالية مسألة التغيرات المناخية. يتعلق الأمر بدفع الناس إلى الاعتقاد، على أساس برهان تبسيطى - "ها هو الحل المعجزة الذى لا يبث غازًا للاحتباس الحرارى" - ومتحججين بزيادة لا مفر منها فى الحاجة إلى الطاقة على المستوى العالمى، وأنه يمكننا أن نداوم للأبد على النظام الاقتصادى الحالى دون أن نغير محدداته الأساسية. تمكنت من فهم هذا المنطق فى نهاية بحث قلق عن "الحلول"، قمت به بفضل ممارسة مهنتى باعتبارى صحفيًا. دعونى أحكى لكم بعض المشاهد.

رياح خادعة

كنت، مثل كل شخص، مقتنعًا بفضائل الطاقة الهوائية. حتى نبهنى تحذير من أحد أنصار البيئة، كنت قد قابلته قبل ذلك ولا أشك فى مدى إيمانه بمبادئه. فى مقال منشور عام ٢٠٠٤ كان «إيف فيريلاك» Yves Verilhac الذى كان وقتها مديرًا للحديقة الطبيعية بتلال إقليم الأرديش بفرنسا، يشرح كيف أن المراوح العملاقة تنتشر فى الريف على حساب المنظر الطبيعى. وكتب يقول: "الطاقات المتجددة ليست على مستوى تنافسى لأنها مقامة فى حقل الإهدار والإنتاج المفرط: فهى تمثل بضع نقاط فى محيط. ونظرًا لغياب سياسة متماسكة فى الطاقة، فقدت المراوح فضائلها الأولى". بعد ذلك بقليل، كنت أرى فى جنوب جبل الماسيف سنترال، وهو إقليم أعرفه جيدًا وله سمة خاصة نادرة، وهو أنه مازال فى مأمن من تمدد السكنى أو المصطنعات الأخرى للحضارة الحديثة، تتضاعف مشروعات المراوح مثلها مثل ظهور الفطر بعد سقوط المطر. وكنا وما زلنا نستعد فى عام ٢٠٠٩، أن نزود بهذه المولدات الهوائية كل قمم وحواف هذا الإقليم الجميل، الذى لا يستهلك الكثير من الطاقة، كما أنه مزود بأنواع أخرى من الطاقة المتجددة مثل الخشب والحرارة الأرضية géothermie والشمس. هذا الانتشار المزمع يتم باسم الأيكولوجيا. وهنا لا يستقيم الأمر.

بدأت فى التحقيق. لم أتذوق طعامًا طيبًا فى حياتى إلا فى هذه المناسبة: كانت شركات المراوح التى تدعونى للغذاء تحبذ المطاعم الموجودة حول شارع الشانزليزيه. وكانت نقابة الطاقات المتجددة تصحبنى إلى نادى سان جيمس، وهو نادٍ مخصص للطغمة موجود فى قصر فى الحى السادس عشر، وكنا نتذوق الطعام فى المكتبة المريحة. وكنت أذهب أيضا إلى الأقاليم الريفية. هذا الريف الذى يحب أن يعتقد أنه منسى، أزور العُمَد الذين يرغبون فى الحصول على الضريبة المهنية، التى تجلبها المراوح، وأنصار بيئة متشددين ومعارضين للطاقة النووية لدرجة أنهم يريدون مراوح فى كل مكان، وفلاحين تزعجهم الضوضاء ورؤية هذه الصوارى المرتفعة لأكثر من مائة متر، ومزروعة فى أركان حقولهم، وريفيين منزعجين بصورة حقيقية من هذه "المراوح الصناعية" التى تغزو الأرض التى يعملون على إنعاشها بحب، وسكان مدن يرون أن منظر المراوح من الطريق السريع أو القطار السريع جميل. باختصار غرقت فى تناقضات فرنسا العميقة.

بزغت عدة ملاحظات. أولا سوف تضفى المراوح طابعًا اصطناعيًا على المساحات النادرة التى مازالت بعيدة عن عالم المدن. وسواء بسبب رؤيتها من بُعد أو بسبب المساحة المستغلة لزرعها أو بطرق المرور الضرورية للوصول إليها، تحتل المراوح مساحات مهمة وتعمل أكثر فأكثر على تشظى الوسط الريفى. اكتشفت أن المنظر والتنوع الحيوى والصمت قيم قد تم نسيانها تمامًا من قبل تصور معين للبيئة. ثم لاحظت أن كل الشركات الكبرى التى تنتج الكهرباء بواسطة الفحم أو النووى يستثمرون رؤوس أموال فى مجال المراوح فى نفس الوقت التى تستثمر فيه فى تقنيات أخرى: شركات آريفا والسويس وكهرباء فرنسا وإنديزا وإيون، وإنل... إلخ. بالنسبة لهذه الشركات لا يوجد أى تغيير فى نموذج الطاقة الموجود، ولكنها مجرد فرصة تنتهز فى التنافس الدائر بين كبار المنتجين، ويظل الشعار هو: الإنتاج.

وها هو السيد «بون بيكينز» Boone Picken قد أعلن عن نيته فى بناء أكبر مزرعة للمراوح فى العالم بتكساس - ٢٠٠٠ آلة على مساحة ١٠٠٠٠٠ هكتار.

هذا الأخ العزيز بون بيكينز! مدير صندوق مضاربات شركة BP لإدارة رأس المال، قد أدهشنى، من ثلاث سنوات قبل ذلك حينما كسب فى عام واحد ١,٤ مليار دولار ! شعرت تدريجيا بأن مستقبل الكوكب فى يد أمينة. لقد ابتعدنا كثيرًا عن «الصغير جميل» Small is beautiful «لشوماخر» Schumacher هذا الكتاب المقدس لأنصار البيئة فى سنوات ١٩٧٠.

دخلت إذن إلى الملف. ويبين حساب بسيط أنه لتغطية ٢٪ من الزيادة فى الاستهلاك للكهرباء فى فرنسا فيما بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ لزم نحو ٢٠٠٠ مروحة بقوة ٢ ميجاوات. فاكتشفت أنه بينما كان نعمر المساحات بهذه الطاقة النظيفة، جاعلين الرأى العام يعتقد أن الأمور تسير فى الاتجاه الصحيح، كنا نبنى فى فرنسا مفاعلاً نوويًا جديدًا فى فلامانفيل (على بحر المانش)، وكانت هناك برمجة لبناء طاقة تفوق ١٠٠٠٠ ميجاوات من خلال مفاعلات حرارية، بالغاز أو النفط أو الفحم! ونفس الملاحظة هى بالنسبة لأوربا التى يتزايد فيها استهلاك الكهرباء بمعدل ٢٪ فى العام، والتى تم التخطيط فيها لأربعين مفاعلاً كهربيًا جديدًا بالفحم من الآن وحتى ٢٠١٢. وأخيرًا ظهر أن البلاد الأكثر تقدما فى التزود بالمراوح، وهى ألمانيا وإسبانيا، لم تشهد تناقصا فى بث غاز ثانى أكسيد الكربون: وتحديدًا نسبة البث لكل مواطن والنابعة من قطاع الطاقة ارتفعت بمقدار ١,٢٪ بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ بالنسبة لألمانيا و ١٠,٤ بالنسبة لإسبانيا. الدانمرك فقط هى التى تمكنت من جعلها تتناقص (١١٪) لأنها قد حققت جهودًا حقيقية فى اقتصادات الطاقة.

التقرير! المراوح لا تغير وضع الطاقة. كيف يمكن تفسير هذه المفارقة؟ لأن رأس المال لا ينفذها لكى يستجيب للتغير المناخى، ولكن لكى يحقق ربحًا، والبحث عن المزايا البيئية ناحية كمالية. عمليا، هم لا يفعلون سوى المساهمة فى هوس بناء القدرات الكهربية من كل نوع الموجود فى البلاد الغربية. وهذا ينتج من العقيدة التى لا تمس، والتى ترى أنه لا مفر من زيادة استهلاك الكهرباء. ففى

فرنسا على سبيل المثال تؤكد شبكة النقل بالكهرباء RTE، أن هذا النقل سيتزايد فى فرنسا بمعدل ١,٧٪ فى العام حتى عام ٢٠١٠ ?ثم بعد ذلك ١,٢٪ فى العام. إننا نحذو حذو التوجهات الأمريكية، ونستبعد بالتالى أى سياسة جادة لتخفيض استهلاك الكهرباء. فى هذا المنظور لا يُستخدم تطوير الطاقة المتجددة إلا باعتبارها ذريعة بيئية لسياسة لا تتغير فى دعم الرأسمالية المدمرة للبيئة.

غابات للسيارات

إنه منظر لما بعد المعركة، معركة أُعلنت على الطبيعة. تربة مقلوبة، جذوع متكلسة، برك موحلة، وانقلبت الأرض إلى صحراء لا يخرج منها فى شقوق سوى نخيلات صغيرة صفراء. نتقدم فى حرارة ثقيلة تغطينا سماء رمادية، فى صمت لا يقطعه أى غناء للطيور، ولا نفخة هواء. وترعة مياه ميتة تحاذى الطريق الأصفر. ومن بعيد، على اليمين يوجد ما يشبه البلدوزر يتحرك مثل الصرصار بعد الكارثة. وأمامنا مباشرة على بعد عدة كيلو مترات، ستار رقيق أسود، يتبين كلما تقدمنا على الأرض المدمَّرة، أنه غابة. تستمر المسيرة بلا فرح، جولة مشئومة، قبل أن نصل إلى أدغال شعثاء تلوح فيها النباتات، ولكن يقطعها قطع النصل البساط الجاف الذى حل، حتى تلك الحدود التى تفصل بين الحياة والموت، محل الغابة التى كانت تغطى التربة فيما سبق.

الأشجار وأعشاب الفوجير، والجذوع الملقاة، والأشواك المخلبية تعارض الآن التقدم. الغابة العذراء وإن كانت مضاءة ـ فالظل لا يغطيها كلها ـ جديرة بسمعتها بأنها لا تُخترق. وما إن تقدمنا بالكاد عدة أمتار بصعوبة حتى بدأ القرويون الذين يرافقوننا، صامتين حتى الآن، فى وصف الأشجار فى غابة من الكلمات: انظروا هذه شجرة «ميدانج» medange نصنع منها أثاثًا. وهنا شجرة «جيلوتونج» jelutung التى تمد بالكاوتشوك الأحمر، وهذه شجرة «كيمباس» Kempas ـ بالغة الصلابة، التى توضع أساسًا للبيوت، وهذه الشجرة الطويلة هى «سيالانج» sialang التى تمدنا بعسل شهى. وانظروا أيضًا إلى أشجار «ميرناتى،

سيمبوبنجكو» meranti, simpo Bengku يمكننا بلا شك أن نستمر فى جرد الفواكة والحشرات والطيور، ونشير أيضًا إلى الوعول والخنازير والنمور ـ "حيث أمسكنا بواحد منها من زمن قريب" ـ والقرود الكثيرة جدًا فيما يبدو.

نحن بالقرب من كوالا سيناكو على بعد أربعين كيلو مترًا من رنجات، وهى قسم من أندراجيرى هولو من إقليم رياو فى جزيرة سومطرة بإندونيسيا. أى فى طرف العالم. ولكن هنا مازال الصراع الموروث من الأسلاف مستمرًا بين الإنسان والغابة، بين الحضارة والبربرية. الفارق هو أن الأدوار اليوم مقلوبة: البرابرة هم الذين اجتثوا الأدغال التى كان للقرويين فيها عاداتهم ومواردهم: "كانوا يذهبون إليها فى الغالب ليحصلوا على القش والكاوتشوك والفواكه للأكل أو للبيع كما يقول دليلنا بالاهيتام. وكانوا يصطادون فى الأنهار، وكان يمكن للواحد منهم كسب ٢ مليون روبية فى الأسبوع (١٤٥ يورو). تغير كل ذلك عندما جاءت الشركات وقطعت الأشجار وحفرت قنوات. الغابة الآن بعيدة عن القرية ومياه الصرف الناتجة عن الزراعة والتى تسيل فى النهر هرّبت الأسماك".

بدأ الصراع فى أعوام ١٩٩٠. والقرى المتاخمة لنهر أندراجيرى ناضلت وقتها ضد شركة الدولة أنهوتانى، التى كانت تقطع الأشجار، هنا كما فى أى مكان آخر دون أى غضاضة. استلزم الأمر مظاهرات كثيرة كى تغير الحكومة من نظام استغلال الغابة. "ولكن بعد أن كنا فى حلق النمر أصبحنا فى حلق التمساح". هذا ما يقوله مورسايد على عمدة قرية كوالا سيناكو. وصلت شركة أخرى هى دوتا بالما فى عام ٢٠٠٤ عارضة تصاريح رسمية بإنشاء مزارع نخيل زيت. وبدأت فى قطع الغابة وحرقها وزرع شتلات نخيل. فى سومطرة لا توجد سندات عقارية ولكن توجد فقط سندات عرفية لا وزن لها أمام تصاريح تمنحها الحكومة الإقليمية، لشركتى BBU BAY، وهما فرعان من شركة دوتا بالما، خربتا بواسطة النار الغابات البعيدة وأيضًا تلك التى اعتاد القريون الذهاب إليها.

ولأن الأرض مكونة من العشب الجاف، يمكن للنيران أن تستمر عدة أسابيع. بل وغالبًا ما كان الدخان يسود القرى ويلهب عيون قواد الدراجات البخارية

ويجعل الأطفال يسعلون. مظاهرات كثيرة لم تغير أى شىء، والقرويون ينتظرون، مؤمنين بالقدر لأنهم مجردون من كل سلطة، حتى تنتهى الشركات من مشروعاتها.

مائة كيلو متر من غابة عذراء تم تدميرها، فى ركن مجهول من العالم. قصة صغيرة من بين عشرات القصص الأخرى: فى إقليم رياو، بحجم سويسرا، يوجد آخر شريط من الغابة البدائية التى كانت تغطى قديمًا سومطرة. إنها تجذب زراعة نخيل الزيت، التى تكاثرت فى إندونيسيا وماليزيا منذ ثلاثين عامًا. إنتاج هذين البلدين انتقل من ٥ ملايين طن عام ١٩٧٩ إلى ٣٤ مليونًا فى ٢٠٠٦. وذلك لأن النخلة Elaeis guineensis ذات مردود كبير من الطاقة، وتنتج زيتا محل تقدير فى بلاد آسيا الصاعدة التى تعدل نظامها الغذائى. منذ بضع سنوات ظهر محفز جديد: الزيت وقود زراعى مهمّ تريد أوربا والصين والهند استخدامه. الطلب كبير لدرجة أنه تتم زراعة نخيل الزيت فى برونيو وفى بابوازى. وفى كوالا سيناكو تستمر شركة دوتا بالما فى عملها.

تختفى مساحات كاملة من الغابة العذراء لتخلى مكانًا للوقود الزراعى. وهذا الوقود، لأنه يُنتَج من النباتات، من المفترض أنه يؤدى إلى تفادى انبعاثات الغاز الكربونى للبترول الذى يحل محله. وهو مبدأ محل نقاش فى كل مكان، ولكنه فى سومطرة خاطئ تمامًا حيث أزالت النيران الغابات، لتترك مكانًا للنخيل، فأشعلت أكداس العشب التحتية. ولأن هذه تجمع الفحم بكميات هائلة فقد غطت الإقليم لأكثر من مرة بدخان كثيف حمضى، لتبث فى الغلاف الجوى ملايين الأطنان من الغاز الكربونى. وفى دراسة منشورة نهاية ٢٠٠٧، بإشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقدر أن انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون من الأرض ذات العشب المكدس تمثل ٣ مليارات طن فى العام، أى ١٠٪ من الإجمالى العالمى للانبعاثات بالإضافة إلى الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات. يأتى الثلثان من جنوب شرق آسيا. وهو ما يجعل إندونيسيا فى المرتبة الثالثة فى العالم فى بث غاز الاحتباس الحرارى.

زيت النخل هو الحالة الأكثر كاريكاتورية لصناعة الوقودات الزراعية التى تنتج عكس الأهداف التى تعلنها. وقد تعاقبت تقارير الخبراء منذ عام ٢٠٠٣، لتصل إلى نتيجة أن المكسب فى مجال الطاقة والبيئة هو صفر أو بالسالب. وحتى قصب السكر البرازيلى الذى يقدم حصيلة من الطاقة إيجابية (فهو ينتج طاقة أكبر من التى يتطلبها إنتاجه)، يمد من مزارعه دافعًا تربية الحيوانات وزراعات غذائية أخرى تجاه غابات الأمازون، فيشجع بالتالى على إزالتها.

والوقودات الزراعية، باحتكارها للأراضى الخصبة كى تقدم الوقود بدلا من الغذاء، تسهم فى أزمة الغذاء. وتقدر منظمة أوكسفام البريطانية أنها بذلك "تضع حياة ١٠٠ مليون شخص موضع الخطر".

ويلخص أوليفيه دوشوتر، مندوب الأمم المتحدة عن الحق فى الغذاء، طبيعة مثل هذه الزراعات: "إنتاج نبات الكولزا، وزيت النخيل الذى يدمر الغابات فى إندونيسيا، واستخدام ربع إنتاج الذرة فى الولايات المتحدة، هى فضيحة تخدم فقط مصالح جماعة ضغط صغيرة، وبأموال دافعى الضرائب".

حلم مدفون للأبد

وأولاف كارشتاد المستشار الخاص لشركة «ستاتأويلهيدرو» StatoilHydro منزعج قليلاً: "ـ نعم، السطح يبث ثانى أكسيد الكربون ـ كم؟ ليس لدى الرقم الدقيق ـ ٩٠٠٠٠٠ طن فى العام؟ "وهنا يتدخل المسئول عن الأمن: "نعم، هو هذا، ٩٠٠٠٠٠ طن".

يحدث المشهد فى قلب البحر، على بعد مائتى كيلو متر بعيدًا عن الساحل النرويجى، على المحطة البحرية سليبنر أ (Sleipner A) من شركة ستاتأويلهيدرو. هذا البناء الهائل يستخرج كل يوم من باطن البحر ٣٩ مليون متر مربع من الغاز. وسليبنر وحدها تمثل ٣٪ من واردات الغاز فى الاتحاد الأوربى.

ولكن ما يجعل سليبنر مرموقة ليس هو الإنتاج بقدر ما هى رائدة فى دفن الغاز الكربونى. تقنية تجميع وتخزين الكربون (SCS) هى إحدى الطرق الأكثر

وعدًا لكى تحد من تنامى الاحتباس الحرارى. فأكسيد الكربون بحبسه تحت الأرض خلال ملايين السنين سيبقى بالفعل بعيدًا عن الغلاف الجوى. وسليبنر هى كعبة المتخصصين فى هذه التقنية الوليدة: منذ ١٩٩٦ ستاتأويلهيدرو تضخ تحت الأرض الغاز الكربونى الموجود فى الغاز الذى تستخرجه.

كيف يحدث ذلك؟ غاز حقل سليبنر الغربى هو غنى طبيعيًا بثانى أكسيد الكربون، فهو يصل إلى ٩,٥٪ بدلاً من ٢,٥٪ فى مواقع الاستغلال الأخرى الموجودة فى بحر الشمال. ولكى يصل إلى هذا المعدل، الذى يشترطه الزبائن، يجب فصل ثانى أكسيد الكربون الزائد. هذا الفصل يتم بفضل تركيبات عضوية تُسمى أمينات، والتى تتميز بقدرتها على عزل جزئيات أكسيد الكربون.

فى هذه المرحلة، يمكن طرد الغاز الكربونى فى السحب التى تجثم بلا خوف، على سماء بحر الشمال. ولكن فى عام ١٩٩٤، فرضت النرويج ضريبة على غاز ثانى أكسيد الكربون المبثوث فى الغلاف الجوى. وبالتالى أصبح من المربح دفن الغاز الكربونى. والعملية تتم بضغط الغاز ثم حقنه فى مياه جوفية مالحة، وهى طبقة جيولوجية موجودة على بعد ٨٠٠ متر فى الأعماق. وهكذا يتم دفن مليون طن كل عام. وقام جيولوجيون بريطانيون ودانمركيون وفرنسيون بعمل تحليلات بصورة منتظمة. واستنتجوا أن التخزين لا يتسرب.

وكان لدىّ منذ وقت طويل فضول لاكتشاف هذه التكنولوجيا الواعدة: المتخصصون فى البيئة يحتاجون للأمل، هم أيضًا! للأسف فهمت فى المكان الحدود الاقتصادية للعملية. بالفعل، إن عمل المصنع الهائل وهو المحطة البحرية يتطلب مفاعلاً كهربيًا بقدرة ٨٠ ميجاوات، يبث بدوره غازًا كربونيًا، ويضاف إليه مفاعل بقوة ٦ ميجاوات، لضغط الغاز المراد دفنه، وهو أيضا يبث. وعلاوة على ذلك، يختلط ثانى اكسيد الكربون بملوثات تخرج من المدخنة التى يندلع لهيبها البرتقالى فى السماء الرمادية. وإجمالاً هناك ٩٠٠٠٠٠ طن من أكسيد الكربون يتم بثها بهذه الصورة فى الغلاف الجوى.

من جانب، تدفن سليبنر مليون طن من ثانى أكسيد الكربون، ومن جانب آخر تبث فى الغلاف الجوى ٩٠٠٠٠٠ طن. لماذا لا يدفن كل الغاز؟ لأن اصطياد ثانى أكسيد الكربون مكلف. واقتناص الكم الموجود من الغاز ينبغى أن يتم من أجل التوافق مع شروط الزبائن، وتأتى الضريبة لتغلق المعادلة الاقتصادية. فى المقابل، الضريبة ليست مرتفعة بالشكل الذى يجعلها تزيد على تكاليف حبس غاز ثانى أكسيد الكربون الناتج عن تشغيل المحطة. حتى فى شركة تتباهى بأنها رائدة فى هذا المجال.

وعلى الرغم من الخطاب المحبذ لتقنية تجميع وتخزين الكربون، فلم تنجز منها إلا تجارب قليلة لا يعتد بها. وبتطبيق التقنية على المفاعلات الكهربائية تزيد التكلفة من ٢٠٪ إلى ٤٠٪، مما يجعل قليلاً من الشركات ترضى بها. على الرغم من ذلك، ولكن حتى وإن كانت التقنية لم تعتمد صلاحيتها بشكل مطلق ـ ألا يمكن أن يتسرب ثانى أكسيد الكربون؟ ـ فإنها تحمل إمكانات هائلة: تؤكد الجمعية الأيكولوجية النرويجية بيلونا Bellona أنه "إذا تم تطوير هذه التقنية لأقصى إمكاناتها، يمكن تقليل بث ثانى أكسيد الكربون بمقدار ٢٤٠ مليار طن فى العام بين الآن وعام ٢٠٥٠"، أى خُمس الانبعاثات حتى عام ٢٠٥٠.

ينوى الاتحاد الأوربى بناء اثنى عشر نموذجًا، أى بنفس عددها مفاعلات كهربائية مزودة بصياد لثانى أكسيد الكربون وبآلية للحقن فى باطن الأرض. ولكن الـ ٦ مليارات يورو اللازمة لتمويل ذلك لم توجد بعد. وفى يناير ٢٠٠٨، ألغت الولايات المتحدة من جانبها مشروع «فيوتشرجن» futureGen: الأكثر طموحًا. لأن التكلفة الإضافية بالنسبة لمفاعل كهربى عادى كبيرة، لدرجة أن القطاع الخاص لن يمول النماذج. وأثناء هذا الوقت تتكاثر المفاعلات الحرارية التى تعمل بالفحم فى الصين والهند ـ وفى الغرب.

فى بلد الذهب القذر

ترتفع طائرة سيسنا الصغيرة فوق الممر. وتحيد باتجاه الجناح، ويتأمل المسافر المعطف المموج للغابة الخضراء، التى يعبرها نهر بتعرجات متأنية. مشهد عابر.

تغير الديكور فجأة. الآن اختفت الأشجار، والأرض تجردت، لتعرض مساحات شاسعة من التربة بنية اللون وعارية، تقطعها آلات البلدوزر وتتقدم الشاحنات وكأن الأمر بالتصوير البطىء.

ها هو مصنع كبير: تقاطع لخراطيم ومكعبات معدينة تنبثق منها أعمدة من دخان تتصاعد إلى السماء. على الأرض التى تمت تسوية سطحها تنتشر بقع صفراء كبيرة (مستودعات كبريت)، بحيرات واسعة يكسوها شحوب (أحواض لتجميع المياة الملوثة)، صفوف من المكعبات البيضاء (معسكرات العمال)، ثم من جديد نرى التربة مقلوبة ومصانع وبحيرات من الماء القذر. ومن بعيد نلمح الغابة وبقعًا أخرى بنية اللون وكأنها سرطان ينتشر فى الأدغال.

هنا، المملكة العربية السعودية ـ آسف، ألبرتا ـ ضاحية فى الغرب الكندى الذى يحوى فى تربته ١٧٤ مليار برميل من البترول فى شكل رمال داكنة، وهو ما يجعل كندا ثانى دولة فى احتياطى البترول خلف مملكة الرياض (٢٦٠ مليار برميل) قبل إيران (١٢٦) والعراق (١١٥) والكويت (٩٠).

ارتفاع سعر البترول حوَّل ثمرة القرع الشمالية (كما فعلت الساحرة فى قصة سندريلا) إلى عربة من الطاقة. عندما يكون سعر البترول ٢٠ دولارًا للبرميل، يصبح حفر أطنان من الأرض مشبعة بالرمال الداكنة، وفصل الوقود اللزج عن الرمل بالاستعانة بكمية كبيرة من الطاقة ومن المياه، وتحويل المزيج إلى بترول وكثير من المشتقات الكيماوية، ذا قيمة اقتصادية محدودة. وبداية من ٤٠ دولارًا أصبح الأمر صفقة مربحة. وعندما تجاوز البرميل ١٠٠ دولار، تحولت كتلة من الغابات الواسعة لا يهتم بها أحد، باستثناء الكاوتشوك، إلى منجم ذهب تتكالب عليه النخبة البترولية.

بالنسبة لمن لا يبالون بالأشجار وحيوانات الكاستور والسكان الأصليين، هذا الاندفاع نحو الذهب الأسود فاتن. مدينة فورت ماكمورى هى المركز، محطة قديمة للصيادين تحولت إلى قرية كبيرة ثم مدينة سكانها (٨٠,٠٠٠ نسمة)،

يتضاعف العدد كل عشر سنوات. وحواف المدينة تشكل موقع عمل دائمًا تزحف فيه المعدات على الغابة. ويمكن للمنطقة الصناعية أن تكون معرضًا دائمًا لمعدات الأشغال العمومية. وعلى الأوتوستراد الذى يتم توسيعه توجد شاحنات طويلة مليئة بعوارض معدنية أو جذوع أشجار تتقاطع مع الشاحنات الصغيرة وسيارات النقل الخفيف فى فيض لا ينقطع.

واليد العاملة المؤهلة ليست كافية لتحفر وتبنى وتغير، وكل كندا موجودة هنا، ولا سيما القادمين من الأقاليم الشرقية الفقيرة. الغالبية العظمى لمن يعملون فى الشركات التى تستغل الرمال يتقاضون مرتبات جيدة. ويشعرون بالملل. ونهاية الأسبوع فى المدينة الموحلة التى تمثل سيارات النقل الخفيف فيها أكثر من نصف إجمالى السيارات، يتجول الرجال بخوذات العمل المثبتة على الرؤوس بين الكازينو والمركز التجارى الذى يضم العديد من محلات المجوهرات، انتظارًا للحدث الثقافى الرئيسى الذى يقدمه كباريه الكاوبوى، وهو مسابقة الفانلات المبلولة.

وتحمل سيارة ليو، رئيس فريق إحدى شركات البناء، مصباح إشارة على طرف قضيب بعلو مترين، مثلها مثل كل الشاحنات الصغيرة فى المدينة. حتى يسهل على أكبر الشاحنات فى العالم رؤيتها حينما تذهب للعمل فى مناجم الرمال. وسائقو هذه الشحنات معلقون على عدة أمتار من الارتفاع، يقودون معدات قادرة على حمل ٤٠٠ طن من الأرض. وها هو مشهد: تتقدم الشاحنات بحذر على إطارات هائلة أطول من رجل طويل، بعد أن تم تحميلها بواسطة روافع ضخمة مثل عمارات ذات أربعة طوابق.

وتم تقديم تنازلات على ما يقارب ٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع، عُشر مساحة فرنسا. وفيما بين عامى ١٩٩٥ و ٢٠١٠ حسب حكومة ألبرتا، ستكون الشركات قد استثمرت ما يعادل ١٠٠ مليار يورو لتطوير استغلال الرمال الداكنة. والإنتاج الذى تجاوز فى ٢٠٠٧، مليون برميل من البترول كل يوم (١,٢٪ من الإنتاج العالمى) يمكن مضاعفته أربع مرات من الآن وحتى ٢٠١٥.

وتوجد عثرة واحدة تقف فى مواجهة هذا المطر من الدولارات الذى قلب كيان ألبرتا. عثرة هائلة. البيئة. تم اكتشاف معدل خطير فى الإصابة بالسرطان لدى السكان الأصليين المحيطين بالموقع. المتهم ماء نهر أثاباسكا الذى ترمى فيه الشركات سوائل لم تنق جيدًا. وبناء بحيرات صناعية تتخلص فيها من الماء الملوث الناتج عن العمليات الصناعية يعد مشكلة أخرى. الماء سام جدًا لدرجة أن هناك طلقات مدفع تنطلق بصورة مستمرة لمنع الطيور المهاجرة من الوقوف عنده ـ فتموت. فلاستخراج الزيت الأسود من الرمال يجب استخدام ماء غزير، يتم الحصول عليه من نهر أثاباسكا: نحو ثلاثة براميل من الماء لكل برميل بترول. فى ٢٠٠٦ أطلق «دافيد شندلر» David Schindler باحث بجامعة ألبرتا، إنذارًا فى مجلة أكاديمية العلوم بالولايات المتحدة: اقتران زيادة استخراج الرمال بالتغير المناخى سوف يسبب "أزمة خطيرة فيما يخص كمية ونوعية المياه فى الإقليم".

وأيضًا التلوث الناتج عن تحويل الرمال إلى بترول يثير أمطارًا حمضية تتم ملاحظتها حتى كيبيك. والآثار على الغابات ثقيلة: تم قطع الأشجار على آلاف الهكتارات كى تخلى مكانًا للاستغلال. يضاف إلى ذلك تكاثر طرق الوصول ومعسكرات العمال والمدن الجديدة، وخطوط تدمر وتقطع كتلة الغابات فى شمال ألبرتا، والتى كانت حتى هذا الحين لم تمس.

والأثر لا يقتصر على الإقليم فقط ولكنه عالمى. ينبغى توفر كثير من الطاقة لفصل البترول عن الأرض. وساهمت صناعة الرمال فى تزايد انبعاثات غاز الاحتباس الحرارى بواسطة كندا فى السنوات الأخيرة: ٢٦٪، منذ ١٩٩٠، فى حين أن البلد ملزم، طبقًا لبروتوكول كيوتو، بتخفيضها إلى ٦٪. والبترول نفسه "يُحرق فى السيارات الأمريكية، ليسهم أيضا فى الانبعاثات العالمية. كل هذا يلغى المكاسب من بث غاز ثانى أكسيد الكربون الذى يمكن أن يتحقق فى مكان آخر.

والأثر الغريب لارتفاع سعر الطاقة فى النظام الرأسمالى هو؛ أنه يحفز استغلال احتياطى البترول الذى كان حتى الآن هامشيًا، وبالتالى سيزيد من

انبعاثات غاز الاحتباس الحرارى. إذا كانت الرمال الداكنة فى كندا ـ وفى فنزويلا ـ قد دخلت فى دوائر التوزيع، تتطلع الشركات بنفاد صبر إلى البترول المدفون تحت المياه المجمدة فى القارة القطبية. وقريبا بعد ذوبان الطبقة الثلجية بسبب تسخين الكوكب سوف يكون من السهل الوصول إليه.

ثلاثة دروس عن الرأسمالية

ما الذى نستخلصه من هذه الرحلة فى مجال الطاقة عبر الكوكب؟ الطاقة النووية ليست هى الحل. والمراوح العملاقة فى النظام الحالى لا تغير الوضع. الوقودات الزراعية ليست أفضل، وآثارها الجانبية كارثية. الفحم الذى يبث ثانى أكسيد الكربون سوف يبقى الوقود الأساسى للمفاعلات الكهربائية. ارتفاع أسعار البترول يجعل استغلال الموارد الحفرية التى كانت هامشية حتى الآن مربحًا، وهو ما سيؤدى إلى استمرار إنتاج البترول وبالتالى انبعاثات غاز الكربون بدرجة أكبر.

ويمكن لى أن أذكر تفاصيل تقنيات جديدة يطرحها مروجو "التنمية الخضراء" وقودات زراعية من الجيل الثانى، سيارات بالهيدروجين، انصهار حرارى نووى، جيل رابع من المفاعلات النووية، سيارات كهربائية، أشجار معدلة جينيًا وغيرها. وكلها تنتج فى الغالب أعراضًا ثانوية مشئومة ولا تمثل فى وضع إنتاجها الحالى كفاءات كافية للرد على مشكلة السنوات المقبلة. لا يمكننا أن نستبعد إمكانية توصل هذه التقنيات إلى حل، ولكن ليس قبل ٢٠٤٠ على مستوى كبير.

هذه اللوحة محبطة إذا ما بقينا فى إطار الفكر السائد. وهناك ثلاث أفكار، فيما يخص مسألة البيئة، تحدد بنيتها:

- التكنولوجيا ستحل المشكلة دون أن تغير فى العمق نمط الحياة الغربى ولا إعادة تقسيم الثروة، وهو مؤشر عام ولكنه دائما مسكوت عنه. وتطور هذه التقنيات سيسمح بإعادة إطلاق لنمو مربح. ويكتب الصحفى «إريك لوبوشيه» Eric Le Boucher: "كل الأوساط الاقتصادية فى أوربا وأمريكا هم الآن مقتنعون أن البيئة يمكن أن تكون مصدرًا هائلاً للأرباح".

ـ استهلاك الطاقة سوف يستمر فى التزايد ـ بما فى ذلك البلاد الغنية ـ، ونمو الناتج القومى سيتواصل، وستستمر زيادة الثروة كما كانت الحال منذ مائتى عام. والرئيس السابق بوش يعبر عن مبدأ هذا الفكر: "فى هذا القرن الجديد، الحاجة إلى الطاقة لن تكف عن التزايد". والوكالة الدولية للطاقة تتبنى من جانبها فرضية ماكرو ـ اقتصادية، وهى أن الناتج القومى للبلاد الأوربية واليابان سوف يزيد بمقدار الضعف من الآن وحتى عام ٢٠٥٠. وناتج الولايات المتحدة سوف يتضاعف بمقدار٢,٥! ويتوقع عالم الاقتصاد «جان بول فيتوسى» Jean-Paul Fitoussi، بهدوء أنه بعد قرن سوف يكون أحفادنا أكثر ثراء منا بثمانى مرات.

ـ التغير المناخى هو المشكلة. فنحن ننسى السمة الكوكبية للأزمة البيئية. لماذا؟ لأن النظام ليس لديه حل لأزمة التنوع الحيوى أو تدهور المحيطات، فى حين أنه يعتقد أنه سيجد فى المسألة المناخية، بعد ترجمتها إلى مجرد مسألة طاقة، محفزًا على إبداع تقنيات جديدة، وبالتالى مصدر للربح.

لو بقينا فى إطار هذا الثالوث من الأفكار، لن يكون هناك حل للأزمة البيئية، ولن تشهد مع الوقت إلا التفاقم.

بقاء النوع الإنسانى باعتباره مؤشرًا اقتصاديًا

كيف يمكن الخروج من هذا الإطار؟ لمعرفة ذلك علينا أن نفكر فى رهان زماننا الحالى والذى هو حيوى بالمعنى الحقيقى للكلمة. وقد صاغه الفيلسوف هانز يوناس بوصفه مسئولية جيلنا تجاه الأجيال المقبلة. ومصطلح "التنمية المستدامة" هو الصيغة السياسية التى أجراها تقرير الأمم المتحدة المسمى بروندتلاند Brundtland المنشور عام ١٩٨٧: "تنمية تلبى احتياجات الأجيال الحاضرة دون أن تقلل من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها". والترجمة الاقتصادية له تصاغ فى السؤال: ما تكلفة المستقبل؟

نوقش فيما بين المتخصصين، دون أن يُحسم، موضوع تفكيك المفاعلات النووية ومعالجة النفايات المشعة. ويمكن أن نصيغه بهذه الصورة: تكلفة إدارة النفايات النووية عبر آلاف من السنين، هل هى أقل من قيمة الكهرباء التى ينتجها مفاعل نووى خلال خمسين عامًا؟ الذين يروجون للطاقة النووية يقدرون أن هذه الطاقة ستكون موجودة دائمًا، وأن التكنولوجيا سوف تسمح فى مدى غير محدد بإعادة تدوير النفايات. وبالتالى فالنفقات على المدى الطويل سوف تعوضها الأرباح التى تجنى من استغلال المفاعلات الموجودة وقتها. ولكن فلنفترض أن الأجيال المقبلة قررت عدم استخدام الطاقة النووية. حينئذ، تكلفة العناية بالسهر على الأضرار، على المدى الطويل، التى يخلقها نشاط قد اختفى، ستبقى على عاتقهم، رغم أنها ليس لها أى نفع بالنسبة لهم.

ولأن الأجيال المقبلة لا صوت لها، فالقرار يبقى بالنسبة لهم أمرًا واقعًا أملته الأجيال الحالية. أنصار الطاقة النووية يفرضون على المستقبل تكلفة مقترنة بفائدة حالية، دون إثبات أنهم سوف تكفل مستقبلاً أفضل.

طرحت المشكلة الاقتصادية على المدى الطويل من جديد، وبطريقة أكثر ضجيجًا، بواسطة «نيكولا شيترن» Nicolas Stern. هذا الاقتصادى المشهور أنجز بناء على طلب من الحكومة البريطانية تقريرًا منشورًا فى نهاية ٢٠٠٦، عن النتائج الاقتصادية للتغير المناخى. ولقد حظى هذا التقرير عن جدارة بردود فعل واسعة فى داخل الطغمة ولدى الرأى العام. وخلص التقرير إلى أنه إذا لم يتم فعل شىء بسرعة لمنع تزايد انبعاثات غاز الاحتباس الحرارى، سوف تحدث اضطرابات، مشابهة لتلك التى أثارتها الحربان العالميتان وأزمة ١٩٢٩، خلال القرنين القادمين.

من الجوهرى أن نفهم التفكير الذى أوصل إلى هذه الخلاصة. لقد تبنى شتيرن الوصف الذى أعدته هيئة GIEC (المجموعة عبر الحكومية للخبراء حول تطور المناخ) عن الخسائر التى قد يسببها التغير المناخى. وحاول تقديرها نقديا،

ثم مقارنة هذا التقدير بالمبلغ الذى ستكلفه إجراءات الوقاية من التغير التى تتخذ اليوم.

ويتمثل التفكير الاقتصادى كالآتى: مبلغ س ينفق اليوم يمكنه أن يمنع غداً خسارة قدرها ص. من وجهة نظر اقتصادية، من باب الترشيد يجوز لك أن تنفق س إذا كانت س أقل من ص. وإلا فإنه من المستحسن استخدام المبلغ س لغايات أخرى أكثر ملاءمة.

الصعوبة هى أنه، على فترة زمنية طويلة، لا نستطيع أن نقارن بين قيمتين نقديتين: ما قيمة س فى ٢٠١٠، يسترجع علماء الاقتصاد فى العادة مزحة كينز: "على المدى الطويل سوف نكون جميعًا موتى". ولكن يوناس عوّدنا على أن نفكر فى أن أحفادنا وأبناءهم سيكونون أحياء، وينبغى أخذهم فى الحسبان. وبسبب نتائج أعمال حضارة تكنولوجية، أصبح المدى الطويل مشكلة اقتصادية.

ولمقارنة «س» و«ص»، يلجأ الاقتصاديون إلى «معدل الراهنية» taux d'actuali-sation ـ هو فى جزء يمكن مقارنته بمعدل الفائدة الذى ربما لجأتم إليه لشراء شقتكم. ولكن، بينما ينبع معدل الفائدة ـ مع التبسيط ـ من أداء سوق المال، ينطبق معدل الراهنية على آجال بعيدة جدًا لا يستطيع السوق أن يحددها. فهو إذن يتم اختياره بطريقة إن لم تكن عشوائية فهى على الأقل ذاتية.

اختيار معدل راهنية معتدل يُعلى من قيمة ص أى المستقبل. هذا ما يفعله شتيرن عندما يتبنى معدل ١,٤٪، وهو ما يجعل خسائر التغير المناخى فى ٢١٠٠ وبعدها مكلفة جدًا إذا ما ترجمناه إلى المعدل الحالى. وبهذا يكون من الترشيد اقتصاديا أن نخصص من اليوم نفقات وقاية. وبالعكس إذا ما اخترنا معدل راهنية مرتفعًا يعنى الإقلال من قيمة ص أى قيمة المستقبل. فلا حاجة إذن للقيام اليوم بإجراءات وقاية. الاقتصاديون الذين لا يعتبرون مسألة التغير المناخى درامية، مثل «ويليام نوردهاوس» William Nordhaus، تبنوا معدل ٤,٥٪ والفارق بين المعدلين، حسبما يرى «أوليفييه جودار» Olivier Godard "يؤدى إلى فارق بين

١ إلى ٢٠ بين التقديرات المستقبلية لنورد هاوس وشتيرن على الترتيب، فيما يخص القيمة الحالية للخسارة الهامشية الناتجة عن انبعاث طن واحد من ثانى أكسيد الكربون".

فى الحقيقة، لا يوجد حل اقتصادى محض لمسألة التكلفة على المدى الطويل: لا يمكن أن نؤسس الاختيار إلا على تفكير أخلاقى. ولهذا يكتب شتيرن: القاعدة الأخلاقية الوحيدة التى يعتد بها لكى نضع أقل قيمة لما ستكون عليه المنفعة بالنسبة للأجيال المقبلة هى؛ عدم اليقين من معرفة ما إذا كان العالم سيكون موجودًا أم لا، أو أن هذه الأجيال سوف تكون حاضرة". إنه أمر منطقى: إذا لم يكن للنوع الإنسانى وجود بعد مائة عام فلا يوجد أى سبب لأن نحرم أنفسنا اليوم ... احتمال بقاء النوع الإنسانى" هو أيضا أحد المؤشرات التى أدخلها شتيرن فى حسابة لمعدل الراهنية. ويخلص شتيرن إلى النتيجة: "إذا لم تعطوا أهمية كبيرة للأجيال المستقبلة، فلن تعطوا أهمية كبيرة للتغير المناخى".

وفى المقابل، ما الذى يؤسس لموقف نوردهاوس (الذى يستند إليه متشككون كبار مثل الدانمركى «بيورن لومبورج» Bjorn Lomborg، على فرضية أن المائة سنة القادمة سوف يتزايد النمو بنفس إيقاع القرن العشرين. حينئذ سوف تقل قيمة تكلفة المستقبل لأن العالم المقبل سيكون أكثر ثراء وأكثر قدرة على تحملها.

إذا ما تتبعنا شتيرن، ينبغى فورًا الشروع فى سياسة للوقاية. وإذا ما تتبعنا نورد هاوس، يمكن أن ننتظر.

ولكن هل يمكن قبول مسلَّمة؛ أن النمو المادى سوف يستمر بصورة مستمرة؟ لا، للسبب الآتى: البشرية لديها موارد بيئية أقل من القرن العشرين، ومصطلح موارد بيئية يفهم على أنه قدرة المجال الحيوى، دون أن يحدث به خلل، على امتصاص أثر النشاط التحويلى للبشرية. يراهن الرأسماليون على أن التكنولوجيا ستعوض هذه الخسارة فى القدرة. وحتى الآن لا شىء يبرر هذا الرهان: فآلتنا الاقتصادية تظل مدمرة بشكل كبير للمجال الحيوى.

المجتمع يستطيع أن يكسب المليارات

لقد فحصنا المسألة الزمنية، على المدى الطويل انطلاقًا من تقرير شتيرن. لكنها تُطرح بطريقة أخرى وبصورة ملحة على المدى القصير.

عدد كبير من علماء المناخ يعتقدون أن تسخين متوسط الحرارة على الكرة الأرضية بأكبر من درجة مئوية سوف يودى بالنظام المناخى إلى فوضى لا يمكن التحكم فيها. وتقدر مجموعة GIEC أنه، لتفادى تخطى هذا السقف، ينبغى وضع حد لتركيز غاز الاحتباس الحرارى إلى أقل من ٥٥٠ جزءًا لكل مليون (PPM) من ثانى أكسيد الكربون وما يكافئه، (الغازات الأخرى مثل الميثان تحال إلى الغاز الكربونى لتسهيل الحساب). ولو أخذنا فى الحسبان التركيز الحالى لهذه الغازات فى الغلاف الجوى، فهذا يفترض أن الانبعاثات العالمية تصل إلى قمتها فى غضون عقدين قادمين، قبل أن تتناقص بصورة ملحوظة. وهذا التحليل أصبح سياسة لأوربا فى أثناء انعقاد مجلس الاتحاد الأوربى فى ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٤.

ويعنى هذا بشكل ملموس أن البلاد الأكثر ثراء عليها أن تقلل بشكل كبير من الانبعاثات من الآن وحتى ٢٠٥٠، تاركة هامشًا من النمو للبلاد الأكثر فقرًا، ثم يثبتون هم أيضا انبعاثاتهم. وبصورة ملموسة أكثر، هذا التخفيض القوى بالنسبة للبلاد الغنية يمثل تناقصًا "بمعامل ٤" أو قسمة على أربعة. فرنسا على سبيل المثال تبنت هذا الهدف وهو الإنقاص إلى ٨٠٪ من ابنعاثاتها فى نحو عام ٢٠٥٠ فى قانونها عن الطاقة والذى تم التصويت عليه فى ٢٠٠٥. وهذا يتضمن تقليل الانبعاثات بنحو ٣٪ فى السنة.

يمكن لكم تقليب الأمر فى كل الاتجاهات: تقليل الانبعاثات من غاز الاحتباس الحرارى ابتداء من اليوم، أخذًا فى الحسبان حالة التقنيات، يقتضى انخفاضًا قويًا فى استهلاك الطاقة. بل حتى فى بلد مثل فرنسا والتى توجد فيها الطاقة النووية فى مكانة مهمة بشكل استثنائى، وإن كانت لا تغطى إلا ١٧٪ من الاستهلاك العام للطاقة.

"اقتصاد الطاقة" الذى لا يعد "فاتنًا"، حسب نماذج الأيديولوجيا السائدة، هو الذى يتم نسيانه دائما، أو بالكاد يُذكر. ففى النظام الحالى، يبدو غير مربح بالنسبة للشركات الكبرى ـ التى تتمتع دائما باتصالات مميزة بالأوساط السياسية، وتحبذ بناء مفاعلات الغاز أو مفاعلات نووية أو مراوح عملاقة. ولكن فى المقابل، هذا الطريق هو أكثر نفعًا للمجتمع، كما جربناه بعد الأزمة البترولية فى عام ١٩٧٣. بلد مثل فرنسا تبنت حينذاك سياسة مزدوجة لاقتصاد الطاقة وتنمية الطاقة النووية. وقد قام وزير الصناعة بعرض النتيجة عام ١٩٨٧: ١٠٠ مليار فرنك تم استثمارها (١٥ مليار يورو) حتى هذا التاريخ فى اقتصادات الطاقة، سمحت بتقليل ٢٤ مليار فرنك فى العام من واردات البترول، ٥٠٠ مليار فرنك استثمرت فى الطاقة النووية قللت الواردات بمعدل ٥٦ مليون طن. وهذا يعنى أن اقتصادات الطاقة أكثر مردودية من الطاقة النووية. كذلك استنتجت الوكالة الدولية للطاقة فى تقريرها نظرة على العالم World Outlook 2006، لأنه لتثبيت انبعاثات الغاز الكربونى فى ٢٠٣٠، فإن المكاسب فى الفاعلية الطاقية ستكون فى حدود ٦٥٪ من تخفيض الانبعاثات، ولا يسهم النووى إلا بـ ١٠٪، والطاقات المتجددة بـ ١٢٪.

توفير الطاقة، أى تقليل استهلاكها، يعنى أن الحياة اليومية فى البلاد المتقدمة ينبغى أن تتغير. ليس هذا رفضا للتقنية: فتوفير الطاقة يستدعى حلولاً ابتكارية. ولكن هذا يفترض تعديل تخصيص الإمكانات: إذا كان من المجدى دراسة تقنيات يمكن أن تكون متاحة بعد أربعين سنة، فإنه من الملح أكثر الاستثمار فى تقليل الاستهلاك الطاقة.

نهاية الصنمية

الاختيار سياسى. لأنه ليس بالإمكان التوجه إلى مجتمع من الاقتصاد فى الطاقة بدون سياسة لإعادة التوزيع. لسبب بسيط: النقل والتدفئة ـ وهما المجالان الرئيسيان اللذان يمكن أن يتم فيهما الاقتصاد ـ وزنها النسبى أثقل على

ميزانية العائلات المتواضعة أكثر من العائلات المتيسرة. والإهدار نفسه إذا كان منتشرًا في كل المجتمع، فهو أكثر حدة لدى الأغنياء. تقليل استهلاك الطاقة يستدعي إذن سياسات تعيد صياغة الجهد المالي المقدم حسب فئات الدخل، وتقوم بتطوير وسائل جماعية لا تستطيع لعبة السوق وحدها أن تضمنها.

ونفهم أن الطغمة لا تريد أن تذهب في هذا الاتجاه، مستندة في ذلك إلى رضا جزء كبير من السكان المعتادين على طاقة غير غالية الثمن. في الظاهر، من الأسهل عدم تغيير الأوضاع الاجتماعية والاستمرار في الطريق التكنولوجي.

ولكن في الواقع إذا رفضت الطغمة هذا التغيير فإن على المجتمع أن يواجه صعوبات أكبر فأكبر: ارتفاع أسعار البترول، المستمر منذ ٢٠٠٣، وكانت الأسعار مع ذلك معتدلة حتى ٢٠٠٨، هو أول برهان، في مجتمعات راهنت على الاعتماد الكلي على السيارة وعلى الشاحنة. يمكن للمنافسة الاقتصادية في قطاع الطاقة أن تؤدي إلى تسيب في مراقبة الطاقة النووية، وإلى حوادث متكررة، بل وإلى ما هو أسوأ. وتزايد الاضطرابات المناخية ـ فيضانات، جفاف، حرائق ـ سوف يغير من الرفاهية الظاهرة للبلاد المتقدمة. والأنانية المستمرة للبلاد الغنية تجاه السكان الفقراء الأكثر عرضة للآثار الأولى للتغير المناخي، سوف تزيد من ضغط الهجرة والتوترات الاجتماعية في البلاد المستقبلة لهذه الهجرات.

"ولكننا سنغير، بينما الهند والصين تستمران في ضخ الطاقة وبنموهما المذهل سوف يحطمان جهودنا؟ لماذا إذن؟" نستمع لهذه الأغنية منذ أن لاحظ إخصائيو الإحصاء أن النمو الصيني الكبير سوف يترجم إلى انبعاث مذهل للغاز الكربوني. ولكن نغمتها زائفة. فستبقى دائمًا أمريكا الشمالية وأوربا واليابان، وحتى وإن كانت تشهد تدهورًا نسبيًا، سادة للاقتصاد العالمي. إن عليهم أن يصيغوا نمطًا جديدًا للاستهلاك، لأن إهدارهم، الذي تدفع إليه طغمتهم يحدد النموذج الذي تحاكيه البلاد الأخرى المنخرطة في السباق الفاضح الذي وصفه فيبلن. تغيير هذا النموذج يعني تغيير الملمح العام للطاقة في الكوكب.

بل إنه من جهة أخرى سوف يصبح عزاء للبلاد الصاعدة التى تكد للحصول على إمدادات على قدر عطشها. لأن السباق المنخرطين فيه مع الغرب سيصل إلى طريق مسدود. إذا استهلكت الصين والهند والبلاد الأخرى الصاعدة المهمة نفس كمية الطاقة التى يستهلكها كل مواطن فى بلاد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، فسوف يرتفع الاستهلاك العالمى للطاقة من ثلاثة إلى خمسة أضعاف عما هو اليوم!" إن الأمر ببساطة مستحيل". حسبما يحلل «برنار لابونش» Bernard Laponche الخبير المستقل.

فلنلخص: الاعتقاد فى أن التكنولوجيا يمكن أن تحل المشاكل البيئية يعنى الرغبة فى إدامة نمط حياة يكون مبرره الرئيسى هو مراكمة السلع الاستهلاكية، كما يعنى ترحيل القرار الذى لا مفر منه بإيقاف تزايد انبعاثات غاز الاحتباس الحرارى إلى الأجيال المقبلة، فى شروط أكثر تدهورًا من اليوم. وبالعكس، رفض اعتبار أن التكنولوجيا تمثل الحل يتضمن الرغبة فى تغيير المجتمع فى أسسه وكذلك فى أهدافه.

وهذا يفترض أن نتخلى عن الفكرة القديمة التى تجعلنا نتصور أن التطور التكنولوجى سيتخذ مسارًا مستقلاً طوال الطريق الحتمى للتقدم. بل على العكس، يبين علماء اجتماع العلم أن الطرق التقنية المختارة تعتمد على التفاعل مع المجتمعات التى تندمج فيها. ينبغى أن ننتهى من "الصنمية التكنولوجية"، حسب صيغة الفيلسوف «أندرو فينبرج» Andrew Feenberg.

الاختيار التكنولوجى هو أساسًا اختيار سياسى ينبع من تصور مسبق للنظام الاجتماعى. "أى تكنولوجيا؟" هو سؤال ثانوى. السؤال الأولى هو: "فى أى مجتمع نريد أن نعيش؟".

فاصل

الشمعة والأحجار ولمعان النقود

قادتنى المصادفة يوما إلى مجلس الشيوخ، حيث دعانى بدهاء أحد المنظمين للاشتراك فى إحدى ندوات يوم مخصص للتأمل فى العلاقات بين البيئة والاقتصاد. وجارى كان جويوم ساركوزى، نائب رئيس سابق لنقابة Medef، منظمة رجال الأعمال الفرنسيين. وألقى المتحدثون ـ عالم اقتصاد، وزير سابق، أعضاء من مجلس الشيوخ ورجل أعمال ـ خطبهم، ثم جاء دورى.

وختمت مداخلتى بهذه الكلمات: "إذا ما كنا نريد أن نتفادى الأزمة البيئية، فالمسألة بسيطة من حيث المبدأ: يتعلق الأمر بأن نقلل جماعيا تأثيرنا على المجال الحيوى. وتقليل التأثير على المجال الحيوى هو بدوره بسيط جداً، هو وضع حد لاستهلاكاتنا المادية، تقليل استهلاكنا للبترول، للخشب والزنك والذهب والحديد، كل المواد التى تغير محيطنا اليومى. إذن تقليل استهلاكنا المادى الجماعى، ولاسيما فى البلاد الأكثر ثراء. لن نتوجه إلى سكان النيجر أو جواتيمالا لنطلب منهم تقليل استهلاكهم. وإنما إلى المليار من سكان البلاد الأكثر ثراء، وداخل هذا المليار من السكان، ٥٠٠ ـ ٦٠٠ مليون من الطبقات الوسطى. ولكن الطبقات الوسطى لن تقبل اختيار التوجه إلى خفض الاستهلاك المادى إذا استمرينا فى هذه الهيكلة لمجتمعاتنا القائمة بعمق على التفاوت الاجتماعى، مع شريحة رقيقة من بالغى الثراء الذين أسميهم بالطغمة، الذين يراكمون الدخول والملكيات على حساب مجمل السكان. إن الرهان الأيكولوجى يمر عبر تقنين للعلاقات الاجتماعية بواسطة إعادة توزيع الدخول". وأقترح طرح "الدخل الأقصى المقبول".

بلاشك سيكون من باب عدم التواضع القول بأننى أيقظت الحضور. ولكن السيد ساركوزى، الذى تجاهلنى حتى هذه اللحظة أخذ الكلمة وقال بصوت حى: أرى أن السيد كيمف لطيف جداً، ولكننى منذ وقت طويل لم أستمع إلى أشياء كهذه، لا أعتقد ولو لثانية بما تحكيه. لا أعتقد ولو ثانية بأن نذهب لتحفيز الناس، وسيكون من المثير أن نجرى اقتراعا فى القاعة، "سيكون الأمر أفضل كثيراً، غدا ستعيشون أقل جودة من اليوم، هل يهمكم أن تتحركوا من أجل هذا؟ غدا سوف ترجعون إلى الشمعة وبدون تليفون محمول. "لا أعتقد بهذا، ولو لثانية".

فقمت بالرد: "سمعت كلمة "شمعة". هل يمكن لنا أن نتقدم فى الجدال، دون يقال لنا كل مرة نطرح فيها أسئلة للنقاش إننا نريد العودة إلى العصر الحجرى والشمع؟ سوف أقول الأشياء بوضوح: إذا كانت البشرية، والمجتمعات البشرية وأولئك الذين لديهم قدرة أكبر وثروة أكبر من أجل القيام بذلك لا يتكفلون بمصيرنا بالنسبة للأزمة البيئية، فسنذهب تحديداً إلى حالة من الفوضى الاجتماعية ربما لن تكون هى حالة العصر الحجرى ولكنها ستكون سلبية للغاية. إذن، من فضلك يا سيد ساركوزى عليك باستخدام حجج جادة ولا ترسل شموعاً وحجارة فى وجوهنا".

بقى السيد ساركوزى بعد ذلك هادئًا جداً، لم نعد نسمعه.

هذه الحكاية تبين ميل الطغمة فى الإجابة عن الأسئلة التى تزعجها بواسطة صور محنطة. شخص آخر من ممثلى الطغمة المرموقين، «جاك آتالى» Jacques Attali ـ لجأ إلى نفس المنوال. فحينما سئل عن النتائج البيئية التى يمكن أن يسببها النمو القوى الذى يدعو له، أجاب: "أفضل طريقة لعدم التلوث، هى العودة إلى العصر الحجرى".

لا أدرى ما إذا كانت هذه الإجابة غبية أو مستهترة. ولنلاحظ أنه هذا الداعية للنمو فى سنوات شبابه كان معارضًا متشدداً لهذا الطوطم الذى تبناه بعد ذلك.

ففى مجلة La Nef عام ١٩٧٣ كتب الشاب آتالى مقالاً يرى فيه أن تقرير نادى روما "حَذِرٌ"، وينقد نماذج النمو "غير القادرة على تحليل العلاقات بين النمو والرفاهية" ويشرح ببصيرة: " إنها أسطورة يتمسك بها بعناية علماء الاقتصاد الليبراليون، والتى ترى أن النمو يقلل التفاوت. هذه الحجة التى تسمح بتأجيل كل مطالب إعادة التوزيع هى احتيال فكرى لا أساس له".

إنه دائمًا أمر محزن أن نرى رجلاً يهين نفسه عن بعد. وأيضًا كانت لدى السيد أتالى المهارة فى تقريره للجنة تحرير النمو، ألا يتحدث عن إعادة التوزيع أو عن التفاوت، اللهم إلا ليقول: "الفضيحة تكمن فى الظلم أكثر مما تكمن فى التفاوت". لا السيد آتالى ليس "مثقفًا محتالا". وإنما هو أحد أعضاء هذا الجيل المتدنى الذى انتقل من ماركسية الصالونات إلى الرأسمالية العمياء.

ولأننى لا أتراجع عن أى تجربة لاستكشاف فكر أعضاء الطغمة، ذهبت، فى إحدى أمسيات نوفمبر ٢٠٠٧، لأشارك فى شارع الشانزليزيه فى إطلاق صندوق استثمارى مخصص لقيم البيئة. فقد دعت الشركة المالية إدمون دو روتشيلد الهواة الأثرياء إلى ندوة يرأسها جان مارك سيلفستر، بين لوك فيرى وكلود أليجر، حول موضوع "البيئة باعتبارها محركًا للنمو". وكان مهرجانًا للفكر.

وقد أعلن ممثل روتشيلد عن صبغة الندوة: "مهمتنا هى خلق القيمة المالية على المدى الطويل. نحن نعتقد أن البيئة أصبحت موضوعًا للاستثمار. وهناك ضرورة أن يعالج المجتمع مشكلة البيئة، وطريقة معالجتها هى التكنولوجيا".

وأعطى الكلمة للصحفى جان مارك سيلفستر لكى ينشط الحديث. وأعلن: "أهمية أى ندوة تكون متوقفة على درجة الخلاف فى وجهات النظر بين المتحدثين"، محددًا أنه لا يرى خلافًا بين أليجر وفيرى: "بالتأكيد الأول ينتمى لليمين والثانى لليسار. ولكن هل اليمين واليسار يعنيان شيئا اليوم؟ "بالتأكيد" الخلاف الوحيد العميق: ليس لكما نفس تصفيف الشعر". وتهلل القاعة.

وبعد وضع هذا الديكور تحدث كلود أليجر. وثار ضد مفهوم تراجع النمو dé-croissance. "هذه الفكرة التى تبدو لى شخصيًا شنيعة، وهى: إننا أُتخمنا وبالتالى فعلى أطفالنا أن يعيشوا فى تقشف، وعليهم ربط الأحزمة على البطون". وصاح "لا... ينبغى أن تكون البيئة محركًا للنمو". وأبرز مفتاح الأيديولوجيا السائدة: "الطريق الحسن هو: كل ما لا يدخل فى الاقتصاد لا يدخل فى مسيرة المجتمع".

وبعد ذلك وضع قائمة بالمشكلات البيئية: أولاً المياه. "يوجد جفاف مريع، وفيضانات. دورة المياه مضطربة وعلينا أن نتكيف معها. التكنولوجيا موجودة: نستطيع أن نصنع مياهًا جوفية اصطناعية. ويجب وضع برنامج لتفادى الفيضانات فى فرنسا: تنظيف الأنهار ورفع الرمل منها". أهناك صلة بين هذه الأزمة فى المياه والتغير المناخى؟ تقليل الاستهلاك، التوجه إلى زراعة أخرى؟ لم يشر إلى أى منها. المشكلة الثانية: الطاقة. السعر سوف يتجه للاستقرار بفضل الزيوت الثقيلة والرمال الداكنة. "ستقولون لى: وثانى أكسيد الكربون؟ لدينا التكنولوجيا: حبس الغاز الكربونى". المشاكل التالية: النفايات، التنوع الحيوى. "بالطبع الحل فى هذا المجال هو الكائنات العضوية المعدلة جينيًا OGM، لا يوجد حل آخر".

جاء دور لوك فيرى ليكسب عيشه. وعبر عن قلقه من "الانفعالات الحزينة" التى تلهم قضية البيئة محيلاً على سبيل المثال إلى الحوار الذى جرى بينه وبين سوزان جورج، المؤلفة المناصرة للعولمة البديلة. "قالت لى: "حينما تذهب إلى نيس أو إلى مارسيليا وترى دائما مكتوبًا ليل وبوردو لا يكفى أن تبطئ السير وإنما عليك أن تعود للخلف". وهنا أيضا يعلق فيرى: "يوجد مجاز عميق، ثورة محافظة، علينا القطيعة مع مثل هذا النموذج". لو كنا فهمنا جيدا، يفضل فيرى الذهاب إلى ليل حتى وإن كان هدفه هو مارسيليا.

فى الواقع إن ما يأخذه على قضية البيئة هى أنها تغذى "انفعال الخوف". والحال أنه "حينما كنا صغارًا كانوا يقولون لنا إن الخوف أمر مخجل. فالولد الكبير لا يخاف. أن تكبر هو أن تهزم الخوف". لوك ولد كبير.

وحلمه لحل مشكلة البيئة هو "مؤسسة جمهورية تصالح الجمهورية مع العلم". مكونة من "مُنتخَبين ورؤساء شركات وعلماء، علماء حقيقيين لا أتحدث عن أولئك الذين يحتكرون الخطاب دائمًا، المناضلين فى مجال المناخ". ونخمن أن هذه المؤسسة باستبعادها علماء المناخ الذين يعتقدون بالتغير المناخى سوف تكون ذات منفعة لا جدال بشأنها. ورغم ذلك يخلص إلى أننا: "نحتاج أن نستبدل منطق الانفعال المشئوم، وخليط الخوف والمجتمع الإعلامى بمنطق جمهورى وعلمى فى آن". ماذا؟ سمعت التسجيل بعد ذلك، نعم قال فيرى إنه يحتاج إلى أن يحل ما يدينه محل ما يتمناه. هذا الولد الكبير ما زال يعانى من عدم التحكم فى لا وعيه، أو فى أن يتحدث بلغة فرنسية صحيحة.

استمرت المناقشة، التى ليس فيها خلاف كبير، كما توقعنا، تحتفى بالعلم وبالحرية، وتلعن الضرائب... إلخ. وفى إطار إدانته لأنصار العولمة البديلة يقول فيرى: "هؤلاء الناس ليسوا أصدقاءنا، لكنهم يضعون إصبعهم على شىء حقيقى: مع العولمة وتحديداً مع صعود السوق المالى، مسيرة العالم تفلت من يدينا بشكل كبير". ونتخيل كم كان عليه أن يناضل حينما تلقى دعوة شركة إدمون دو روتشيلد المالية، قبل أن يأتى ليلقى بنفسه فى وجه الذئب. وصرح أليجر: "أنا أتوجه بخطابى إلى رجال المال: هذا البلد يحتاج إلى ثقافة المخاطرة". فيرى ـ الذى مثله مثل شريكه، كان دائما موظفًا ـ يؤكد: "ليس سهلاً أن نعلّم اتخاذ المخاطر". كانت القاعة مفتونة. وختم جان مارك سيلفستر: "كنا هنا لنتحدث عن صندوق الاستثمار الذى تكفلتم بإطلاقه". تصفيق حاد. الفلسفة والعلم يرسلان تحيتهما إلى المال.

الفصل الرابع

التعاون أو الاستبداد

نحن نريد العيش فى مجتمع يتبع قواعد أخرى غير قواعد الرأسمالية: يسعى للصالح العام بدلاً من الربح، والتعاون بدلاً من المنافسة، والبيئة بدلا من الاقتصاد.

فى مجتمع يضع الوقاية من انهيار المجال الحيوى بوصفها هدفًا للسياسة الإنسانية فى نصف القرن القادم، ويؤكد أن تحقيق هذا الهدف يفترض انخفاض الاستهلاك المادى، ويخلص إلى أن هذا لا يمكن أن يتحقق سوى بواسطة العدالة الاجتماعية.

إذن كيف نتصرف؟ نفكر بطريقة مختلفة. فلنقبل أن ما اعتقد أنه "أنا" هو بشكل كبير بناء نفسى مشروط بميراثى الثقافى والمالى، و "حريتى" هى بشكل كبير نتيجة للتفاعلات الاجتماعية، وأعتقد أن "أنا أفكر" يكون بشكل كبير نتيجة لما أقبل الاستماع إليه. أن نقلب المخطط الراسخ بفاعلية منذ ثلاثين سنة؛ عمليًا اليوم، النزعة الفردية تسجن، والتضامن يحرر.

خبر سار: التضامن يجعل المرء سعيدًا. إذ يقول عالم نفس أمريكى، "الاكتشاف الأكثر حصولا على الإجماع فى البحث حول عوامل الرضا هو؛ أن السعادة تتحدد وبحجم العلاقات الاجتماعية وبعمقها".

ثم إنه علينا التكيف مع كوننا أكثر فأكثر فى زيادة عددية. فى عام ١٩٩٠ كان الكوكب يقدم ٨ هكتارات من الأرض لكل شخص، فى ٢٠٠٥، وفى ٢٠٥٠ الأرجح

١,٦٣ . لم يعد يمكن لنا أن نعزل أنفسنا، والمجتمع - فى ابتكاريته المنطلقة ـ يفرض نفسه علينا. التضامن، الحس المشترك، المشاركة، التعاون ليست اختيارات أخلاقية، ولكنها اقتضاء للانسجام الشخصى والجماعى، وإلا فالعيش فى حالة صراع دائم.

الرأسمالية، زهرة عفنة

ما الأمر الملح؟ تصور نظام نجد لأنفسنا فيه مخرجًا من الرأسمالية. علينا أن نحول الكارثة المقبلة إلى حظ للمستقبل. " المخاطرة البيئية بالنسبة للإنسانية فرصة لأن تعترف، وفى مواجهة المناهج القائمة على الهوية، بمصيرها المشترك". كما يقول عن حق «باتريك فيفريه» Patrick Viveret.

الخصم يبدو بالغ القوة. ولكن السوس ينخب فى عظامه. سمعتم بلاشك عن «رافليزى» rafflésie، أكبر زهرة فى العالم. هذا النوع يعيش فى إندونيسيا فى جزيرة سومطرة. ويصل قطرها إلى نحو متر، وتبعث رائحة لحم غفن، كما أنها أيضا تشبهه: ولقد تبنت الزهرة هذه الإستراتيجية كى تجذب بعض أنواع الذباب التلقيحية المتخصصة فى الجثث الطازجة. الزهرة لا تزدهر إلا وقتًا قصيرًا، يوم أو يومين فى السنة، قبل أن تختفى. الرأسمالية كذلك: كبيرة جدًا، قوية جدًا، ولن تمثل سوى فترة قصيرة فى المغامرة الإنسانية، أكثر من قرنين قليلاً - اثنين فى المائة من التاريخ الذى بدأ منذ عشرة آلاف سنة بواسطة ثورة العصر الحجرى الجديد. وفى أوج ازدهارها، سوف تتداعى.

علينا أن نتخيل ما يعقبها وليس الانتظار فى بلادة، لأن تتحول، فى الكارثة التى خلقتها، إلى استبداد.

ولنحدد نقطة. تعودت الرأسمالية على أن تحيل بلا توقف من يكشفون عما سوف يتبعها إلى ستالين وماو. وأنا شخصيًا لم أكن يومًا ما ماركسيًا. فى سنوات التكوين كنت أستمع إلى مفاهيم صراع الطبقات، قيمة العمل، الاستغلال، الاغتراب، والتى ما زالت صالحة. ولكننى كنت أحب الحرية كثيرًا، وكنا نعرف

آنذاك ما فيه الكفاية عن الاتحاد السوفيتى، مما جعلنى أصبح نهائيًا معارضًا لنظرية تؤدى إلى هذه النتيجة. ثم إنهم جميعًا من الماويين إلى التروتسكيين، ينحّون جانبًا مسألة البيئة، أو على أحسن تقدير يعاملونها على أنها "هم برجوازى صغير". بلا شك يمكن أن نقرأ اليوم لمفكرين يستخدمون بذكاء جزءًا من تحليل ماركس. ولكن لم يعد هناك فكر شمولى. لا مجال لأن نعامل باعتبارنا ماركسيين من قبل الرأسماليين! وإذا اقتضى الأمر بأى ثمن أن نضع توصيفًا، فلنقل أنصارًا للبيئة (أيكولوجيين).

البدائل موجودة من قبل

إذا ما أتيح لكم المرور فى الطريق الذى يربط مدينة كيبيك بمدينة ليفيس لاحظوا الصور الشارحة المعلقة فى حوائط الممرات الجانبية: هى تحكى إحدى أجمل قصص التعاون. فى بداية القرن العشرين، كان سكان كيبيك يعيشون تحت نير الكنديين الإنجليز: وكانوا متجاهلين ثقافيًا ومستغلين اقتصاديًا. والبنوك لا تتعامل إلا مع رجال الأعمال، وحينما كان الناس العاديون بحاجة إلى قرض، كان عليهم التوجه إلى المرابين. «ألفونس ديجاراداان» Alphonse Desjardins صحفى قديم مقيم فى مدينة ليفيس، بعد أن درس النهضة القومية للحركة التعاونية حينذاك فى أوربا، استلهم الفكرة التى ترى أنه لإثبات الوجود من الناحية السياسية تنبغى حيازة وزن من الناحية الاقتصادية. كل عامل وكل فلاح وحده يعد عاجزًا، ولكن وضع الجميع بضع مئات الدولارات التى يستطيعون توفيرها فى صندوق مشترك، سيمكن هذا الصندوق من أن يمول أنشطة ويحبذ تحرر سكان كيبيك.

فى ٦ ديسمبر ١٩٠٠، ولد البنك الشعبى فى ليفيس. وكما يفسر مؤرخ البنك "هو فى آن، رابطة من الأشخاص ومشروع اقتصادى، أعضاؤه يجتمعون كى يضعون مدخراتهم شركة بينهم، يشكلون مستودعًا للقروض يمكن اللجوء إليه عند

الحاجة. ولأنهم كانوا فى آن الملاك والمستخدمين، فقد أداروه على أساس ديمقراطى طبقا لقاعدة "رجل يكافئ صوتا"، ولا يهم مقدار أنصبته الاجتماعية. فى أول أيام الإيداع تلقى البنك ٢٦,٤٠ دولارًا. هذه البداية المتواضعة لم تمنع شبكة بنك ديجاراداان أن تتجاوز العديد من العقبات، وأن تنتشر بصورة مستمرة طوال القرن العشرين، لتساعد فى تأكيد مكانة الشخصية الكيبيكية. وهى تمثل اليوم الإدارة الأولى المالية للإقليم، وتتحكم فى ٤٤٪ من سوق الإيداع.

وإذا كان بنك ديجاراداان حالة مثالية فهو ليس حالة وحيدة. آلاف من الهياكل الاقتصادية أُسست على وضع الوسائل على المشاع من أجل الصالح العام وليس من أجل الفائدة الفردية. فى أوربا توجد تعاونيات وتضامنيات وجمعيات - مجموعة تحت تصنيف: "الاقتصاد الاجتماعى والتضامنى" - تزن ما يقرب من ١٠٪ من الناتج القومى P1B. هل بقيت مخلصة لمبادئها؟ ليس دائمًا، نظرًا للضغط الرأسمالى القوى: التضخم المفرط للنزعة الفردية دفع العديد من المشاركين إلى عدم الاهتمام بمؤسساتهم، أو عدم المشاركة فيها إلا باعتبارهم زبائن، والقادة من جانبهم جذبتهم الدخول العالية التى يجنيها قرناؤهم فى قطاع المال الرأسمالى. "النزعة التضامنية ضاعت فى زحام السباق على الفوائد"، حسب عنوان مجلة إيكسبانسيون Expansion، فى حين أنه فى المملكة المتحدة، أكبر إفلاس مصرفى حدث فى غضون الأزمة التى بدأت مع عام ٢٠٠٧، وهو بنك نورثرن روك الذى كان تضامنية تخلت عن المبدأ التضامنى كى تتحول إلى شركة مساهمة. ورغم ذلك بقى جزء كبير من الحركة التعاونية يدار بحسب المبادئ الأساسية، مشكلاً قاعدة متينة لبث روح جديدة فى النظام الاقتصادى.

أحد الأشكال الأكثر إلهاما فى الحركة هو، نظام الشركة التعاونية للإنتاج Scop: الأجراء - المتعاونون يشاركون على قدم المساواة فى القرارات ويقررون بشكل جمعى توظيف الأرباح. فى إقليم آردش فى منطقة جبلية توصف بأنها صحراء ريفية، ينتج الشركاء الثلاثون فى شركة آرولين سترات ووسائد من

الصوف "الحيوى" منذ ١٩٧٥. وفى باريس يقدم مطعم **لوتون دو سوريز** وجباته على نظام Scop للعابرين فى حى بوت أو كاى منذ ١٩٧٦. وتبث صحيفة البدائل الاقتصادية Alternatives écomiques قراءة غير رأسمالية للاقتصاد - رغم أنها ما زالت متأثرة بهوس بالنمو عفا عليه الزمان - منذ ١٩٨٠: ونظرًا لأن الصحيفة شركة تعاونية فهى مستقلة بصورة عنيدة. وفى لوراجيه يقوم الأجراء الذى يبلغ عددهم ٧٢٠ عاملاً فى الشركة التعاونية scoplec بإصلاح الخطوط التليفونية فى تعاون مزدهر. وفى مونتبان تقوم شركة أيلول ببناء خزانات كهربائية، بعد إفلاس الشركة التى كانوا يعملون بها، قام جزء من العمال بإعادة نشاطها بصورة تعاونية. "الشركات التعاونية للإنتاج scop ، هى أفضل ضمان ضد النزعة الفردية لأرباب العمل وكذلك للأجراء، وضد الربح المفرط وتدمير العمل، حسب تصريح مديرة منتخبة لشركة تعاونية للتكنولوجيا الحيوية، p.a.r.i.s، فى كومبيين. هذا الوضع متوافق تماما مع رؤية حديثة للشركة الإنتاجية".

ألف شكل آخر للعيش بصورة مختلفة، للإنتاج، والاستهلاك تخرج من القنوات الجافة للرأسمالية. "الزراعة التى تدعمها الجماعة" تلتف حول مسارات التوزيع الكبير لتنظم شراء مباشر لمجموعات من المستهلكين من مزارعين لا ينتجون للتوزيع الضخم. وقد انطلقت هذه الطريقة فى الولايات المتحدة فى سنوات ١٩٨٠، وانتشرت فى أوربا وفى فرنسا تحت اسم جمعيات الحفاظ على الزراعة الفلاحية Amap. ويوجد شكل آخر هو شراء أراضٍ بصورة مشتركة للمساعدة فى توطين فلاحين شباب. والحدائق المشتركة تتزايد فى المدن. والفلاحون ينظمون أنفسهم فى هياكل للبيع المباشر، مثل المنتجين المزارعين فى جراندريو ومارجريد، حيث يقتسمون ساعاتهم فى بنك للعمل مثل تعاونية كوس لوزير فى أور لاباراد". المعارضون للنمو" يتبنون نمط حياة بسيطًا، يعملون أقل ويكسبون أقل وسعداء. وفى كاركاسون تمول البلدية تكلفة الحصول على رخصة قيادة للشباب مقابل ستين ساعة من العمل الاجتماعى. وفى باريس وليون وتولوز

تقتسم الدراجات. وتعبير الاستخدام المشترك للسيارات covoiturage صار من كلمات اللغة الشائعة. وفى إيل إيفيلين يموِّل السكان ساحة للمراوح العملاقة ويودون إعادة استثمار الأرباح فى اقتصادات الطاقة. وتعلن مجموعة الادخار التضامنية فينانسول أنها تخطت عتبة المليار يورو من الإيداعات. وموسوعة ويكيبيديا الأكبر فى العالم، يغذيها ملايين من مرتادى شبكة الإنترنت طبقا لنظام فى المشاركة غير هيراركى. ونظام لينوكس: Linux، أصبح برنامج استخدام للحاسبات الآلية منتشرًا جدًا ـ وهو "برنامج حر" لا ينتمى إلى أحد، تم تطويره وتحسينه بواسطة جماعة المستخدمين له.

أتوقف هنا. إذ يلزم أكثر من كتاب لنروى قصة هذا الزخم الصاعد، قصص صغيرة، شركات كبرى، جمعيات جديدة، تملُّك لتقنيات... لا يوجد ما هو أكثر تنشيطًا من استكشاف الصور المتعددة للممارسات والخبرات التى تنبثق فى أرجاء الكوكب. لم أذكر سوى حالات فرنسية. ونكتشف نفس التفتح فى كل بلد آخر وفى سائر القارات. ليس علينا أن نخترع العالم الجديد. فهو موجود أصلاً، متروك مثل أرض خصبة تنتظر البذر لتعطى محصولاً ذهبيًا.

ولكن لن يكون هناك محصول إلا إذا نبتت كل البذور فى تناسق. كل فرد وكل جماعة فى ركنها الخاص يمكن أن تحقق نصيبها من اليوتوبيا. سوف تسعد نفسها، ولكن هذا لا يغير شيئًا ذا شأن فى النظام، نظرًا لأن قوته تنبع من كون الفاعلين يتبنون سلوكًا فرديًا. ولأن "الاستهلاك الأخضر" لا يغير شيئا فى منطق التبادل السلعى العالمى، فكذلك "زراعة الحديقة الخاصة البديلة" لا يهدد الرأسمالية فى شىء، لأن ما هو جوهرى بالنسبة لها هو أن يكون "الفاعلون" منقسمين ويتصرفون بلا تنسيق. بل إن البدائل ربما تقويها من خلال تعويض الضعف المنظم بواسطة الرأسماليين للمهام الحمائية للدولة وتجعلها بذلك محتملة. علاوة على ذلك، هذه البدائل عندما تدمج بصورة معزولة فى نظام يعمل طبقا لمعايير أخرى، تصبح لا وزن لها فى التوزيع الشامل للدخول.

ويطرح عالم الاجتماع «آلان كاييه» Alain Caillé سؤالاً: "كيف يمكن أن نجمع ٣٦٠٠٠ مبادرة مانحين إياهم الانطباع بأننا نبنى عالما مشتركًا؟ الرهان ليس هو إطلاق بدائل. هو تهميش مبدأ الوصول بالربح للحد الأقصى من خلال وضع المنطق التعاونى فى قلب النظام الاقتصادى. هذه الخبرات لا تأخذ معنى إلا إذا انخرطت فى مسيرة سياسية للخروج من الرأسمالية. وكما أن اليد الخفية للسوق لا تقود جماهير الأفراد إلى السعادة الاجتماعية القصوى، فلا توجد أى روح خفية تقود تكاثر البدائل إلى مجتمع جديد. ينبغى ظهور وعى جديد، وتضامنًا فى الكفاح، وروابط سياسية.

الخروج من الرأسمالية وليس من اقتصاد السوق

"ظواهر لا تسمح الرأسمالية ولا نظامها فى التقييم بمعالجتها، أكثرها بروزًا هو زيادة سخونة المناخ"، المتحدث هنا خبير، «باسكال لامى» Pascal Lamy مدير منظمة التجارة العالمية. وعلى عكس الصورة التى تقدمها عن الرأسمالية عن نفسها تظل الرأسمالية غير فاعلة فى توظيف الموارد: التوافقات بين الشركات الكبرى تهدر المنافسة، المضاربة المالية تبالغ فى ميول العرض والطلب، الفساد يوجه جزءًا مهمًا من الموارد الجمعية نحو الاستهلاك السفيه. النتيجة أزمة اقتصادية كبرى وأزمة بيئية تاريخية.

الخروج من هذا الموقف يفترض اقتصادًا لا يكون محوره مبدأ التراكم الخصوصى للموارد. سيكون اقتصاد سوق، ولكن مجاله يقف عند حدود الملكيات العامة الأساسية، والتى لن تدار على أنها سلع. ويقول «ليستر براون» Lester Brown ـ "السوق موقف مدهش، قادر على إعزاء الموارد بفاعلية لا يستطيع أى نظام للتخطيط المركزى أن يبلغها. وهو يوازن بسهولة بين العرض والطلب ويحدد أسعارًا تعكس بسهولة الندرة والوفرة. ورغم ذلك توجد لدى السوق نقطة ضعف أساسية، أنه لا يُدخل فى الأسعار التكاليف غير المباشرة لتقديم السلع والخدمات، ولا يقيم بصورة صحيحة الخدمات المقدمة بواسطة الطبيعة ولا

يحترم عتبة الإنتاج القابل للتجديد للأنظمة الطبيعية. وبهذا فهو يعطى الأولوية للمدى القصير على المدى الطويل، دونما التفات يُذكر للأجيال المقبلة".

تطور نظام الأسعار يفترض تعديل المؤشرات الاقتصادية. لقد وصلت الرأسمالية فى ذلك إلى موقف عبثى من الناحية الفكرية، حيث تدعو هى بنفسها إلى فقر المؤشر الذى تستخدمه لتقود الاقتصاد ـ معدل نمو الناتج القومى. وهى مستمرة فى الوقت نفسه وبلا تردد فى دفعه إلى الحد الأقصى. النمو "لا يأخذ فى حسبانه اضطرابات العولمة، والظلم، والإهدار والتسخين المناخى، واستنفاد مواد الطبيعة". هذا ما تلاحظه لجنة تحرير (هكذا) النمو الفرنسى. "نمو الإنتاج يبقى رغم ذلك المقياس الوحيد العملى للثروة ومستوى المعيشة المتاح". إذن تريد اللجنة أن تدفع به إلى معدل ٥٪ فى العام!

أنتم تعرفون قصة سكران الليل، تحت عامود الإنارة. مر عابر: "ماذا تفعل؟ أنا أبحث عن مفاتيح سيارتى، لقد وقعت منى هناك؟ ولكن لماذا إذن تبحث هنا؟ يوجد هنا نور". القمم الفكرية التى تقودنا تتبع نفس العقلانية المضللة لهذا السكير الليلى. المشكلة فى عصرنا أن هؤلاء السكارى يستحوذون على السلطة.

ولكن ينبغى علينا التفكير فى لحظة يتحمل فيها بشر صحاح العقول المسئولية. تكون الأولوية بالنسبة لهم هى تنظيم الاقتصاد بحسب مؤشرات أخرى غير الناتج القومى.

هذا سيؤدى منطقيا إلى مسئولية جماعية عن مجالات الملكيات العامة، والتى لا يمكن إدارتها بصورة مستديمة من خلال المبادرة الفردية وحدها والتى تهدف إلى الربح فقط. من وجهة النظر هذه يكون رهان الملكية الفكرية فيما كان يسميه «أندريه جروز» André Groz، "اقتصاد المعرفة" مركزيًا. ويحلل "المعلوماتية والإنترنت تقوض مملكة السلعة من أساسها. كل هو ما قابل للترجمة إلى لغة رقمية ويقبل إعادة الإنتاج وقابل للاتصال بلا تكلفة، يميل بلا صورة لا تقاوم إلى أن يصير ملكية عامة، بل حتى ملكية عامة كونية عندما يكون متاحًا للجميع

وقابلاً للاستخدام من الجميع، والصراع الموجود بين "البرامج المملوكة" و"البرامج الحرة" كان هو ضربة البداية لصراع مركزى فى عصرنا. وهو ينتشر ويمتد من الكفاح ضد إضفاء الطابع السلعى للثروات الأولية ـ الأرض، البذور، الجنيوم، الملكيات الثقافية، المعارف والمهارات المشتركة المكونة للثقافة اليومية والتى هى شروط أولى لأى مجتمع. وحسب المسار الذى يأخذه هذا الكفاح يتوقف الشكل الحضارى أو البربرى الذى سيتخذه الخروج من الرأسمالية".

الرهان الأساسى الآخر هو: خلق أسواق منضبطة لبعض الملكيات العامة الكوكبية. وعكس ما هو ظاهر، يقوم بقطيعة مع الرأسمالية باعتبار أن الأداء الحسن لهذه الأسواق يعتمد على فاعلية آلية التنسيق، أى على القوة الشعبية. ومع سمة أساسية هى أن هذه القوة الشعبية ستكون فى الغالب عالمية. الأمثلة الأساسية هنا هى سوق انبعاثات غاز الاحتباس الحرارى الذى بدأ الاتحاد الأوربى اختباره، و"آلية التنمية النظيفة" التى تحددها اتفاقية التغير المناخى. يبقى أن نتحقق من فاعليتها.

سيبقى القسم الأكبر من الملكيات والخدمات داخل اقتصاد السوق. ولكن سعرها يمكن أن يتعدل بالاتفاق من أجل أن ندمج فى التكلفة التأثير البيئى للاستهلاك والاهتمام بالعدالة الاجتماعية. وهكذا يمكن تطوير تعريفة تتدرج حسب الحجم. على سبيل المثال كل إنسان يحتاج بصورة يومية لكمية معينة من المياه. وهذه الكمية سوف تتحدد بسعر منخفض. بعد ذلك، الكمية التالية ـ من أجل مزيد من الاستحمام، على سبيل المثال، أو لرى الحديقة ـ ستكون بسعر أعلى. الكمية الإضافية ـ لغسيل السيارات أو لملء حمام السباحة ـ ستكون أغلى ثمنًا. هذا المبدأ فى التعريفة التدريجية ـ الذى بدأ فى فرنسا مع نظام "مكافأة ـ غرامة"، التى تزيد أو تخفف من ثمن السيارات بحسب مستوى بثها من الغاز الكربونى، يمكن أن يُطبق على مستهلكات عديدة وخصوصًا فى مجال الطاقة. يتعلق الأمر بقلب المبدأ الراهن الذى بمقتضاه كلما استهلكنا أكثر دفعنا سعر الوحدة أرخص.

من جهة أخرى ندفع فى الغالب فى خدمة مشتركة أكثر مما ندفعه فى موضوع نملكه: الدراجات فى الخدمة المشتركة تفتح الطريق، الذى يمكن تتبعه السيارات، الكاميرات، ماكينات قص الحشائش. تكمن الحداثة من الآن فصاعداً فى عقلانية العلاقات الاجتماعية المنتظمة حول الموضوع وليس فى الموضوع نفسه.

فرض ضرائب على الأغنياء، بالتأكيد

سيظل هناك ناس أثرياء جداً. يكسبون، فلنقل، ثلاثين مرة أكثر من الآخرين. أكثر أو أقل لا أعرف، سوف يقرر ذلك النقاش الديمقراطى. ولكن مائة مرة أو مائتين أو ثلاثمائة: لا! وفى الولايات المتحدة، حسبما يذكر مستشار سابق للرئيس بيل كلينتون، وهو «روبرت ريتش» Robert Reich "الدخول الأعلى كانت تخضع لضريبة فى سنوات الخمسينيات لمعدل هامشى مقداره ... ٩١٪. اليوم مديرو صناديق المضاربة hedge funds يدفعون ضريبة مقدارها ١٥٪. وإذا أصبح معدل ضريبتهم ٤٠٪ لن يترك الولايات المتحدة إلا قلة نادرة".

يمكن أن نذهب لأبعد من ذلك ونسعى لأن لا تكون هناك صناديق مضاربة. على أى حال، فرض ضريبة على الدخول الأعلى هو مبدأ أولى من أجل الاتجاه إلى العدالة، باعتبارها شرطًا للانسجام الاجتماعى، ويعاد إلى الجماعة ـ أى إلى تمويل الأنشطة النافعة. المبالغ التى تمت سرقتها. والكفاح المنسق للدول ضد الغش الضريبى وضد الفراديس الضريبية أمر مكمل لهذه السياسة.

الدخل الأقصى المقبول RMA هو امتداد لهذا المنطق. وقد انطلق النقاش حول هذا الموضوع فى هولندا بواسطة وزير المالية، «فوتر بوس» Wouter Bos الذى أراد أن يضع سقفًا لمرتبات مديرى الشركات: "ليس فقط لأنهم وصلوا إلى مستوى مرتفع بصورة عبثية، كما قال، ولكن الصلة بين الدخل والكفاءة غامضة. وسنعيد أيضا إنعاش فكرة أُطلقت فى عام ١٩٩٥، بواسطة وكالة للأمم المتحدة: تخفيض ملكية الثروات الكبرى. يضم الكوكب عشرة ملايين مليونير. وثروتهم

الكلية تقدر بـ ٤٠٧٠٠ مليار دولار. وللوصول إلى "أهداف الألفية" وهى تقليل الفقر والجوع فى العالم، كانوا يقدرون فى عام ٢٠٠٥، أنه يلزم ١٩٥ مليار دولار فى العام من الآن وحتى ٢٠١٥. واقتطاع ٥٪ من ثروة العشرة ملايين مليونير سوف يقدم المبلغ المطلوب.

شجاعة البطء

قناعة، تدبير، اكتفاء، استهلاك معقول: كيف نستدعى ذلك؟ أقنعنا أباطرة التأطير الإعلانى بأنه حين تملك أقل معناه أن تفقد من وجودك. رغم ذلك نلاحظ من خلال الممارسة أن العيش بدون فريزر، غسالة أطباق، آلة تحميص الخبز، وفرن الميكروويف، والحبوب المنومة والمسجل الجوال، وسيارات الطفطف... إلخ، هو عيش محبب. بدون تليفزيون؟ حتى هذا!

كل هذه الأشياء تستحوذ على انتباهنا، تريد منا أن نهتم بها. "آه، لقد فرغت بطاريتى، نسيت مرة ثانية أن أشحن هاتفى الجوال، اللعنة، لقد فاتنى برنامج فلان على القناة ١٥ ذلك اليوم. يا للقرف، آلة تحميص الخبز انكسرت فلأذهب لأشترى أخرى". أن نتخلص من تسميم الأشياء معناه أن نقضى وقتا أطول مع الناس، أو مع النفس.

ـ العصر الحجرى؟ أى هراء

سبق لى أن شرحت لماذا يجب تخفيض الاستهلاك المادى. لن أرجع إلى هذا الموضوع. على كل حال، وكما يشير موضوع ارتفاع سعر البترول والأزمة الاقتصادية، هناك فرص قوية أن تُدفع إلى ذلك الطبقات الوسطى فى البلاد الغنية رغم أنفها. من الأفضل اختيار هذا التغيير فى العادات بدلا من الخضوع له. وهذا يفترض ألا نحسب أن الاقتصاد ويعنى الوصول بالإنتاج إلى الحد الأقصى سعيا إلى طلب لا يخمد، ولكن نحسبه توافقا للطلب مع الموارد. هذه المسيرة تفتح هوامش لحريات هائلة. ويعبر عن ذلك جيداً ليستر براون: "نطرح السؤال، كم شخصًا يمكن للأرض أن تتحمل؟" وأجيب عن ذلك عمومًا بسؤال

آخر: "عند أى مستوى من استهلاك الموارد الغذائية؟" بالفعل تطرح المشكلة الغذائية العالمية نفسها بطريقة بالغة الاختلاف حسب مستوى استهلاك اللحوم بواسطة البشر، بما أن كيلوجرامًا من اللحوم يتطلب مجهودًا إنتاجيًا يعادل سبعة كيلو جرامات من الحبوب. ولهذا حين نسأل رئيس مجموعة GIEC، راجندرا باشورى، كيف يمكن الذهاب إلى حضارة تتفادى التغير المناخى؟ فإن إجابته الأولى هى: "أن نأكل لحومًا أقل، فنستهلك كربونا أقل".

الحل مطابق لما يتعلق بإمداد الطاقة، التى رأينا فى الفصل السابق لأى درجة تبدو للرأسماليين عقدة يتعذر حلها. لماذا؟ لأن الغالبية العظمى من الخبراء وصانعى القرار يسلمون بزيادة الاستهلاك حتى فى البلاد الغنية. وما إن نفكر فى تخفيض استهلاك الطاقة، تبدأ العقد المتلبكة فى الحل.

كيف يمكن تقليل الاستهلاك المادى؟ الفكرة الأولى التى تخطر على الذهن هى تحسين فاعلية الإجراءات: سندفئ البيت بنفس الدرجة مع إنفاق سعرات حرارية أقل، ويمكن لنا إنتاج نفس العدد من الفطائر باستهلاك كهرباء أقل. ولكن هذا التقدم يتم تحييده بواسطة "الأثر الارتدادى": المكسب الذى نحصل عليه من تحسين الإجراءات يسمح باستهلاك أكبر للسلعة المنتجَة بما أن سعرها ينخفض. فهكذا أدى التحسين المستمر فى أجهزة النقل إلى انخفاض تكلفتها وحفز نموها: استهلاك الطاقة بواسطة النقل فى العالم ارتفع بمقدار ٤٦٪ من عام ١٩٨٧ إلى عام ٢٠٠٤. وهذا يفسر لماذا لا ينبغى أن نستهدف تحسين فاعلية الطاقة فقط ـ والتى هى قيمة نسبية ـ ولكن الاقتصاد المطلق للطاقة.

التأثير الارتدادى لا ينطبق فقط على مكاسب الفاعلية فى الطاقة، ولكن على الانخفاض الفردى للاستهلاك، كما بينه عالم الاقتصاد «بلاك الكوت» Blake Alcotte ـ إن تخفيض استهلاك السلع بواسطة البعض سيخفض السعر، وهو ما يسهل استهلاكها من قبل آخرين. وينتج من ذلك الإبقاء على المستوى الإجمالى.

ينبغى بالتأكيد البحث عن فاعلية الطاقة وتقليل استهلاكها المادى. هذه المسارات أساسية لتحديد الصيغة الثقافية الجديدة وبيان صلاحيتها بالنسبة للمجتمع، ليسهل بذلك تبنيها ديمقراطيًا. ولكن هذا لا يمكن أن يكفى لتخفيض الاستهلاك المادى الإجمالى. ويلزم من أجل ذلك سياسة ناجمة عن التشاور. يمكن لها أن تتبع ثلاثة محاور:

- بواسطة تقليل التفاوت: تخفيض الثروات المفرطة يعدل الصيغة الثقافية السائدة، والتى تتجه المنافسة الفاضحة فيها إلى الاستهلاك المفرط من قبل أفراد الطغمة. لن تعود المكانة الاجتماعية مرتبطة بالإهدار.
- بواسطة نظام للأسعار يشمل، كما رأينا، الأثر البيئى للسلع، أو لا يعاكس الزيادة التلقائية لسعر المواد الخام.
- بواسطة التموين: الكلمة تثير الخوف ولكنها تغطى واقعًا بسيطًا مثل وضع حد للسرعة على الطرق، منع الرى فى حالة الجفاف، أو احترام الحد الموضوع لانبعاثات الاحتباس الحرارى فى اتفاق كيوتو. المشكلة السياسية تكمن فى العمل على تنفيذه قبل أن تؤدى الأزمة البيئية إلى قبوله بلا مناقشة عبر طريق سلطوى.

الشرط الأساسى لكى يكون تخفيض الاستهلاك المادى مفهومًا ـ ولا أقول يجعله مقبولاً، لأننى أعتقد أن هذا التخفيض سيفرض نفسه ـ هو أن توجه الثروة الجمعية، التى ستظل كبيرة جدًا، إلى أنشطة نافعة اجتماعيًا وذات تأثير بيئى ضعيف.

على سبيل المثال يجعل الامتداد العمرانى امتلاك سيارة أمرًا لا غنى عنه. فى فرنسا، يسبب هذا الامتداد العمرانى جزئيًا التفاوت الاجتماعى، الذى يؤدى تزايده بالأثرياء إلى استثمار المراكز العمرانية. ويلاحظ علماء الاجتماع أن سعر العقار يقل كلما ابتعدنا عن المركز. وفى قلب المدن يوجد كبار الكوادر وحوله توجد الكوادر المتوسطة وفى الضواحى توجد المهن الوسيطة والموظفون، وأخيرًا

فى المناطق الريفية، العمال. ونظرًا لنقص وسائل المواصلات العامة يعتمد هؤلاء على سيارتهم للذهاب إلى العمل وإلى المدرسة وإلى القيام بمشتريات. العمل على تراجع المضاربات العقارية ـ بتخفيض دخول من هم أكثر ثراء ـ وتقليل كثافة المدن، هو ما يضع حدًا لضرورة السيارة، بتقصير المسافات، وجعل المواصلات الجماعية أكثر مردودية. النضال ضد التفاوت ومن أجل التقدم البيئى قرينان لا ينفصلان.

هل هناك حاجة إلى القول؛ إن تخفيض زمن العمل لا ينفصل عن البيئة الاجتماعية، لا ينبغى الزيادة فى الإنتاج. فى المقابل، من المستحسن إعادة توزيع العمل، مع إعطاء الأفضلية لنشاط الشباب وكبار السن والنساء. والزمن الذى سيخلو من العمل سيسمح للمواطنين بالمشاركة فى المداولات السياسية بشكل مختلف عن مجرد المشاهدة، وقد أنهكهم التعب، لنشرة الأخبار التليفزيونية فى المساء.

وكما أن جعل عطلة الأحد مبتذلة أمر موصى به: يتعلق الأمر بالنسبة للرأسماليين الذين يروجون لملء الوقت بالاستهلاك، باختزال سير الحياة إلى التبادل السلعى العام. ينبغى أن يتوفر لنا وقت فارغ ! ونتذوق البطء: "جزء كبير من القهر المعاصر هو القهر بالزمن. كما يلاحظ الفيلسوف «ألانا باديو Alain-Badiou» – نحن مجبرون على زمن متقطع، غير متواصل، مبعثر تكون فيه السرعة عنصرًا مهما. هذا الزمن بالنسبة للأجراء ليس زمن المشروع، ولكن زمن الاستهلاك. يمكن للشجاعة أن تتمثل فى محاولة فرض زمنية مختلفة".

زراعة الحديقة الكوكبية

ارتفاع سعر الطاقة، حينما يزيد من ثمن الانتقالات، يدفع إلى "إعادة توطين" الأنشطة، أى لإنتاج السلع الضرورية فى عين المكان بدلاً من استيرادها. وهذا سوف يسهل إعادة هيكلة مجالات الاستقلال، حيث يمكن للأفراد، والعائلات والجماعات أن يشبعوا جزءًا من احتياجاتهم دون اللجوء إلى السوق. وهذا سيقلل التبادلات أى التلوث الذى يولده نقل السلع ويحسّن المحيط البيئى، حيث يعتنى

الناس عمومًا بالموارد التى يعتمدون عليها. بالإضافة إلى أن استعادة الناس السيطرة الخلاقة على حياتهم سيقلل من الحرمان العصابى الذى يسم الرأسمالية المنتهية.

ويحلل الموقف «انجماز جرانشتيت» Ingmar Grandstedt قائلاً: "لن تكون "عودة إلى الشموع"، ولكنه الاعتراف الشريف والشجاع بأن رفض المنافسة التى لا تنتهى والتى بلا كابح يجبرنا على اختراع حداثة تكنولوجية جديدة، مفتوحة هى أيضا على حب الاستطلاع العلمى والخيال التقنى، ولكن متوافقة مع الحياة على أرض فى حدود المستوى الإنسانى".

يتعلق الأمر بشكل أوسع بتغيير مفهوم التنمية ذاته، إذا ما ظل لهذه الكلمة معنى. ينبغى على العالم، فى الصيغة السائدة، أن يتبع الطريق الذى اتبعه الغرب فى أثناء الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر: تحسين الإنتاجية الزراعية، هجرة ريفية، بروليتاريا مستغلة فى المدينة، ارتفاع فى إنتاجية الصناعة، تحسين عام لمستوى المعيشة.

ولكن هذه الصيغة لا يمكن أن تعمل، لماذا؟ أولاً لأن الغرب يستحوذ على المجال الحيوى ليتشبع بما يقوم به من تلوث، وليقدم له المواد الخام بكميات كبيرة. وليست هذه هى حال البلاد الكبرى فى الجنوب التى سيحد وضعها البيئى بقسوة من إمكانات تصنيعها. تلوث الهواء، تلوث المياه، الجفاف والفيضانات والزوابع وفقدان التنوع الحيوى هى كوابح محسوسة أكثر فأكثر للامتداد الاقتصادى. بعد ذلك، لا تتقدم الإنتاجية الزراعية بشكل كاف فى البلاد الفقيرة. الهجرة الريفية ستتم بصورة أكيدة، ولكن بواسطة إفقار معمم للفلاحين. بيد أن الإنتاجية الصناعية هى أصلا مرتفعة لدرجة أن المدن لا تصل إلى تقديم عمل بشكل كاف للريفيين الذى يتدفقون إليها. فهم يتكومون بما يزيد على المليار فى العشوائيات. وثالثا، فيما سبق حولت أوربا تجاه أمريكا وأستراليا وأمريكا اللاتينية الفائض

من بؤسها ـ دفع الهنود الحمر والسكان الأصليون الثمن. ولنا أن نشك أن تلك الإمكانية موجودة فى هذا القرن أمام بؤس بلاد الجنوب.

ينبغى هنا أيضا قلب الأفكار السائدة. المستقبل غير موجود فى الصناعة والتكنولوجيا ـ وحتى وإن بقيتا موجودتين ـ ولكنه موجود فى الزراعة. من جهة أخرى ليس من باب المصادفة أن الحركة العمالية انهارت، وهناك نضالات أكثر تعبيرا عن الفترة الحالية تحدث حول الكائنات العضوية المعدلة جينيًا، وتقوم بها بشكل كبير الحركات الفلاحية: الأمر يتعلق بمنع نموذج صناعى، يزدرى البيئة، وذى فرص عمل ضعيفة ويقوم بإصداز براءات امتلاك للموارد الحية، من أن يفرض نفسه على الزراعة الفلاحية.

الاعتراف بالدور الجوهرى للزراعة حدث أخيرًا فى عام ٢٠٠٧، عندما أثار ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ـ الذى أدى إليه جزئيا تنمية الوقود الزراعى ـ انتفاضات للجوع من بور أو برنس إلى داكا، ومن مرسيليا إلى دوالا، ومن أبيدجان إلى جاكرتا. "ينبغى مساعدة المزارعين"، هذا ما قالته أخيرًا الحكومات والمؤسسات الدولية ـ بعد أن دعت فى أثناء عشرين عاما إلى انفتاح الأسواق والتنمية الصناعية. يبقى أن تترجم هذه الكلمات إلى أعمال. وبلورة سياسات زراعية تسمح للمزارعين أن يتسلموا الأسمدة ويجدوا مصارف فى أسواقهم المحلية، ويقتسموا بذورهم، وتتاح لهم المجالس الزراعية، وتنعش معارفهم المحلية ويطوروا التعامل الزراعى مع الغابات... إلخ.

وكذلك فى البلاد الغنية، حيث تبلغ الزراعة الصناعية حدودها فى المردودية، بسبب تأثيرها الكبير على البيئة، يجدر ابتكار زراعة حديثة، تحترم البيئة وتخلق فرص عمل.

نحو السلام الدائم

لا ينبغى للتعاون أن ينمو فقط بين الأفراد وبين المجموعات داخل المجتمع ولكن على المستوى الدولى، بل والكوكبى. وللأمم أن تختار بين التعاون والتنافس،

ولا توجد حجة تنادى بصورة أكيدة لصالح مسلك دون الآخر. التنافس نمط شائع يؤدى بشكل مألوف إلى الحرب. ولكن الأزمة البيئية تدعو إلى تغيير فى اللعبة التقليدية للتنافس بين الأمم: لأنه لن يكون هناك رابح أو خاسر فى عدم التوازن فى تنظيم المجال الحيوى، حتى وإن كان بترول القارة القطبية الشمالية يستنفر أحلام الطغم الروسية والكندية. فى أحسن الأحوال لن تكون الخسائر متكافئة. على الأمم إذن من الناحية المنطقية أن تتعاون. ولكن أثر الأزمة البيئية سوف يكون أكثر وطأة على بلاد الجنوب، والبلاد الغنية يمكنها أن تحاول التكيف وحدها. للحرب وللسلام فرص متكافئة.

ورغم ذلك وحتى الآن استثارت البيئة التعاون أكثر من الحرب. وعلى عكس الرأى الشائع، لم يؤد التنافس من أجل الوصول إلى الموارد المائية إلى "حروب المياه" ولكن إلى صور من التعاون. وقام باحثون من جامعة أوريجون بتحليل ١٨٣١ "تفاعلاً" حدثت فى الخمسين عامًا الماضية بين الأمم حول مسائل المياه. ولاحظوا أنها لم تؤد سوى إلى سبعة وثلاثين نزاعًا عنيفًا من بينها ثلاثون نزاعًا بين إسرائيل وجيرانها. فى المقابل وخلال نفس الفترة تم توقيع أكثر من ٢٠٠ اتفاقية لاقتسام المياه.

الاختيار مفتوح، بينما الصعوبات تتزايد: التنافس بين الدول والحرب، أو السعى إلى المصلحة الكوكبية والتعاون. من الممكن، فى الفوضى المتصاعدة، أن يتغلب الميل الإجرامى ـ الرأسمالى على قوى الضبط الجماعى، مستندًا على قوى مسلحة كثيرة يمتلكها، وأن يلعب على الخوف لدى الشعوب التى لم تنتشر فيها الروح الجديدة بشكل كاف. وإذا لم نتوصل إلى فرض منطق التعاون داخل المجتمعات سوف يدفع التطور السلطوى الرأسمالية إلى العدوانية على المستوى الدولى.

هل من الممكن أن نصل إلى هذا الوضع دون أن نمر بصدمات عنيفة؟ هل يمكن لنا أن نتجنب أن تفرض الحكومات الرأسمالية ردًا سلطويًا بتمسكها

"بإعادة إطلاق للإنتاج" مؤدية إلى خسائر من الناحية البيئية وفى الوقت نفسه غير مجدية؟ لا أدرى. إزاء المنظورات المستقبلية المظلمة دقت ساعة الرجال والنساء ذوى القلوب، القادرين على جعل أنوار المستقبل تسطع.

المراجع

– « Un économiste enthousiaste et chaleureux » : Fourastié, Jean, *Les Trente Glorieuses*, Fayard, collection « Pluriel », 2004 (1ère édition, 1979).

– « Il y a deux ans j'écrivais », Kempf, Hervé, *Comment les riches détruisent la planète*, Seuil, 2007, p. 30.

– Veblen, Thorstein, *Théorie de la classe de loisir*, Gallimard, 1970.

1. Le capitalisme, inventaire avant disparition

– « Angus Maddison a reconstitué » : Maddison, Angus, *L'Économie mondiale. Une perspective millénaire*, OCDE, 2001, p. 371.

– « Pour l'ensemble des pays de l'OCDE, le rythme... » : OCDE, *OECD Factbook 2008*, 2008, p. 262.

– « Évolution des performances des microprocesseurs » : « Coût du traitement d'un million d'informations, en dollars de 2005 », « source OCDE », *in* : Lefournier, Philippe, « Nos trois révolutions silencieuses », *L'Expansion*, octobre 2007.

– « La planète compte un milliard d'ordinateurs » : « PCs In-Use Surpassed 900M in 2005 », *Computer Industry Almanach*, Press release, 22 mai 2006.

– « Le groupe dont mon fils Joseph » : myspace.com/lesgoodies, consulté en juin 2008.

– Sables bitumineux en Alberta : Koerner, Brendan, « The Trillion-Barrel Tar Pit », *Wired*, juillet 2004.

– Productivité dans la sidérurgie à Dunkerque : Jean Sename, communication personnelle, juillet 2008, à partir de données de la DRIRE, de la Chambre de commerce de Dunkerque, et de l'ouvrage de Jean-Marie Perret, *Usinor Dunkerque ou l'Espoir déçu des Flamands*, Westhoek Éditions, 1978.

– Productivité des vaches laitières : Vincent Chatellier, économiste à l'INRA, Nantes, communication personnelle, juillet 2008, sur données de l'Institut de l'élevage.

– « Total des transactions monétaires... plus d'un million de milliards de dollars » : Précisément 1,155 million de milliards de dollars. Morin, François, *Le Nouveau Mur de l'argent*, Seuil, 2006, p. 48.

– « Transactions quotidiennes sur le marché mondial » : Morin, François, *ibidem*, p. 36.

– « Dette extérieure des pays en développement » : Millet, Damien, et Toussaint, Éric, *50 questions, 50 réponses sur la dette, le FMI et la Banque mondiale*, CADTM-Syllepse, 2002, p. 49 et 65.

– Le taux d'intérêt réel a augmenté aux États-Unis fortement entre 1970 et 1993 : Morin, François, *Le Nouveau Mur de l'argent*, *op. cit*, p. 41.

– « Pour Jean-Hervé Lorenzi » : Lorenzi, Jean-Hervé, « Est-il encore temps d'éviter la dépression mondiale ? », *Le Monde*, 21 mars 2008.

– Weber, Max, *L'Éthique protestante et l'Esprit du capitalisme*, Presses Pocket, 1989.

– « Pour Alain Cotta, qui est un des premiers » : Cotta, Alain, *Le Capitalisme dans tous ses états*, Fayard, 1991, p. 90 et 106.

– « Roberto Saviano, au terme d'une enquête » : Saviano, Roberto, *Gomorra, dans l'empire de la Camorra*, Gallimard, 2007, p. 139 et 140.

– « La finance *offshore* permet » : Morin, François, *Le Nouveau Mur de l'argent*, *op. cit.*, p. 167.

– « Selon deux chercheurs de l'université du Massachusetts » : James Boyce, et Léonce Ndikumana, université du Massachusetts à Amherts, cités par : Sindzingre, Alice, « La vulnérabilité financière des pays pauvres », *Le Monde*, 27 mai 2008.

– Détournement chez Siemens : « Corruption chez Siemens : le premier prévenu reconnaît l'existence de caisses noires », AFP, 26 mai 2008.

– Alstom et Thalès : Bezat, Jean-Michel, « Alstom visé par une enquête sur une affaire de corruption », *Le Monde*, 8 mai 2008 ; Barelli, Paul, « Accusé de corruption, un ancien dirigeant de Thalès dit être un "fusible" », *Le Monde*, 6 juin 2008.

– Blanchiment en Espagne : Chambraud, Cécile, « Coup de filet du juge Garzon contre la mafia russe sur la Costa del Sol », *Le Monde*, 18 juin 2008.

– Ventes illégales en Lettonie : Truc, Olivier, « Les élites lettones dans la ligne de mire des juges anticorruption », *Le Monde*, 2 mai 2008.

– « 23 % des entreprises y ont eu recours : Heron, Randall, et Lie, Erik, « What fraction of stock option grants to top executives have been backdated or manipulated ? », 1er novembre 2006, http://www.biz.uiowa.edu/faculty/elie/backdating.htm.

– Charles Prince, Gary Forsee, Robert Stevens : Anderson, Sarah, « Despites failures, CEOs cash in », IPS, 14 avril 2008

– Patricia Russo : Michel, Anne, « Patricia Russo veut un parachute doré de 6 millions d'euros », *Le Monde*, 22 mai 2008.

– « Michael Mukasey s'est publiquement inquiété » : cité par Baudet, Marie-Béatrice, « Les soupçons du ministre de la Justice américain », *Le Monde*, 3 juin 2008.

– « L'exemple russe illustre comment » : Maillard (de), Jean, « La criminalité financière dessine le monde de demain », *XXL*, avril 2008.

– « La moitié des activités internationales des banques » : Chavagneux, Christian, et Palan, Ronen, *Les Paradis fiscaux*, La Découverte, 2006, p. 17.

– L'étude de Carola Frydman et Raven Saks : Frydman, Carola, et Saks, Raven, *Historical Trends in Executive Compensation, 1936-2003*, 2005.

– L'étude d'Emmanuel Saez : Saez, Emmanuel, *Striking It Richer : the Evolution of Top Incomes in the United States*, 15 mars 2008.

– « Il y aurait en 2050 "2 milliards de riches" » : Cohen, Daniel, *Trois Leçons sur la société post-industrielle*, Seuil, coll. « République des idées », 2006, p. 58.

– « James Fulcher l'explique ainsi » : Fulcher, James, *Capitalism*, Oxford University Press, 2004, p. 116.

– « Le commerce mondial (...) entre 1979 et 2007 » : « World trade in goods and services (volume) s.a., in billions of 2000 US dollars », OCDE, http://stats.oecd.org/wbos/Index.aspx?querytype=view & queryname = 167, consulté le 12 juillet 2008.

– « Les touristes internationaux étaient » : Fulcher, James, *Capitalism*, Oxford University Press, 2004, p. 90.

– « Les Chinois adorent la télévision » : Puel, Caroline, « Le nombre de chaînes explose », *Le Point*, 20 décembre 2007.

– Rajendra Pachauri : propos recueillis par Christian Losson, *Libération*, 1er avril 2008.

– Sudha Mahalingam : communication personnelle, juin 2008.

– « La valorisation de l'image » : Yan, Liu, « Parés pour la société de consommation », *Zhongguo Xinwen Zhoukan*, traduit par *Courrier international*, 6 septembre 2007.

– « Gary Gardner estime » : Gardner, Gary, « Prosper sustainably, or prove Malthus right », *Los Angeles Times*, 8 mai 2008.

– Les méduses en Namibie : Lynam, Christopher, *et al.*, « Jellyfish overtake fish in a heavily fished ecosystem », *Current Biology*, vol. 16, n° 13, 2006.

– « La capacité de l'Amazonie » : Cox, Peter, *et al.*, « Increasing risk of Amazonian drought due to decreasing aerosol pollution », *Nature*, 3 mai 2008.

– James Hansen en juin 2008 : Hansen, James, « Global warming twenty years later : tipping points near », témoignage devant le Congrès des États-Unis, 23 juin 2008.

– « Rajendra Pachauri est en fait à peine » : propos recueillis par Laurence Caramel et Stéphane Foucart, *Le Monde*, 8 juillet 2008.

– Article de la commission de stratigraphie : Zalasiewicz, Jan, *et al.*, « Are we now living in the Anthropocene ? », *GSA Today*, vol. 18, n° 2, février 2008.

2. La névrose des marchés

– Le passage des landaus aux poussettes a aussi été relevé par : Rey, Olivier, *Une folle solitude. Le fantasme de l'homme autoconstruit*, Seuil, 2006.

– « Pour cette philosophe du capitalisme » : Rand, Ayn, *La Vertu d'égoïsme,* Les Belles Lettres, 2008, p. 60.

– Adam Smith : cité par Postel, Nicolas, « Les approches du marché », *Alternatives économiques*, hors-série n° 77, 3e trimestre 2008, p. 20.

– « Comme l'expose » : Ehrenberg, Alain, « Agir de soi-même », *Esprit,* juillet 2005, p. 201-202.

– « Cette dynamique d'émancipation » : Alain Ehrenberg, cité par Testard-Vaillant, Philippe, « Le stress, fléau de la modernité », *Le Journal du CNRS,* septembre 2007.

– Margaret Thatcher, « Qui est la société ? » : Propos recueillis par Douglas Keay, « Aids, education and the year 2000 ! », *Woman's Own*, 31 octobre. Voir : www.margaretthatcher.org/speeches/display-document.asp?docid=106689.

– « Le capitalisme est l'ordre naturel » : Comant, Bruno, « L'homme révolté », *Le Soir,* 5 février 2008.

– À propos de *The Bell Curve* : Roubertoux, Pierre, et Carlier, Michèle, « Le QI est-il héritable ? », *La Recherche*, n° 283, janvier 1996.

– Le manifeste dans le *Wall Street Journal* : Gottfredson, Linda, *et al.*, « Mainstream science on intelligence », *Wall Street Journal*, 15 décembre 1994.

– « Un livre récent expliquant » : Clark, Gregory, *A Farewell to Alms*, Princeton University Press, recensé par Friedman, Benjamin, « Darwin and the industrial revolution », *International Herald Tribune,* 8 et 9 décembre 2007.

– « L'anthropologue Pascale Jamoulle » : Burgi, Noëlle, « Travail, chômage, le temps du mépris », *Le Monde diplomatique,* octobre 2007. Recensant le livre de Jamoulle, Pascale, *Des hommes sur le fil. La construction de l'identité masculine en milieux précaires,* La Découverte, 2005.

– « De nouveau, Alain Ehrenberg » : Ehrenberg, Alain, « Agir de soi-même », *Esprit,* juillet 2005, p. 206.

– « Il a peut-être péché » : Thami Kabbaj, propos recueillis par C. G., *Le Monde,* 26 avril 2008.

– « Et les magistrats d'ordonner » : « Jérôme Kerviel soumis à une expertise psychiatrique », *Le Monde,* 11 mars 2008.

– « Les dispositifs de prévention » : Thébaud-Mony, Annie, propos recueillis par Terrier, Nelly, *Le Parisien*, 19 juillet 2007.

– « Une image moderne des relations » : Pierre-Yves Verkindt, propos recueillis par Marie-Béatrice Baudet, *Le Monde*, 16 octobre 2007.

– « Comme certains le préparent en Allemagne » : Vernet, Daniel, « Le désarroi de la classe moyenne », *Le Monde*, 25 janvier 2008.

– Marlin Petitjean, syndicaliste : cité par Calinon, Thomas, « On a besoin de comprendre », *Libération*, 18 juillet 2007.

– « La division du travail a été poussée » : Dejours, Christophe, « Souffrir au travail », propos recueillis par Stéphane Lauer, *Le Monde*, 22 et 23 juillet 2007.

– « La planète est le lieu d'une "bataille" » : Allègre, Claude, *Ma vérité sur la planète*, Plon, collection « Pocket », 2007, p. 177.

– « Cette compétition permanente » : Granstedt, Ingmar, *Peut-on sortir de la folle concurrence ?*, La Ligne d'horizon, 2006, p. 26.

– « Aux États-Unis, les 4x4, les motos et les quads » : Crié, Hélène, « Le droit des 4x4 à la nature », *Politis*, 24 janvier 2008.

– Sunita Narain : communication personnelle, janvier 2007.

– « La Nano de Tata » : McDougall, Dan, « Spinning wheels », *The Ecologist*, avril 2007.

– « Il en va de même pour des aciéries » : Narain, Sunita, « Remembering Kalinganagar », *Down to Earth*, 31 janvier 2008.

– Le texte de Grande-Synthe : *Bienvenue en 2007*, juillet 2007, notes de travail communiquées à l'auteur par Nicolas Lambert.

– « La classe ouvrière » : Halimi, Serge, *Le Grand Bond en arrière*, Fayard, 2006, p. 393.

– « Avant, la communauté de travail » : Dejours, Christophe, « Souffrir au travail », propos recueillis par Stéphane Lauer, *Le Monde*, 22 et 23 juillet 2007.

– « Personne ne s'étonne d'entendre » : Carlos Ghosn, interviewé par Jean-Pierre Elkabbach, Europe 1, jeudi 29 mai 2008.

– « Une éolienne de 1 mégawatt » : « L'éolien en chiffres », *Planète éolienne infos*, n° 3, mai 2008.

– « 25,7 millions de foyers français » : INSEE.

– Consomment 480 terrawattheurres : *Statistiques énergétiques France*, juin 2008, Observatoire de l'énergie.

– « Les guides expliquant » : Fondation Nicolas Hulot, *Le Petit Livre vert pour la Terre,* juillet 2007. Vibert, Emmanuelle, et Binet, Hélène, *Être consom'acteur,* Nature et Découvertes, éd. Plume de carotte, 2007. EDF, *E = moins de* CO_2, 2007.

– « Les bons gestes pour la planète », « les politiques et les industriels suivront » : Fondation Nicolas Hulot, *Le Petit Livre vert pour la Terre,* juillet 2007, p. 3.

– « Un couple sur trois » : Cheysson-Kaplan, Nathalie, « Quand la famille se recompose », *Le Monde,* 24 et 25 février 2008.

– « Deux universitaires du Michigan » : Yu, Eunice, et Liu, Jianguo, « Environmental impacts of divorce », *Proceedings of the National Academy of Sciences,* 3 décembre 2007.

– « L'action collective pour » : Seabrook, Jeremy, *The No-Nonsense Guide to World Poverty,* New Internationalist, 2007, p. 18.

– « La Douma russe a autorisé » : Vatel, Madeleine, « Les grands groupes russes seront bientôt autorisés à lever leur propre armée », *Le Monde,* 6 juillet 2007.

– « Leur nombre croît de 8,5 % » : Mongin, Martin, « Alarmante banalisation des vigiles », *Le Monde diplomatique,* janvier 2008.

– Contrat État et Bouygues : Bouniot, Sophie, « Le "marché de l'incarcération" est ouvert », *L'Humanité,* 26 février 2008.

– « Un secteur d'activité majeur » : Chichizola, Jean, « Le boom persistant du marché de la sécurité », *Le Figaro,* 8 octobre 2007.

– La révolte de Hac Sa : Pang, Damon, and agencies, « Macau tries to play cool on shop-rage clash », *The Standard,* 6 décembre 2007.

– Patrick Le Lay : cité dans Les Associés d'EIM, *Les Dirigeants face au changement,* Éditions du Huitième Jour, 2004, p. 92.

– Chiffre d'affaires publicitaire mondial : 533 milliards de dollars en 2008, selon Aegis Group, communication personnelle, juillet 2008.

– Baudrillard, Jean : *Le Système des objets,* Gallimard, collection « Tel », 1978. *La Société de consommation,* Gallimard, collection « Folio », 1996.

– Obésité selon l'OMS : www.who.int/mediacentre/factsheets/fs311/en/index.html.

– « Environ 17 % des enfants » : www.news-medical.net, « Prevalence of childhood obesity levels off in France », 15 mai 2008.

– « Il est par ailleurs établi » : Hastings, Gerard. *et al.*, *The Extent, Nature and Effects of Food Promotion to Children : a Review of the Evidence*, WHO, juillet 2006.

– « Explique Lagardère Active » : cité par Girard, Laurence, « Les bonbons de la colère », *Le Monde*, 12 mars 2008.

– « Des pédopsychiatres s'insurgent » : Delion, Pierre, *et al.*, « Un moratoire pour les bébés téléphages », *Le Monde*, 27 octobre 2008.

– « C'est le temps de la corruption générale » : Marx, Karl, *Misère de la philosophie*, cité par Poulin, Richard, *La Mondialisation des industries du sexe*, Imago, p. 104.

– « Depuis trente ans » : Poulin, Richard, *La Mondialisation des industries du sexe, op. cit.*, p. 69 et 183.

– « Dans les pays d'Asie du Sud-Est » : Lim, Lin Lean, *The Sex Sector : the Economic and Social Bases of Prostitution in Southeast Asia*, International Labour Office, Genève, 1998.

– Nombre de prostituées aux Pays-Bas : Poulin, Richard, *La Mondialisation des industries du sexe, op. cit*, p. 27.

– « L'Australie compte pour sa part » : Cusick, Sean, « Brothels Buckle as Aussies Tighten Belts », ninemsn.com, 4 juin 2008.

– « En Lettonie » : Le Bourhis, Éric, « La prostitution en Lettonie », *Regards sur l'Est*, 15 mars 2008.

– « Le Népal, qui n'avait pas » : « From Treks to Sex », *The Economist*, 26 janvier 2008.

– « Un grand nombre de personnes – peut-être un tiers » : Moorehead, Caroline, *The New York Review of Books*, traduit par *Courrier international*, n° 917, 29 mai 2008.

– « En Chine, le quotidien cantonais » : Moorehead, Caroline, *The New York Review of Books*, traduit par *Courrier International*, n° 917, 29 mai 2008.

– « Dans les pétromonarchies du Golfe » : « Titres de séjour à vendre », *Courrier international*, n° 917, 29 mai 2008.

– « comme l'a raconté le journaliste espagnol » : Lopez, Xaquin, *El Pais*, traduit par *Courrier international* sous le titre « Sur la piste des enfants esclaves », n° 900, 31 janvier 2008.

– « Le trafic d'organes s'est développé » : Shimazono, Yosuke, « The state of international organ trade », *Bulletin of the World Health Organization*, 1er novembre 2007.

– « L'Irak était dans les années 1990 » : Friedlaender, Michael, « The right to sell or buy a kidney : are we failing our patients ? », *The Lancet,* 16 mars 2002.

– « La Moldavie est une source » : Codreanu, Irina, *Ziarul de Garda,* traduit sous le titre « Au pays des organes bon marché » par *Courrier international,* n° 900, 31 janvier 2008.

– « Une étude approfondie de l'OMS » : Shimazono, Yosuke, « The state of international organ trade », *Bulletin of the World Health Organization,* 1er novembre 2007.

– « La Chine a adopté » : Imbert, Louis, « Le "tourisme de transplantation" semble diminuer à travers le monde », *La Croix,* 8 avril 2008. Belghiti, Jacques, « La Chine doit cesser de vendre les organes de ses condamnés à mort », *Le Figaro,* 28 novembre 2007.

– « En Inde » : Jamwal, Nidhi, « Edge of unreason », *Down to Earth,* 15 mars 2008.

– « À Madagascar » : Maury, Pierre, et Rabeherisoa, Andry, « Madagascar, trafic d'enfants », *Alternatives internationales,* novembre 2005.

– « En 2007, au Guatemala » : Caroit, Jean-Michel, « Au Guatemala, les autorités tentent de freiner le trafic d'enfants », *Le Monde,* 15 août 2008.

– « En Californie, qui a autorisé » : Richard, Emmanuelle, « Des bébés made in USA », *Libération,* 3 et 4 novembre 2007.

– « Cette histoire flamande » : Stroobants, Jean-Pierre, « Aux Pays-Bas, le père biologique d'un bébé vendu par sa mère est débouté », *Le Monde,* 31 octobre 2007. Grosjean, Blandine, « Donna, un bébé vendu aux enchères », *Libération,* 7 juin 2005.

– « Une technicienne médicale de San Antonio » : citée par Gentleman, Amelia, « India nurtures business of surrogate motherhood », *New York Times,* 10 mars 2007.

– « Dans un pays perclus d'une pauvreté » : « Renting a womb is morally wrong », *The Times of India,* 5 février 2008.

– « Une philosophe favorable » : Badinter, Élisabeth, « Rendons la parole aux prostituées », *Le Monde,* 31 juillet 2002.

– « Se trouve détenir 10,32 % du capital » : www.boursier.com, « Publicis », consulté le 25 juin 2008.

– « En 2000, on estimait que » : Egan, Timothy, « Erotica inc. – A special report : technology sent Wall Street into market for pornography », *New York Times,* 23 octobre 2000.

– *Bukake* : Poulin, Richard, *La Mondialisation des industries du sexe*, Imago, p. 113.

– « Mais, pour l'écrivain » : Sorente, Isabelle, *Gang Bang, La pornographie, bagne sexuel industriel*, www.lattention.com, 2006.

– « Comme l'observe le journaliste » : Normand, Jean-Michel, « Manuel de management sexuel sur Arte », *Le Monde*, 18 juillet 2007.

– « Le record de cette pratique » : « New Gangbang Record », www.juicyblog.com/2004/11/25/new_gangbang_record/ ; consulté le 22 juilllet 2008.

– « Lors de la Coupe du monde de football » : « Acheter du sexe n'est pas un sport », pétition, 2006. Voir aussi Marcovich, Malka, « Tourisme sportif sexuel et marchandisation du corps des femmes », *in* Dal, Camille, et David, Ronan, *Football, sociologie de la haine*, L'Harmattan, 2006.

– « En 2004, à Athènes » : Poulin, Richard, *La Mondialisation des industries du sexe*, *op. cit.*, p. 45.

– Weir, Peter, *The Truman Show*, 1998, avec Jim Carrey.

– « Par exemple, en France, le Parti socialiste » : Le Corre, Mireille, et Vallaud-Belkacem, Najat, et *Forum de la rénovation, Les socialistes et l'individu, Refonder les solidarités, lutter contre les inégalités, émanciper les individus : vers un nouveau contrat social*, 20 janvier 2008, p. 4.

– Al Capone : cité dans *Alternatives économiques*, hors-série, *Le Capitalisme*, n° 65, 2005, p. 5.

– « La distinction classique qu'avait opérée » : Braudel, Fernand, *La Dynamique du capitalisme*, collection « Champs », Flammarion, 1985.

– « L'économiste Karl Polanyi » : Polanyi, Karl, *La Grande Transformation*, Gallimard, 1983, p. 54, 75 et 88.

– « Voyez par exemple comment » : Le Corre, Mireille, et Vallaud-Belkacem, Najat, *Forum de la rénovation. Les socialistes et l'individu, Refonder les solidarités, lutter contre les inégalités, émanciper les individus : vers un nouveau contrat social*, p. 23, texte présenté par la commission le 20 janvier 2008.

– « Fait songer à ce mot » : Arendt, Hannah, *Les Origines du totalitarisme*, citée par Vassort, Patrick, « Sade et l'esprit du néolibéralisme », *Le Monde diplomatique*, août 2007.

– « Le Parisien décrit les méthodes » : Deslandes, Mathieu, « Comment les hypermarchés vont vous faire dépenser plus », *Le Parisien,* 14 janvier 2008.

– « Le langage est aussi caractéristique » : Leroi-Gourhan, André, *Le Geste et la Parole. Technique et langage,* Albin Michel, 1964, p. 162.

3. Le mirage de la croissance verte

– Reportage à Pripyat en 2006. Reportage en Biélorussie en 2003.

– Inondation au Blayais : *Rapport sur l'inondation du site du Blayais survenue le 27 décembre 1999,* IRSN, 17 janvier 2000.

– « C'est une pure chance » : cité par Ewing, Adam, « Nuclear plant "could have gone into meltdown" », *The Local, Sweden's News in English,* 1er août 2006.

– « Celui-ci a commencé à réfléchir » : Comité directeur pour la gestion de la phase post-accidentelle d'un accident nucléaire ou d'une situation d'urgence radiologique, *Synthèse générale,* document de travail, version du 21 novembre 2007. Sur le site : www.asn.fr, consulté le 20 juin 2008.

– « Comme l'observe un membre » : cité par Morin, Hervé, « La France se prépare aux conséquences d'un accident de type Tchernobyl sur son sol », *Le Monde,* 21 février 2008.

– Malcolm Wicks : entretien avec l'auteur le 24 avril 2008, à Londres, enregistré avec l'accord de M. Wicks.

– Rapport destiné à la direction de l'OTAN : Naumann, Klaus, *et al.*, *Towards a Grand Strategy for an Uncertain World,* Noaber Foundation, 2008.

– « Deux experts indépendants » : Froggatt, Antony, et Schneider, Mycle, *L'État des lieux 2007 de l'industrie nucléaire dans le monde,* Les Verts-Alliance libre européenne au Parlement européen, janvier 2008.

– « Nombre net de réacteurs mis en service chaque année » : Commissariat à l'énergie atomique, *Elecnuc. Les centrales nucléaires dans le monde,* 2006, p. 14.

– « Relève le *Wall Street Journal* » : Smith, Rebecca, « A high cost to go nuclear », *The Wall Street Journal*, 13 mai 2008.

– « L'AIE, qui est pourtant une ardente » : IEA, *Energy Technology Perspectives*, 2008, p. 284.

– « Dans un article publié en 2004 » : Verilhac, Yves, « Ces éoliennes qui poussent plus vite que le vent », *Libération*, 10 février 2004.

– « Et voici que » : « T. Boone Pickens gets into the Texas Wind », www.treehugger.com, 20 mai 2008.

– « On était à mille lieues » : Schumacher, Ernst, *Small is beautiful*, Seuil, collection « Points », 1978.

– « Un calcul simple montrait » : Une année compte 24 heures x 365 jours soit 8 760 heures. Le facteur de charge, c'est-à-dire le temps de production opérationnelle d'une éolienne, est de l'ordre de 0,30.

8 760 h x 0,30 x 2 MW = 5 256 MWh = 5 256 000 KWh = 5,2 GWh = 0,0052 TWh.

Une éolienne de 2 MW produit 0,0052 TWh par an.

La consommation d'électricité de la France en 2004 était de 467 TWh, en augmentation de 2,2 % par rapport à 2003.

1 % de cette consommation représente 4,77 TWh. Pour couvrir les 2,2 % d'augmentation en 2004, soit 10,294 TWh, il aurait fallu 1 960 éoliennes de 2 MW (10,2/0,0052).

– « On programmait la construction » : Kempf, Hervé, « Énergie et climat : sortir de la frénésie », *Le Monde* du 5 juillet 2006. Commission de régulation de l'énergie, *Rapport d'activité*, juin 2007, p. 84.

– « Le constat était le même pour l'Europe, où la consommation » : « Consommation finale d'électricité », Eurostat, http://epp.eurostat.ec.europa.eu/http://epp.eurostat.ec.europa.eu/, consulté en juin 2008.

– « on planifie quarante nouvelles centrales » : E3G, « New EU climate change package fails to tame king coal », 22 janvier 2008.

– « l'Allemagne et l'Espagne n'avaient pas vu » : Kempf, Hervé, « Plus d'éoliennes, pas moins de CO_2 », *Le Monde*, 15 février 2008. Fédération environnement durable, *Éolien industriel : un échec en filigrane dans les statistiques européennes*, décembre 2007.

– « Une étude publiée fin 2007 sous l'égide » : Parish, F, *et al.*, *Assessment on Peatlands, Biodiversity and Climate Change : Main Report*, Global Environment Centre and Wetlands International, 2007.

– « Oxfam estime » : Oxfam International, *Another Inconvenient Truth,* juin 2008.

– « Il est revenu à Olivier de Schutter » : « La fin de la nourriture à bas prix », propos recueillis par Philippe Bolopion, *Le Monde,* 3 mai 2008.

– Sleipner : reportage en avril 2008.

– « Selon l'association écologiste norvégienne Bellona » : Stangeland, Aage, *A Model for the CO_2 Capture Potential,* The Bellona Foundation, 17 août 2006.

– « David Schindler a déclenché l'alarme » : Schindler, David, et Donahue, W., « An impending water crisis in Canada's western prairie provinces », *PNAS,* 9 mai, 2006.

– « Tous les milieux économiques » : Le Boucher, Éric, « Or vert : l'environnement, un investissement rentable », *Le Monde,* 3 avril 2008.

– « L'ex-président Bush exprimait » : discours du 28 septembre 2007, « President Bush participates in major economies meeting on energy security and climate change », US Department of State.

– « L'Agence internationale de l'énergie adopte comme hypothèse » : IEA, *Energy Technology Perspectives*, 2008, p. 570.

– « Un économiste, Jean-Paul Fitoussi » : Fitoussi, Jean-Paul, « Retour sur l'avenir de nos petits-enfants », *Le Monde,* 12 février 2008.

– « Il a été formulé par le philosophe » : Jonas, Hans, *Le Principe responsabilité,* Cerf, 1991 (édition allemande en 1979).

– « Le rapport des Nations unies, dit Brundtland » : Brundtland, Gro Harlem (dir.), *Notre avenir à tous,* 1987, ch. 2. En ligne sur : http://fr.wikisource.org.

– « La différence entre les taux, constate Olivier Godard » : Godard, Olivier, « L'économie du changement climatique », *Futuribles,* octobre 2007, p. 39.

– « Stern écrit ainsi » : Stern, Nicholas, *et al.*, *Stern Review : The Economics of Climate Change*, Her Majesty Treasury, 2006, Part I, p. 45.

– « La probabilité de survie » : *ibidem*, p. 47.

– « Et l'économiste de conclure » : *ibidem*, p. 48.

– « Comme le Danois Bjorn Lomborg : Lomborg, Bjorn, *Cool it*, Knopf, 2007, p. 32 *sq*. Voir aussi : Dyson, Freeman, « The question of global warming », *The New York Review of Books*, 12 juin 2008, commentant le livre de Nordhaus, William, *A Question of Balance*, Yale University Press, 2008.

– « Une grande partie des climatologues pense qu'un réchauffement » : *Avoiding Dangerous Climate Change, Report of the International Scientific Steering Committee*, Hadley Centre, 2005.

– « Le GIEC estime que, pour éviter » : *Contribution du Groupe de travail III au 4e Rapport d'évaluation du Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat*, IPCC, 2007, p. 16.

– Conseil européen de 2004 : Conseil de l'Union européenne, 2632e réunion, Environnement, 20 décembre 2004 (référence : 15962/04 (presse 357)).

– « La France a inscrit cet objectif » : loi n° 2005-781 du 13 juillet 2005 de programme fixant les orientations de la politique énergétique, article 2.

– « La France où l'énergie nucléaire (…) ne couvre que 17 % de la consommation d'énergie finale » : le nucléaire assure 77 % de la production d'électricité en 2007, et l'électricité représente 23 % de la consommation énergétique finale. Voir : ministère de l'Écologie, Direction générale de l'énergie et des matières premières, Observatoire de l'énergie, *Bilan énergétique de la France pour 2007*, p. 9 et 22.

– « Le ministère de l'Industrie en a tiré le bilan en 1987 » : ministère de l'Industrie, des P & T et du Tourisme, Direction générale de l'énergie et des matières premières, Service des énergies renouvelables et de l'utilisation rationnelle de l'énergie, *Les Économies d'énergie*, 1er septembre 1987.

– « A conclu, dans son rapport *World Outlook* » : *World Energy Outlook 2006*, IEA, 2006, p. 192.

– « C'est tout simplement impossible » : Laponche, Bernard, *Prospective et Enjeux énergétiques mondiaux. Un nouveau paradigme énergétique*, conférence à Imagine, le futur énergétique de nos cités, 23-24 novembre 2006.

– « En finir avec le "fétichisme technologique" » : Feenberg, Andrew, *(Re)penser la technique*, La Découverte, 2004, p. 12.

Intermède

– Journée au Sénat : Le rendez-vous des citoyens du Sénat, « Environnement. L'humanité face à elle-même », 24 novembre 2007. Avec M. Sarkozy : table ronde « Vers un nouvel ordre écologique – marché régulation et économie ».

– « La meilleure façon de ne pas polluer » : Attali, Jacques, sur France Inter, répondant à Nicolas Demorand, le 16 octobre 2007.

– « Dans un article de la revue *La Nef* » : Attali, Jacques, « Vers quelle théorie économique de la croissance ? », *La Nef*, n° 52, 1973.

– « le scandale est dans les injustices » : Attali, Jacques (dir.), *Rapport de la Commission pour la libération de la croissance*, La Documentation française, 2007, p. 27.

– Débat de la Compagnie financière Edmond de Rothschild : 28 novembre 2007 au pavillon Gabriel. Lancement des fonds Écosphère World et Écosphère Europe.

4. La coopération ou le despotisme

– « Selon un psychologue américain » : Putnam, Robert, *Bowling Alone : The Collapse and Revival of American Community*, Simon & Schuster, 2001. Cité par Levine, Bruce, « Retrouver le sens de la communauté », *L'Écologiste*, octobre 2007.

– « En 1990, la planète offrait » : précisément 7,91 en 1900, 2,02 en 2005 (UNEP, *Global Environment Outlook, GEO 4*, 2007, p. 367).

– « Le risque écologique est pour l'humanité » : Viveret, Patrick, « Sortons du mur ! », *L'Âge de faire*, janvier 2008.

– Sur la rafflésie Newman, Arnold, *Les Forêts tropicales*, Larousse, 1990, p. 65.

– Sur les Caisses Desjardins · Poulin, Pierre, *Desjardins, 100 ans d'histoire*, éditions Multimondes et éditions Dorimène, 2000.

– « Contrôlant 44 % du marché de dépôt » : « Caisses Desjardins », http://fr.wikipedia.org, consulté le 2 juillet 2008.

– « Pèsent près de 10 % du PIB » : Mayer, Sylvie, et Caldier, Jean-Pierre, *Le Guide de l'économie équitable*, Fondation Gabriel-Péri, 2007, p. 104.

– « Titre *L'Expansion* » : Michaux, Marc, « Le mutualisme se perd dans la course aux profits », *L'Expansion*, novembre 2007.

– Sur Northern Rock : Pflimlin, Étienne, « Northern Rock : du sociétaire au contribuable », *Le Monde*, 7 février 2008.

– « Les 720 salariés de la Scopelec » : Jolivet, Yoran, « Grandir sans trahir », *Politis*, 18 octobre 2007.

– « À Montauban, Elaul » : Sanjurjo, Dante, « Scop en stock », *Politis*, 17 mai 2007.

– « Ce statut est en parfaite adéquation » : Rafaël, Amélie, propos recueillis par Schmitt, Olivier, *Le Monde 2*, 17 mai 2008.

– Sur les « objecteurs de croissance » : Dupont, Gaëlle, « Ils travaillent moins, ils gagnent moins, et ils sont heureux », *Le Monde*, 30 mai 2007. Voir, tous les mois, le journal *La Décroissance*.

– « À Carcassonne, la mairie » : « Brèves d'espoir », Reporters d'espoir, *La Grande Époque*, 16 juin 2008.

– « Un parc éolien dans l'Ille-et-Vilaine » : Le Duc, Marc, « Les habitants financent leur parc éolien », *Ouest-France*, 12 février 2008.

– « Le groupe d'épargne solidaire Finansol annonce » : communiqué de presse, « L'épargne solidaire milliardaire ! », Finansol, 26 juin 2007.

– « Le sociologue Alain Caillé » : conversation avec l'auteur le 9 juillet 2007. Voir par ailleurs Caillé, Alain, *Dé-penser l'économique*, La Découverte-MAUSS, 2005.

– « C'est un expert qui parle » . Lamy, Pascal, « Nous ne pouvons pas nous satisfaire du capitalisme », propos recueillis par Daniel Fortin et Mathieu Magnaudeix, *Challenges*, 6 décembre 2007.

– « Le marché est une institution étonnante » : Brown, Lester, *Le Plan B*, Calman-Lévy, 2007, p. 278.

– « La croissance "n'intègre pas les désordres" » : Commission pour la libération de la croissance française, *300 Décisions pour changer la France*, XO Éditions et La Documentation française, 2008, p. 11.

– « L'informatique et Internet minent » : Gorz, André, *Ecologica*, Galilée, 2008, p. 37 et 39.

– « Les très hauts revenus étaient taxés » : Reich, Robert, « L'Europe va devenir supercapitaliste », propos recueillis par Jean-Marc Vittori, *Les Échos*, 28 janvier 2008.

– Wouter Bos : cité dans « Bos calls for limits on top salaries », 4 septembre 2007, http://www.dutchnews.nl/news/archives/2007/09/bos_calls_for_limits_on_top_sa.php.

– « Une idée lancée en 1995 par une agence de l'ONU » : Millet, Damien, et Toussaint, Éric, *50 Questions, 50 Réponses sur la dette, le FMI et la Banque mondiale*, 50 questions, CADTM-Syllepse, 2002, p. 213.

– « La planète compte dix millions de millionnaires » : *World Wealth Report 2008*, Capgemini et Merrill Lynch, juillet 2008.

– « Pour atteindre les "objectifs du millénaire" (...), on estimait » : « Communication de Mme Colette Melot sur la contribution de l'Union européenne au développement », Sénat français, 22 juin 2005, http://www.senat.fr/ue/pac/E2867.html.

– « Lester Brown le dit très bien » : Brown, Lester, *Le Plan B*, *op. cit.*, p. 219.

– « En mangeant moins de viande » : Rajendra Pachauri, propos recueillis par Christian Losson, *Libération*, 1er avril 2008.

– « La consommation d'énergie par les transports dans le monde » : UNEP, *Global Environment Outlook, GEO 4*, 2007, p. 46.

– « Comme l'a montré l'économiste Blake Alcott » : Alcott, Blake, « The sufficiency strategy : would rich-world frugality lower environmental impact ? », *Ecological Economics*, 2007.

– « Les sociologues observent ainsi » : Préteceille, Edmond, « La ségrégation sociale a-t-elle augmenté ? », *Sociétés contemporaines*, n° 62, 2006. Guilluy, Christophe, « Lutte de places », *Vacarme*, n° 42, hiver 2008.

– « Il faut mieux répartir le travail » : voir Méda, Dominique, et Muet, Pierre-Alain, « Travailler tous, et mieux », *Le Monde*, 18 juin 2008.

– « Une bonne partie de l'oppression contemporaine » : Badiou, Alain, propos recueillis par Moussaoui, Rosa, *L'Humanité*, 6 novembre 2007.

– « Ce ne serait pas un "retour à la bougie" » : Granstedt, Ingmar, *Peut-on sortir de la folle concurrence ?*, La Ligne d'horizon, 2006, p. 59.

– « Dans le schéma dominant, le monde doit suivre » : Rostow, Walter, *Les Cinq Étapes du développement économique*, Seuil, coll. « Points », 1970.

– « Des chercheurs de l'université de l'Oregon » : Wolf, Aaron, *A Long Term View of Water and Security : International Waters, National Issue, and Regional Tensions*, WBGU, 2007.

المؤلف فى سطور

هيرفى كيمف

من أشهر الصحفيين الفرنسيين المهتمين بقضايا البيئة. أسس صحيفة Re- poterre ـ كما عمل فى صحيفة Courrier internationale ويعمل منذ سنوات مسئولا عن قسم البيئة فى صحيفة Le Monde الفرنسية. ولقد أصدر فى هذا الإطار العديد من الكتب التى تلقى أضواء على الملفات الساخنة لأزمة البيئة مثل: التغيرات المناخية والنباتات المعدلة جينيًا والتنوع الحيوى والطاقة النووية. إلى جانب ذلك يهتم بالصراعات الدولية، وأصدر كتاب: **غزة أو الحياة فى قفص**، لإدانة الحصار الإسرائيلى على غزة. ولقد حظى كتابه: **الأثرياء يدمرون الكوكب**، بصدى عالمى كبير، وتمت ترجمته إلى العربية بالمركز القومى للترجمة. وفى إطار الدفاع عن قضية البيئة وقضية العدالة الاجتماعية فى آن صدر له أخيرًا كتاب: **كفى للطغمة ولتحيا الديمقراطية**.

- L’oligarchie ça suffit, vive la democratie, editions du Seuil, Paris, 2011.

المترجم فى سطور

أنور مغيث

ليسانس آداب ـ قسم الفلسفة ـ جامعة القاهرة.

دكتوراه الفلسفة من جامعة باريس.

أستاذ الفلسفة المعاصرة بكلية الآداب جامعة حلوان.

مدير المعهد الجامعى لإعداد المعلمين باللغة الفرنسية IUFP.

أستاذ مادة الفكر العربى المعاصر بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة برشلونة المفتوحة.

له العديد من الدراسات المنشورة باللغتين العربية والفرنسية فى مجالى الفلسفة والفكر العربى المعاصر.

ترجم العديد من الأعمال من الفرنسية إلى العربية منها: أسباب عملية لبيير بورديو، ونقد الحداثة لآلان تورين، فى علم الكتابة لجاك دريدا، وكيف يدمر الأثرياء الكوكب لهيرفى كيمف.